

واقع الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

أزرا حسيب القرداغي





واقع الحراك الاجتماعي

في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق



واقع الحراك الاجتماعي

في المجتمع الكوردي

إشكاليات ومؤشرات

دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق

تأليف

آزا حسيب القرداغي

الطبعة الأولى

2013 م - 1434 هـ

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2012/5/1822)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

عمان - الأردن

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

الطبعة العربية الأولى

2013 هـ - 1434 هـ



مكتبة النخلة العربية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع الفهيم التجاري

تلفاكس 4892738 من ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان - ش. الملكة رانيا المبداء - مغفول كلية الزراعة -

مجمع زادي حصرة التجاري

www. muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-165-3 (برسمه)

MOHAMED KHATAB



الإهداء

إلى:

الساعين لتحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد
الفرص المتكافئة للنمو و الرقي والرفاهية في
كوردستان حر

أهدي هذا الجهد المتواضع

آزاد حسيب الفرداعي



المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	15
الباب الأول	
الأطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم.....	21
المبحث الأول: أبعاد الدراسة.....	21
أولاً: مشكلة الدراسة.....	21
ثانياً: أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية.....	22
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	23
رابعاً: مناهج الدراسة.....	25
المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم.....	28
مدخل.....	28
أولاً: الحراك الإجتماعي.....	29
ثانياً: البناء الإجتماعي.....	31
ثالثاً: التدرج الإجتماعي.....	34
رابعاً: الطبقة الإجتماعية.....	37
خامساً: المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق.....	41
الفصل الثاني: الحراك الإجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية.....	45
المبحث الأول: طبيعة الحراك الإجتماعي وطرق قياسه.....	45
المبحث الثاني: أنواع الحراك الإجتماعي.....	53
المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي الى الحراك الإجتماعي والعوامل التي تعيقه.....	61
الفصل الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كورستان - العراق	71
وطبيعته الإجتماعية وأثرها في الحراك الإجتماعي.....	

71	مدخل.....
72	المبحث الأول: إقليم كوردستان العراق.....
72	أولاً: التسمية والحدود.....
76	ثانياً: عدد السكان وتركيبته من حيث الجنس والتوزيع البيئي.....
81	المبحث الثاني: الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.....
81	أولاً: الحراك الاجتماعي داخل النظم الاجتماعية.....
85	ثانياً: الحراك الاجتماعي في التركيبة الطبقية.....
	المبحث الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان العراق
120	وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي.....
	أولاً: المجتمع الكوردي مجتمع مفتوح - مغلق Open-Closed
120	(Society).....
131	ثانياً: المجتمع الكوردي مجتمع انتقالي (Transitional Society).
	المبحث الرابع: تغييرات نمووية في إقليم كوردستان وأثرها في الحراك
139	الاجتماعي.....
140	أولاً: مؤشرات إيجابية.....
150	ثانياً: مؤشرات سلبية.....

الباب الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

161	المصطلح الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.....
161	المبحث الأول: فرضيات الدراسة.....
163	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....
163	أولاً: مجالات الدراسة (الزمني، المكاني، البشري).....
164	ثانياً: اختيار منهجية الدراسة.....
165	ثالثاً: أدوات الدراسة.....
167	رابعاً: الوسائل الإحصائية.....

	الفصل الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات
169	استنتاجات والإقتراحات والتوصيات.....
169	المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها.....
169	أولاً: البيانات العامة عن المبحوثين.....
173	ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة.....
173	(1) البيانات الخاصة بمؤشر المهنة.....
182	(2) البيانات الخاصة بمؤشر الدخل.....
187	(3) البيانات الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة.....
	(4) البيانات الخاصة بمؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين
200	وبالهم.....
209	المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....
223	المبحث الثالث: الاستنتاجات النظرية والميدانية.....
228	المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات.....
231	مصادر الدراسة.....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	القرى المرحلة في إقليم كوردستان العراق 1975 - 1988	74
2	نسبة القرى المهجرة في إقليم كوردستان العراق على أساس المحافظات.....	74
3	عدد سكان الأقليم ونسبته على مستوى المحافظات (أرييل ودهوك والسليمانية) عام 2009.....	77
4	عدد ونسب الذكور والإناث من المجموع العام لسكان الإقليم على أساس كل محافظة- 2009.....	78
5	التركيب السكاني الحضري و الريفي ونسبة التوزيع على أساس المحافظات والإقليم - 2009.....	79
6	انخفاض عدد سكان الريف الكورستاني ونسبتها (خلال الأعوام 1983-1990).....	80
7	نسب التفاوتات في التركيب الإقتصادي لسكان الإقليم من حيث المقارنة خلال الأعوام 1957-2004.....	116
8	مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي حسب المحافظات.....	119
9	توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الإقتصادي الإستثمار في إقليم كوردستان للفترة من 2000- إلى 2010 حسب المحافظات ونوع الإستثمار (جنسية الإستثمر) ورأس المال المستثمر بـ (مليون دولار).....	141
11	عدد المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010.....	143

الرقم	العنوان	الصفحة
12	توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع.....	144
13	عدد العاملين في المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010.....	145
14	التوزيع النسبي للدخل الشهري للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مع مقارنته مع المحافظات الأخرى في العراق.....	146
15	متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للفرد على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مع مقارنته مع المحافظات الأخرى في العراق.....	147
16	متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للعائلة على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة مع باقي محافظات العراق.....	148
17	التوزيع النسبي للعوائل في الإقليم وباقي محافظات العراق على أساس مجاميع الدخل الشهري للعائلة.....	149
18	توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي.....	151
19	المقدار الفعلي لرواتب الموظفين ونسبة التصاعد في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008.....	152
20	مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات لعامي 2006-2007.....	154
21	يوضح التوزيع الكلي للمبحوثين.....	169
22	يوضح التوزيع الجغرافي للمبحوثين.....	170
23	يوضح التوزيع العمري للمبحوثين.....	171

الرقم	العنوان	الصفحة
24	يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة.....	172
25	يوضح عدد سنوات ممارسة المبحوث لهنته الحالية.....	173
26	يستفسر عن تفسير المبحوثين لهنتهم.....	174
27	يستفسر عن عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغيير مهنته....	174
28	يستفسر عن حصول المبحوث على شهادات علمية في أثناء ممارسته العمل.....	175
29	يستفسر عن تأثير تلك الشهادات العلمية في مجمل الوضع المهني للمبحوث.....	176
30	يستفسر عن ممارسة المبحوث مهنة والده أم لا.....	177
31	يبين تركيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الإجتماعية.....	178
32	يبين الأسس التي يعتمد عليها المبحوثين في تحديد المرتبة الإجتماعية.....	180
33	يظهر أهم الأسباب التي تؤدي الى الحراك صعوداً في المجتمع الكوردي.....	181
34	يبين الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي.....	182
35	يظهر الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 بالدينار العراقي.....	183
36	يبين وجود مصادر الأخرى للدخل غير المراتب.....	184
37	يشير الى نوع المصادر الأخرى للدخل.....	185
38	يظهر صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير راتبه الشهري.....	186
39	يبين نوع السكن الذي يعيش فيه المبحوث.....	187
40	يبين ملكية السكن.....	187
41	يوضح كيفية حصول المبحوث على السكن الذي يعيش فيه..	188

الرقم	العنوان	الصفحة
42	يوضح منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي (قبل أو بعد عام 2003)	188
43	يبين عدد الأجهزة والمعدات المنزلية التي يمتلكها المبحوث أو افراد أسرته مع تحديد فترة الإمتلاك به (قبل وبعد عام 2003)	189
44	يوضح وجود مكتبة شخصية في المنزل عند المبحوث	190
45	يوضح منذ متى يمتلك المبحوث المكتبة في المنزل (قبل أو بعد عام 2003)	191
46	يبين فتح المبحوث حساب توفير في البنك	191
47	يحدد الفترة التي فتح فيها المبحوث حساباً للتوفير في البنك (قبل أو بعد عام 2003)	192
48	يبين إقامة حفلة عيد الميلاد المبحوث أو افراد من عائلته	193
49	يحدد الفترة التي بدأ فيها المبحوث بإقامة حفل عيد الميلاد له أو لأفراد آخرين في عائلته (قبل أو بعد عام 2003)	193
50	يبين إقامة إقامة حفل رأس السنة الميلادية أو مشاركة المبحوث فيه هو أو افراد آخرين من عائلته	194
51	يبين الفترة التي بدأ فيه المبحوث التي اجاب به (نعم) على التساؤل السابق هو وافراد آخرين في عائلته بالاحتفال بحلول رأس السنة الميلادية (قبل أو بعد عام 2003)	195
52	يبين اهتمام افراد العائلة بالقراءة الصحفيات والمزهرريات والزجاجيات واللوحات الفنية	195
53	يبين مشاركة افراد العائلة في ناد أو جمعية أو رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات	196
54	يوضح الفترة التي كان المبحوث عضو في ناد أو جمعية أو رابطة للممارسة الأنشطة والهوايات (قبل أو بعد عام 2003)	197

الرقم	العنوان	الصفحة
55	يبين نوع السفرات وصنوعها وطبيعتها والتي قام بها المبحوثين (قبل وبعد عام 2003) الى خارج البلد.....	198
56	يبين إنتماء أفراد العينة الى عشائر أو قبائل معينة.....	199
57	يبين تنفيذ المفتمين الى العشائر للإلتزامات العشائرية.....	200
58	يبين المستوى التعليمي لوالد المبحوث.....	200
59	يبين مهنة آباء افراد العينة.....	201
60	يبين الدخل الشهري لآباء افراد العينة.....	202
61	يبين نوع المنزل الذي يسكنه والد المبحوث.....	203
62	يستوضح عدد الأجهزة والأدوات والمعدات التي يمتلكها والد المبحوث.....	204
63	يبين عدد المرات التي سافر فيها الوالد الى خارج البلد لوحده أو بجمعية عائلته.....	205
64	يبين مشاركة والد المبحوث في ناد أو جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات.....	206
65	يبين هل ان والد المبحوث يحتفل بعيد ميلاده هو أو عيد ميلاد افراد عائلته.....	206
66	يستوضح هل ان والد المبحوث يقيم حفل رأس السنة الميلادية أو يشارك فيه مع افراد عائلته.....	207
67	يبين مدى اهتمام والد المبحوث بإقتناء التحفيات والزهرجات والزجاجيات واللوحات الفنية.....	208
68	يبين هل ان والد المبحوث منتمي الى عشيرة أو قبيلة.....	208
69	يبين هل ان والد المبحوث ينفذ الإلتزامات العشائرية.....	209

المقدمة

الحياة الاجتماعية دائبة الحركة، وتتشعب بعوامل التغير، والتغير خاصية لازمت الإنسان منذ أن وجد على هذه البسيطة. وعلى الرغم من أن لكل مجتمع خصوصيات بنائية - ثقافية تتحدد على وفق من طبيعته والمرحلة التاريخية، التي يمر بها، فإنه لا يوجد مجتمع يخلو من التغير وانعكاساته السلبية والإيجابية، فالمجتمعات البشرية ولا تخضع عملية التغير الدائب تصاب بالصراع البنائي بين مكوناته وبالتالي تحدث تفاوتات في الأدوار والحقوق والواجبات بالنسبة لأفراده وجماعاته الاجتماعية. لتؤول بالنتيجة إلى التلاصق من حيث الأملاك لمصادر الثروة والقوة، وهي لا تتوزع توزيعاً متساوياً أو عادلاً بين الأفراد أو بين الجماعات ويسببه تنشأ ظاهرة اجتماعية تاريخية، مارست على الإنسان وما زالت تمارس تأثيراتها في مختلف جوانب حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ظاهرة (التفاوت الاجتماعي Social Inequality)، التي تعبر عن تمايز الناس وتفاضلهم من حيث الخصائص الفيزيائية، واختلافهم وعدم تساويهم من حيث أوضاعهم الاجتماعية وفرص الحياة المتاحة أمامهم، والتي أوجدت في صور حتى عبر التاريخ، وبحسب المجتمعات ومع أول تشكيلة اجتماعية - اقتصادية تقوم على الملكية، حتى وصلت إلى أشد صورها، واعتقد تركيباتها في المجتمعات المعاصرة، لتتجسد في وجود الناس أفراداً وجماعات في (طبقات اجتماعية Social Classes) واتخذت تاريخياً شكلاً هرمياً متدرجاً اصطلاح عليه بـ (التدرج الاجتماعي Social Stratification).

إن مفهوم التدرج الاجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس التلاصق الاجتماعي، التي تظهر نتيجة للعمليات والعلاقات الاجتماعية، فهو من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي تعتمد على العديد من العوامل، التي تختلف من مجتمع لآخر، لكنها وعلى الرغم من أنها تصنف الناس على رتب غير متساوية في البناء الاجتماعي من خلال الامتيازات والقوة الاقتصادية، فإنها تعد بمثابة عملية دينامية تسمح بمزيد من التغيرات في تكوين المجتمعات، وكذلك في الخصائص العامة للمستويات والدرجات المتباينة، تعمل داخل البناء الاجتماعي للمجتمع والذي

الضوء على ما يحدث في البناء الاجتماعي وتساهم في تحديد طبيعة هذا البناء ومدى استقراره وديناميته والمرحلة التطويرية والتنموية التي يمر بها، لذا نرى نظاماً اجتماعية تأصلت لها فريضة التفاوت بنسب تختلف بحسب خصوصية كل مجتمع ونظامه التراتبي والمرحلة التاريخية، التي يمر بها. لقد تمثلت هذه الأنظمة في (النظام الطبقي المغلق Closed Class System) و(النظام الطبقي المفتوح Open Class System) إذ يشير النظام الطبقي المغلق إلى أن المكانة الاجتماعية Social Status والحقوق والواجبات تكون فيه موروثه بالولادة، وبالتالي فالمجتمع لا يسمح بالانتقال الأفراد وتحركاتهم داخل البناء التدرجي إلا على أساس ما أعطى لهم من درجة، ومنزلة أو مكانة اجتماعية. أما النظام الطبقي المفتوح فهو يشير إلى توزيع الناس على الطبقات وبالتالي التفاوت الاجتماعي غير موروث وإنما هو نتاج لامساواة اجتماعية، تتدخل عدة عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية في تكوينه وتحديد درجاته الهرمية، من الممكن الانتقال إلى درجات أعلى أو الهبوط إلى درجات أدنى، وبالتالي فإن حيابة المكانة الاجتماعية تكون مؤسسة على الجدارة والاستحقاق والجهد الفردي.

هذه الأوضاع ترتبط بظاهرة اجتماعية تسود معظم المجتمعات المعاصرة ذات النظام الطبقي المفتوح، الذي يشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء التدرجي يطلق عليها (الحراك الاجتماعي Social Mobility). يتخذ هذا الانتقال اتجاهين: أولهما (حراك أفقي Horizontal Mobility)، وثانيهما (حراك عمودي Vertical Mobility). ولقد يكون هذا الانتقال من أدنى إلى أعلى يطلق عليه (الحراك الصاعد Upward Mobility) أو يكون هذا الانتقال من أعلى إلى أدنى يطلق عليه (الحراك الهابط Downward Mobility) ونشير هنا إلى أن درجة الحراك الاجتماعي واتجاهاته تتوقف على طبيعة النظام التدرجي السائد في المجتمع، ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي وإفلاحه السياسي والثقافي، فثمة عوامل متعددة تلعب دورها في أحداث الحراك الاجتماعي وتوجيهه، أهمها: مدى تماسك المجتمع بالقيم الاجتماعية، التي ترسخ التفاوت وتؤكد المكانات الاجتماعية، ثم المرحلة التي تمر بها المجتمع من حيث تطور الوعي الاجتماعي، والأيمان بالعدالة، وتكافؤ الفرص، وبحقوق الإنسان قيمة إنسانية أصيلة، إلى جانب الأيديولوجيا السياسية، أو نوع النظام السياسي،

وتطورا لتكنولوجيا، والتعليم، والهجرة، والتقدير الاجتماعي للوظيفة، والعوامل الشخصية... الخ.

عليه، فإن هذه الدراسة^(٩) تركز اهتمامها على الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، وتحاول أن تتعرف على حقيقة وجودها، طبيعتها، أشكالها، استناداً إلى المؤشرات التي تؤكدتها وهي: (الهنة والدخل وأسلوب الحياة)، إضافة إلى التباينات التراتبية بين الباحثين وإبلاغهم من خلال المؤشرات الثلاثة سابقة الذكر. تأخذ الدراسة المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق بمحافظاته الثلاثة (اربيل والسليمانية ودهوك) مجتمع البحث خلال الأعوام 2003 إلى 2010.

كما ان هذه الدراسة تثير تساؤلات فرعية تشمل: طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي في الوقت الحالي، إضافة إلى طبيعة المجتمع الكوردي من حيث حالته الطبقيّة المفتوحة والمغلقة. إذ تعمل الدراسة على إثبات وجود الحراك بحسب المؤشرات الثلاثة السابقة، مع عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند مؤلف دينية معينة كـ (الأيزيدية) و(الكاكائية) التي لا تزال قائمة كجماعات اجتماعية مغلقة، لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد الانتمى لها أن يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية، أو وظائف ومراكز مسؤولة في مؤسسات الدولة، أو مواقع اجتماعية - اقتصادية، الخ.

تشمل الدراسة على بلجين: نظري وميداني. الباب الأول خصص للإطار النظري يتكون من ثلاثة فصول. أما الفصل الأول فقد تم تخصيصه لبيان مشكلة الدراسة، وأهميتها النظرية والتطبيقية، وأهداف الدراسة ومناهجها. ومن ثم خصص مبحث لتحديد المفاهيم العلمية للدراسة، حيث تم التطرق إلى خمسة مفاهيم أساسية تتعلق بالدراسة وهي: (الحراك الاجتماعي، البناء الاجتماعي، التدرج الاجتماعي، الطبقة الاجتماعية، المجتمع المفتوح والمجتمع المغلق).

(٩) أصل هذه الدراسة، رسالة نظم بها الكاتب كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع إلى كلية الآداب، قسم علم الاجتماع في جامعة صلاح الدين في أربيل، وألّف خلالها الدكتور سليم بطرس النونس.

أما الفصل الثاني فكريس لدراسة الحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية من حيث طبيعة الحراك الاجتماعي وطرق قياسه، أشكاله وأنواعه، العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، والعوامل التي تعيقه.

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة بناء المجتمع الكوردي وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي من خلال التعرف على إقليم كردستان- المراق وحلوه وعند مكانه وتركيبه هذا السكان من حيث الجنس والتوزيع البشري، ومن ثم من خلال مقاربات سوسيولوجية تبين الحراك الاجتماعي داخل النظم الاجتماعية، وفي التركيبة التطبيقية. ومن ثم بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث كونه مجتمعاً مفتوحاً- مغلماً (Open-Closed Society) في آن واحد. كما إنه يتصف بأنه مجتمع إنتقالي (Transitional Society). تقف الدراسة بعد ذلك عند مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية لنتائج تغيرات تنمية إنتقالية في إقليم كردستان، وأثرها في الحراك الاجتماعي.

أما الباب الثاني للدراسة مخصص للجانب الميداني، ويتكون من الفصلين الرابع والخامس. فالفصل الرابع يتضمن مجالات الدراسة (الزمني، المكاني، البشري)، عينة الدراسة والأدوات التي استخدمت فيها من مقابلة وإستمارة إستبيان، وتحليل البيانات الجاهزة. إضافة إلى فرضيات الدراسة والوسائل الإحصائية المستخدمة فيها.

أما الفصل الخامس، فقد خصص لعرض البيانات وتحليل نتائجها، واختبار الفرضيات والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات. تم عرض وتحليل البيانات العامة من المبحوثين والبيانات الخاصة بالدراسة من خلال المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة) ومؤشر التباينات التراتبية بين المبحوثين وأبائهم من خلال تلك المؤشرات. وفي ضوء التحليلات تم التوصل إلى إستنتاجات بخصوص ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي. كما تم من خلالها مناقشة فرضيات الدراسة ووضع مقترحات وتوصيات محددة.

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

❖ الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

- المبحث الأول: أبعاد الدراسة
- المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

❖ الفصل الثاني: الحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية

- المبحث الأول: طبيعة الحراك الاجتماعي وطرق قياسه
- المبحث الثاني: أنواع الحراك الاجتماعي
- المبحث الثالث: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي والتي تسببه.

❖ الفصل الثالث: بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق
وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي

- المبحث الأول: إقليم كردستان - العراق.
- المبحث الثاني: الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.
- المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الاجتماعي.
- المبحث الرابع: سميرات تنموية في إقليم كردستان وأثرها في الحراك الاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والتعاريف العلمية للمفاهيم

المبحث الأول: أبعاد الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من أن ظاهرة الحراك الإجتماعي ظاهرة تشمل المجتمعات البشرية كلها، وفي كل زمان ومكان، فإن اتجاهات الحراك، ودرجاته وطبيعته ومدى قبوله من قبل المجتمع، وتأثيراته في مكونات بناء المجتمع، فإنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى. ويتأثر بخصوصيات تراتبية وثقافية لكل مجتمع، ويؤثر في القيم الاجتماعية السائدة، ومعايير المجتمع لقياس المكائات، والأدوار الاجتماعية، بحسب اتجاهه ودرجة سرعته، وإتساع أو ضيق نطاق حدوثه في المجتمع.

يتسم المجتمع الكوردي مثله مثل أي مجتمع آخر بـميزة الحراك الاجتماعي. وإن الظروف السياسية والإقتصادية التي مر بها كان لها الأثر الكبير في درجة هذه الظاهرة واتجاهاتها، حيث اتسمت في بعض المراحل ببطء كبير ونطاق ضيق، وبسرعة أكبر وفي نطاق أوسع في مراحل أخرى. فالمرحلة ما بعد الإنتفاضة الشعبية عام 1991 وسحب سلطة البعث لمؤسسات الدولة، وبوئرها من ثلاث محافظات (أربيل والسليمانية ودهوك) المعروفة حالياً بـ(إقليم كوردستان) وأخذ الجبهة الكوردستانية زمام الأمور، وإدارة تلك المحافظات عن طريق سلطة الأمر الواقع، ومن ثم انتخاب أول برلمان، وتشكيل حكومة إقليم كوردستان، شكلت هذه التحولات بمجموعها ارضية اجتماعية وسياسية وإقتصادية، لبروز العوامل التي تؤدي إلى حراك اجتماعي عمودي وأفقي بدرجة أسرع من ذي قبل، وفي نطاق اجتماعي أوسع. ثم جاء سقوط سلطة حزب البعث عام 2003 ليشكل مرحلة جديدة ومنعطف كبير في أطواره معطيات جديدة ومثيرة في مجمل الحياة الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، أدت إلى تفعيل عوامل عديدة أثرت وتؤثر لحد

الساعة في عملية الحراك الاجتماعي على نطاق اجتماعي أوسع وأشمل وفي اتجاهات عدة، وبسرعة فائقة ترتبت عليها نتائج إيجابية وأخرى سلبية في حياة الأفراد والجماعات من حيث حراكهم صعوداً أو نزولاً على سلم التراتبية الاجتماعية.

هذه الظواهر وغيرها من ظواهر ومؤشرات وما تعرض له المجتمع الكوردي من ظروف طوال سنوات بين 2003 إلى 2010 تركت بصماتها على مجمل البنية الاجتماعية، فكان لا بد أن تتأثر عملية حراك الأفراد والجماعات الاجتماعية بها وفيها، لذا وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة تتسم بإشكاليات متنوعة، تستحق الدراسة، والبحث في وجودها، وحداثتها، وطبيعتها، وأسبابها، واتجاهاتها، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية، وطرق قياسها من خلال تغيرات كمية وأخرى نوعية ضمن مؤشرات ثلاثة هي (الدخل، المهنة وأسلوب الحياة).

ثانياً: أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق، مجتمع لم يحظ بالدراسة العلمية بالدرجة التي يمكننا أن نقول بأنه قدما مجتمعاً مدروساً يمكن التعرف عليه في حدودها الدنيا، وأن المكتبة العلمية الاجتماعية باتت تمتلك من البحوث والدراسات، التي يمكن أن تستند إليها كونه مراجع ومصادر من قبل الباحثين والدارسين لهذا المجتمع. لذا فإن أية دراسة لهذا المجتمع هي بعد ذاتها مسألة ذات أهمية بالغة والتي يجب أن تدمج من قبل الجهات العلمية والحكومية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس لأول مرة - بحد علمنا - ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، وبيان حقيقة وجوده، طبيعته، أنواعه وأشكاله، نظمه وطرق قياسه، إلى جانب العوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عليه إيجاباً وسلباً من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي (الدخل والمهنة وأسلوب الحياة). ومن خلال عمل سوسيولوجي ميداني ينفذ فيه تحقيق فؤاد علمية

وعملية تطبيقية في آن واحد، إذ يمكننا من خلال ذلك فهم طبيعة المجتمع الكوردي من حيث التراتب الاجتماعي، والوحدات التي تتكون منها بنوؤه الاجتماعي، والحراك الذي يحدث في ثناياه وبالتالي يؤدي إلى تغييرات بنائية وظيفية تراكمية تتشعب منها تغييرات جذرية نحو مجتمع مفتوح متطور مستقبلاً.

تتتمي هذه الدراسة إلى فروع عدة من علم الاجتماع وبالأخص علم اجتماع المعرفة، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا الاجتماعية. لذا تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة لتقديم تفسير علمي موضوعي للحراك الاجتماعي، من واقع المجتمع الكوردي المنقسم بأبعاد اجتماعية، سياسية، اقتصادية وثقافية متعددة. وفتح المجال أمام الآخرين لدراسة جوانب أخرى من الموضوع من خلال مقترحات الدراسة، وسد الثغرات التي لم تستطع الدراسة الحالية أن توفيقها حقها من الدراسة والبحث.

إما عملياً فإن ما يميز هذه الدراسة أنها تنطلق من الواقع، وتجرى على المجتمع الكوردي، كما أنها تدرس في إطار المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع، والذي جاء نتيجة تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية منذ انتهاء مرحلة النظام السياسي الاستبدادي في 2003، شملت العراق عامة وإقليم كردستان خاصة، وبالتالي فإن النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، ومجموعة التوصيات التطبيقية بشأن دور العوامل المختلفة في عملية الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، سوف تمكن صانع القرار السياسي والمخطط الاجتماعي - التنموي والهيئات التنفيذية من الاستفادة منها في عملية التخطيط والتنمية المستقبلية.

خاتمة: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الحراك الاجتماعي للأفراد، وإرتقائهم على السلم الاجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة

والدخل واسلوب الحياة). كذلك تهدف إلى التعرف على اتجاه هذا الحراك بين الأجيال من خلال المقارنة بين الباحثين، وأبائهم من حيث تلك المؤشرات لبيان التباينات بينهم. كما تهدف إلى بيان طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاحه وإغلاقه كونه مجتمعاً إقطاعياً، ومتمند الطوائف والتكوينات الاجتماعية، وتأثير هذه الخلطة الاجتماعية في الحراك الاجتماعي.

تعمل هذه الدراسة على الوصول إلى تلك الأهداف من خلال الإجابة على تساؤلات نظرية وتطبيقية محددة هي:

1. ماهو الحراك الاجتماعي؟ وماهي طبيعته، اتجاهاته، العوامل التي تؤدي اليه، العوامل التي تعيقه، وكيف يمكن قياسه؟
2. ماهي طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إنفتاحه وإغلاقه، وأثرها على حراك أفراد وجماعته داخل البناء الاجتماعي؟
3. ماهي طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الكوردي وأهم التغييرات التي حصلت خلال أصوام 2003 إلى 2010 وأثرها في حجم وسعة واتجاهات الحراك الاجتماعي؟
4. ماهي طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي للأفراد وإرثائهم أو هيوملمهم على النسلم الاجتماعي في المجتمع الكوردي في ضوء ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، واسلوب الحياة)؟
5. ماهي طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي بين الأجيال من خلال مقارنة الباحثين بأبائهم في ضوء المؤشرات الثلاث؟

لم يعد البحث من المعرفة عملية عشوائية... وإنما أصبح (أسلوباً خاضعاً لقواعد علمية، تحكمه أسس موضوعية)⁽¹⁾، محتمة في ذلك على مناهج توظف في ضوء طبيعة كل دراسة أو بحث. ذلك لأن طبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة هي التي تفرض على الباحث تحديد المنهج الذي يتعين عليه اختياره. ويقصد بالمنهج الطرائق والأساليب، التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية تحليل البيانات واكتساب المعرفة⁽²⁾.

ونظراً لطبيعة هذه الدراسة ولما تتطلبه من تجميع بيانات ومعلومات من الواقع، فإنها تصنف ضمن الدراسات الوصفية والتحليلية التي تستهدف (تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها، وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراسة)⁽³⁾. أما من حيث المنهج، فقد اعتمد الباحث على (المنهج التكاملي، أي على مجموعة متكاملة من المناهج، طالما كان لإستخدامها ضرورة تقتضيها الدراسة)⁽⁴⁾. إضافة إلى الأسلوب الإحصائي. ويمكن عرض هذه المناهج والأساليب على النحو التالي:

1) منهج المسح الميداني:

وهو أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الاجتماعية، كونه محاولة منظمة للحصول على معلومات، من طريق إستخدام إستمارة الإستبيان أو

(1) غرابية، فوزي وآخرين، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنظر والتوزيع، ص 2002، 3 ص 9

(2) عليم، مصطفى حيداه أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002 ص 64

(3) حسن، عبدالباق محمد، أصول البحث الإحصائي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 4، 1975، ص 181

(4) جعفر، محمد سالم علي، أثر التعليم في الحراك الإحصائي بالمجتمع الليبي، أطروحة دكتوراه، منشورة في سنة موالع الكترونية، ص 230

المقابلات... وهو لا يقتضي بمجرد الوصف فقط بل التفسير أيضاً⁽¹⁾. وظف الباحث هذا المنهج للتعرف على أشكاليات ومؤشرات الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي من حيث ثلاثة مؤشرات هي: (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة).

(2) المنهج الوصفي:

هو المنهج الذي يهدف إلى (وصف دقيق ومفصل لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية)⁽²⁾. وأساليب العمل العلمي في هذا المنهج هي (تجميع البيانات والمعلومات ثم مقارنتها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها)⁽³⁾. مستخدمة في ذلك أدوات البحث الميداني مثل الإستمارة الإستبائية، ومقابلة الباحثين، والملاحظة العلمية.

(3) المنهج المقارن:

يتناول هذا المنهج تحديد أوجه الشبه، والاختلاف، بين الأجزاء المكونة للظاهرة نفسها، أو بين عدة ظواهر اجتماعية، وتستوجب عملية المقارنة من الباحث أن يقر بوجود علاقة بين متغيرين، أو أكثر موضع الدراسة، وهي علاقة قد تكون سلبية أو موجبة، قوية أو ضعيفة⁽⁴⁾.

اعتمدت هذه الدراسة، على المنهج المقارن، لأجل مقارنة مؤشرات الدخل والمهنة واسلوب حياة الباحثين للفترة من 2003 إلى 2010 في إقليم كوردستان - العراق. كما وظف هذا المنهج لمقارنة بين الباحثين وأبائهم على خلفية الحراك الاجتماعي بين الأجيال.

(1) هوث، محمد عفيف، قلموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 169.

(2) رجاء وحيد دويري، البحث العلمي بأسسه النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، دمشق، 2009، ص 183.

(3) بدر، أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 235.

(4) خضير، مصطفى عبد الله أبو القاسم، المصدر السابق، ص 104.

4) المنهج التاريخي،

يجري اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة على اعتبار أن (الظواهر والأحداث متشابكة ودينامية. وأن ظواهر الحاضر ما هي إلا محصلة لظواهر وأحداث الماضي، مهمة لظواهر وأحداث المستقبل. لذلك فإن فهم الظواهر يتطلب التنقيب عنها في أحداث الماضي، بحثاً عن العوامل، والقوى التي أسهمت في تشكيلها على هذا النحو الحاضر)⁽¹⁾.

اعتمد المنهج التاريخي بالمفهوم الاجتماعي في الفصل الثالث من الباب الأول بغية معرفة كل القوى الاجتماعية التي كانت ولا تزال لها تأثير في خلق التراتبية الاجتماعية وتقسيم المجتمع على درجات وطبقات اجتماعية تؤثر إيجاباً أو سلباً في حراك الأفراد والتجمعات عمودياً وأفقياً. كما لها الأثر الفعال في تشكيل مجتمع مغلق، وآخر مفتوح في نظام طبقي، يسود المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق.

(1) جلي، علي عبدالرزاق، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية،

1999، ص 109

المبحث الثاني: التعاريف العلمية للمفاهيم

مستغل.

لتحديد المفاهيم الأساسية في (الحراك الاجتماعي) لابد من التلوج إلى جوهر الظاهرة الذي يكمن في (التغير الاجتماعي) كونه (حقيقة اجتماعية)⁽¹⁾، يعكس (حركية الأفراد وحيوية تجمعاتهم وتنامي نتائجاتهم وتمازج مصالحهم وتمازج مبادئهم)⁽²⁾، ويعني ضمناً التغيرات التي (تحدث لبناء الاجتماعي والثقافة معاً)⁽³⁾، كما يشير إلى (ما يطرأ على الأشكال الثقافية والعلاقات الاجتماعية في مجتمع معين خلال فترة محددة من الزمن)⁽⁴⁾ يصيب البناء الاجتماعي Social Structure أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء محدداً بالزمن ولكنه في الوقت نفسه يتصف بالديمومة والاستمرارية، فـ (كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي - يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقثاً سريع الزوال - لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها)⁽⁵⁾ هو تغيير اجتماعي. ولا وجود لتغيير اجتماعي إلا (في بناء المجتمع أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي. وعندما يحل هذا التغير في المجتمع نرى أفرادهم يمارسون مراكزاً وأدواراً اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة انصرفت من الزمن)⁽⁶⁾، عليه فإن المدخل لتعريف الحراك الاجتماعي إنما هو التغير الاجتماعي لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المستمر على الدوام، فكل يوم من حياتنا يوم جديد، وكل لحظة تمثل حدثاً مستجداً في العمر. وعلى حد تعبير

(1) رشوان، حسن جلال محمد، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب العلمي، الطبعة الأولى، 2008، ص 5

(2) العمدة من خلول، التغير الاجتماعي، دار الفروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 13

(3) أولاف براندر، الأثريولوجيا الاجتماعية، ترجمة احمد ابو زيد، الإسكندرية، 1975، ص 27

(4) طري، حيدر إبراهيم، للتغير الاجتماعي والتكديف، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 25

(5) الفاضل، محمد عبدالمولى، للتغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجداوي للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 17

(6) التكاوي، محمد الطاهر والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة للدراسات، ط 1، 1968، ص 8

الفيلسوف اليوناني القديم (هرقليطس Heraditus) كان المرء لا يستقيم في النهر الواحد مرتين، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر. ولتحديد مفهوم أي تغير يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على النتيجة الكامنة وراء الظاهرة أو حدث أو وضع ما خلال فترة زمنية. وفيما يخص المجتمعات البشرية فإن علينا أن نستقصي درجة التمدل التي تحدث في (المؤسسات الأساسية) في مدة زمنية محددة⁽¹⁾. هذا الفهم الأساسي للتغير الاجتماعي يساعدنا على ثلاثة أي هموض في فهم جوهر المفاهيم جميعها، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة وفحواها، وهذه المفاهيم هي:

أولاً: الحراك الاجتماعي (Social Mobility)

الحركة في اللغة تعني انتقال الجسم من مكان إلى آخر، أو انتقال أجزائه⁽²⁾. جاء في (معجم الصحاح) بأن الحراك الاجتماعي إنما هو قابلية المجتمع للحرك والتغير باستمرار فيتغير اقتصادياً وعضوياً في أفراد وطبقاته وصلة بعضهم ببعض⁽³⁾. فالحراك الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه (المظهر الخارجي لعملية التغير)⁽⁴⁾. فإنه بمعناه الواسع، يعني تغيراً في الأوضاع الاجتماعية للأفراد والأسر والجماعات والحركها إلى أعلى أو إلى أسفل الهرم الاجتماعي. يعرفه (بيترم سوروكين Pitrim Sorokin 1889-1959) بأنه، (تحويل فرد أو موضوع اجتماعي أو قيمة - بعبارة أعم شيء خلقه وشكله نشاط الإنسان - من وضع اجتماعي إلى وضع آخر)⁽⁵⁾.

(1) عدلز، فتوح، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياح، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة

الرجاء، بيروت، طهبتا تاريخ الطبع، ص 105

(2) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج 1، بلا تاريخ الطبع، ص 168

(3) الملاي، عبدالله، الصحاح في اللغة والعلم، المجلد الأول، دار الحضارة العربية، بيروت، ط 1، 1974، ص 256

(4) جدلاي، زبدان، ركاز علم الاجتماع، برون دار للنشر، برون سنة النشر، ص 282

(5) <http://books.google.com/P.Sorokin.Social.Mobility>, p.133

ويعرفه (سيمور ليبست S.M.Lipset) و(رينهارد بندكس R.Bendix) بأنه: العملية التي يتحول الأفراد من خلالها من وضع إلى آخر في اوضاع المجتمع تلك الاوضاع التي تكون لها قيم محددة في التسلسل الهرمي، وتلقى القبول والرضى العام من أفراد المجتمع⁽¹⁾.

من ناحيتها تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن الحراك الاجتماعي يعني: حركة الأفراد والأسر والجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر، ولذلك فإن نظرية الحراك الاجتماعي تحاول تفسير التكرارات التي منها تحدث الحركات⁽²⁾.

وفي الوقت الذي تؤكد التعاريف السابقة على متغير واحد هو (الوضع الاجتماعي Social Status) فإن قاموس علم الاجتماع المصور (Illustrated Dictionary Of Sociology) يضيف متغيراً آخر وهو (الطبقة الاجتماعية Social Class) إلى التعريف ليصبح كالتالي: (حركة الأفراد -حراك الفرد) أو الجماعة (الحراك الجماعي) من طبقة معينة أو وضع معين إلى آخر⁽³⁾.

إن التأكيد على (التغير Change) و(الطبقة الاجتماعية Social Class) و(الوضع الاجتماعي Social Status) وانتقال الأفراد، أو الجماعات، بين هذه الأنظمة الاجتماعية منتقلين معهم القيم والمسمات الثقافية، هو القاسم المشترك، الذي تجمع عليه التعاريف المختلفة، وكأن الحراك بمثابة (المظهر الدينامي المتدرج الطبقي)⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق فإن (سيفان) في تعريفه للحراك الاجتماعي يؤكد مجمل هذه المفاهيم، ولكن يضيف إليها عملية الانقلاب الطبقي، حيث أن الحراك الاجتماعي يتمثل في: (أشكال الانقلاب في الطبقات الاجتماعية

(1) [http://books.google.com/S.M.Lipset,R.Bendix.Social Mobility in Industrial Society, pp. 1-2](http://books.google.com/S.M.Lipset,R.Bendix.Social%20Mobility%20in%20Industrial%20Society,pp.1-2)

(2) [http://www.springerlink.com/David L.Sills \(ed.\). International Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14, p.429.](http://www.springerlink.com/David%20L.Sills%20(ed.)%20International%20Encyclopedia%20of%20the%20Social%20Sciences.Vol.14,p.429)

(3) Lawman,Nioni, Illustrated Dictionary Of Sociology, LOTUS PRESS, FP 2004, New Delhi, p.166

(4) الخشاب، مصطفى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965، ص 394

والسلم الاجتماعي⁽¹⁾. هذا التعريف هو الأقرب إلى فهم (كارل ماركس Karl Marx 1818-1883) للحراك الاجتماعي لأنه يرى فيه عملية فريدة ينتقل خلاله الفرد من مواقع اجتماعي إلى آخر أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى. وهذا الانتقال إنما هو وهم من صناعة الطبقة المهيمنة. فالحراك الاجتماعي الحقيقي هو حراك ثوري للطبقة العاملة من موقعها الاجتماعي إلى موقع السلطة والملكية وسائل الإنتاج، فالثورة هي حراك اجتماعي يامتيز⁽²⁾.

إرتباطاً بموضوع هذه الدراسة حول ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، ويعد استقراء جميع التعاريف السابقة حدد التعريف الإجرائي للحراك الاجتماعي بما يتلاءم وأهداف الدراسة في الآتي: الحراك الاجتماعي هو كل تغير في وضعية ما داخل التدرج الاجتماعي، الذي يربط الأفراد في المجتمع الكوردي بصورة متباينة على وفق من مقاييس العمر والكمالة، ذلك التغير الذي يمرض له الأفراد والجماعات الاجتماعية في الوضع الاجتماعي أو الوضع الطبقي، والثقافة والاقتصادي، وبخاصة في المهنة، والدخل، وأسلوب الحياة. هذا التغير يحصل نتيجة عوامل متعددة ومتنوعة، وبشكل مستمر ودون توقف، وبأيقاعات مختلفة حسب الزمان والمكان، يمسك المظهر الدينامي للتدرج الطبقي، وذلك في إطار النظم الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي مشيراً إلى الدرجة التي يسمح بها المجتمع أو يشجع، أو يجبر أفراد على تغيير مكانتهم ودورهم الاجتماعي وأسلوب حياتهم إيجابياً أو سلبياً إرتباطاً بالقيم المرتبطة له والناتجة منه.

ثانياً، البناء الاجتماعي (Social Structure)

عندما ذكر (تشارلي مونتسكيو Charles Montesquieu 1689-1755) في كتابه (روح القوانين)، بأن (كل مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف وحدة

(1) سلطان، حسن شحقة، لسان علم الاجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص 183-184

(2) جورار بن سوسان، وجورج لاثك، معجم المفردات الفقهي، ترجمة جامعية، دار مصدر علي للنشر ودار

الفراهي، طاء، 2003، ص 845-846

متناسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن ثمة علاقات تسلسل واعتماد متبادلين بين هذه الظاهر المختلفة). فإنه بذلك يكون قد أرسى أول حجر لتعريف البناء الاجتماعي، وهو مضمون هذا المفهوم كما يستخدم الآن. غير أن المفهوم العلمي للبناء الاجتماعي ظهر في مكتبات العالم البريطاني (هربرت سبنسر 1820-1903) وبخاصة في مجال تشبيهه المجتمع بالكالن العضوي، وإعتباره جزءاً من النظام الطبيعي للكون، ويدخل في تركيبته، لذا يمكن تصوّره بناءً له كيان متماسك (فأفراد المجتمع يعيشون في نفس الأطار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية)⁽¹⁾ حسب قول عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركهايم 1858-1917). مما يعني أن البناء الاجتماعي إنما هو هيكل الواقع الاجتماعية المتسلسلة والمتراصة، الذي تقوم عليه هياكل المجتمع، ويشكل (مركب من جماعات ونظم أساسية تشكل المجتمعات)⁽²⁾. تكمن أهمية هذا التعريف في أنه يؤكد الصلة بين النظم الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، أي العلاقة المتداخلة بين المراكز والأدوار الاجتماعية، يُمكننا من دراسة البناء الاجتماعي في ضوء التركيبات النظامية، والعلاقات الاجتماعية معاً⁽³⁾. وذلك من خلال دراسة تسبيح القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل، والذي تخرج منه مختلف نمالاج الملاحظة والفكر، في هذه الحالة، يدل مفهوم البناء الاجتماعي بصورة ضمنية على (مجل العناصر لنظام اجتماعي معين)⁽⁴⁾. على حد تعبير (كارل مانهايم 1893-1947). ومن هذا المنظور فإن الأمر يتعلق بالعناصر المادية يشار إليها بغموض بعبارة (القوى الاجتماعية). التي تشارك من خلال التفكير والعمل في إطار بيئة اجتماعية وظروف معينة، في عملية مستمرة من الهدم وإعادة بناء البناء الاجتماعي. يُذكرنا هذا الاستعمال بالتأكيد بالتمييز الماركسي الشهير بين البنية التحتية والبنية الفوقية. حيث إن (ماركس) يفسر المجتمع من خلال العلاقات الاجتماعية، ومفهوم العلاقات الاجتماعية هو

(1) أبو زيد، لعد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفاهيم، المكتب الجامعي الحديث، 1987 من 10-11

(2) كوس، مجي، صعد، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 122

(3) سليم اللوزي، لمي وآخرون، السهل في علم الاجتماع، نر للقرن لل نشر والتوزيع، صان الأردن، ط2، 2004، ص 255-258

(4) د. يودون. وف. بوركي، المصم الثقافي لعلم الاجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة لاجلمية

للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2007. ص 100.

علاقات إنتاج أي علاقات الإنتاج الاجتماعية التي (تتغير وتتحول مع تغير وسائل الإنتاج المادية وتطورها، مع تغير القوى المنتجة وتطورها. وعلاقات الإنتاج تشكل مجموعها ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية، المجتمع⁽¹⁾). فالجتمع بهذا المعنى ليس له بنية واحدة تشكل هيكله، وإنما هناك بنية تحتية وأخرى فوقية. فـ (البناء التحتي infra- structure) هي القاعدة المادية للمجتمع، هذه القاعدة التي تتكون من العوامل الاقتصادية والعافية التي من شأنها أن تضيق حاجات المجتمع الأساسية كالحاجة إلى السكن والفضاء والملابس... الخ، أما (البناء الفوقي super structure) الذي يطلق عليه أيضاً بالوعي الاجتماعي (consciousness) فإنه يتجسد في الأفكار والمعتقدات والمثل والقيم والمقاييس، والفلسفة والدين، والسياسة، والفنون، والأخلاق، والمعرفة... الخ. ويعتقد (ماركس) ومعه عدد من علماء الاجتماع، بأن البناء الاجتماعي التحتي، أو الواقع الاجتماعي (الظروف الاقتصادية والاجتماعية) هي التي تحدد شكلية البناء الاجتماعي الفوقي، وتعين سماته، وخصائصه الرئيسية، أي تحدد الوعي الاجتماعي للإنسان وللمجتمع. وإذا ما تغيرت القاعدة أو البناء التحتي للمجتمع من شكل إلى آخر، فإن البناء الفوقي لابد أن يتغير وفق التغير الذي طرأ على العوامل المادية والاقتصادية⁽²⁾. أما (مانهايم) فإنه يعتقد بأن العوامل الاجتماعية المؤثرة لا تكمن في الحقيقة الاقتصادية فحسب بل أيضاً في الفلزة الاجتماعية للمجتمعات، وفي الكهن، والأصنام التي تزاولها، وفي الثقافة، والتربية التي تحملها⁽³⁾. والتي إذا تحركت أو تغيرت تغيرت معها أجزاء أخرى من البناء الاجتماعي. وهي الرابطة التي تربط التعاريف المختلفة للبناء الاجتماعي بالحواله الاجتماعي الذي ندرسه في هذه الرسالة. وعليه من الممكن تحديد التعريف الإجرائي للبناء الاجتماعي بما يتلأم وأهداف الدراسة، وفروضها في الآتي: البناء الاجتماعي هو هيكل المراكز، والأنوار، والعلاقات، والقيم، والتفاعلات الاجتماعية المتداخلة، والقرابطة، والتكامل، ويقوم المجتمع بواسطة أناس يعيشون ويفكرون ويعملون على أنهم وحدة متكاملة، يلتاحه وتكلمه، ومن ثم إعادة إنتاجه من جديد باستمرار، وحسب حاجته للديمومة والتغير في المساهمة،

(1) ماركس، الجنس، مقالاته، الجزء الأول، دار الفكر، موسكو، ص 114.

(2) الحسن، إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، دار الحرية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 ص 134-135.

(3) الحسن، إحسان محمد، لنظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وال الفكر، عمان، 11 2003 ص 304.

وتدرجاته الاجتماعية، يتحرك الأفراد والجماعات داخله صعوداً أو نزولاً، وحسب الدرجة التي يسمح بها المجتمع، أو يشجع، أو يجبر وحدانه، ومكوناته على تغيير مكانتهم، ودورهم الاجتماعي وأسلوب حياتهم.

ثالثاً، التدرج الاجتماعي (Social Stratification)

إن مفهوم التدرج الاجتماعي يستخدم عادة عند دراسة أسس (اللامساواة الاجتماعية التي تظهر كنتيجة للعمليات والعلاقات الاجتماعية)⁽¹⁾.

يعزو القدماء من المفكرين أي تمايز في المجتمع، إلى أسباب وراثية في غالب الأمان إذ يقول (الفلاطون 347-427 ق م): «أن أفراد المجتمع يمكن تصنيفهم كما تصنف المعادن إلى ذهب وفضة وبرونز وأن توارث الطبقة والمكانة أمر متوقع». كما قسم (نيكولا ميكافيل 1469-1527) (Niccola Machiavelli) المجتمع وراثياً إلى ثومين، حكام ومحكومين فقط، بناء على عوامل وراثية. ومن جانيه أبرز (الفارابي 870-950) في مدينته الفاضلة تحديداً للمكانات والرتب لأفراد المجتمع (ويختص أهل كل رتبة منهم بمعارف وأعمال يتميزون بها عن أهل الرتب الأخرى...)⁽²⁾. كما ورد عن (الجاحظ) قوله في حكمة التفاوت (إنما خالف الله تعالى بين طبائع الناس... فكل صنف من الناس مزين لهم ما هم فيه)⁽³⁾. أما (ابن خلدون 1332-1406) يعرف التدرج الاجتماعي كـ (حكمة الله في خلقه بما ينتظم معاشهم وتيسر مصالحهم ويتم بقاؤهم)⁽⁴⁾.

(1) John Scott & Gordon Marshall, Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York, 3th edition revised 2009, p.735

(2) وفيه علي حد الوارد: المدينة الفاضلة للفارابي. جدة: شركة كلفا للنشر والتوزيع، 1984، ص 102

(3) مسند، يوسف. مكتبة المکتب. بيروت، دار ابن حزم، 1999، ص 31

(4) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. تحقيق: درويش الجريدي، بيروت: المكتبة العصرية، 1995، ص 362.

وطرح (أخوان الصفا) تقسيماً للفئات الاجتماعية على درجات متفاوتة معتمدين في ذلك على المعيار الاقتصادي، فقسّموا الناس إلى ثلاثة أصناف وهم:

- (1) حرفيون يعملون بعضلاتهم وأدواتهم.
- (2) التجار الذين يشترون ويبيعون، وهدفهم تكوين فائض بين ما يأخذون وما يعطون.
- (3) الأثرياء الذين يملكون المواد الخام، ويشترون البضائع الجاهزة⁽¹⁾.

أما في العصر الحديث، ركز المفكرون وعلماء الاجتماع على العوامل الملموسة في حياة الناس والمخدمة للتمايز فقد أشار (جون ستيوارت ميل John S.mill 1806-1873) إلى أن التدرج الاجتماعي هو تصنيف الناس على (رتب غير متساوية في البناء الاجتماعي من خلال الامتيازات والقوة الاقتصادية)⁽²⁾. ويتم تحديد المراتب تبعاً لمعايير مثل الدخل والأهتبار الذي تحظى به المهنة الممارسة والمستوى التعليمي⁽³⁾. الخ⁽³⁾. ومن جانيبه قام (آدم سميث - Adam Smith 1723) في كتابه (ثروات الأمم) بوضع نموذج لأسس التدرج واللامساواة في المجتمع. وقد اختار التفاوت في الأجور مصدراً أساسياً، ووفق مستوى الأجر ينوع العمل الذي يقوم به الإنسان، وهذا يكون للوظيفة أو المهنة دور تحديد دخل الإنسان، والذي يحدد فرصه في جمع الثروة. فيصبح للتفاوت في الثروات، وما ينتج عن هذا من اختلاف في فرص الحياة وأماليها، أهمية في قيام التدرج الاجتماعي وتشكله⁽⁴⁾. فالمجتمع كما يقول كل من (ليبست) و(بندكيس): (يكون على شكل هرم توزع عليه الأدوار الاجتماعية المختلفة، حيث توضع الأدوار الاجتماعية القيادية، والحساسة، والعملية في قمته، وتوضع الأدوار المهنية، والخدمية والمتوسطة في

(1) أير الحنين، عظمي، للتمايز الاجتماعي في العراق البشري، مجلة مركز الفرائق والفراشات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990 ص 321.

Schacter, Richard T. Ibid, p.199(2)

(3) روجردون وفد، بروكر، المسحر السابق، ص 183

(4) عثمان، إبراهيم، مقاربة في علم الاجتماع، دار الفروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 268

منتصف اضلاع، بينما توضع الأدوار الإنتاجية، والمعاملة في قاعدته⁽¹⁾. يختلف بذلك الرتب الاجتماعية وتمايز دراجتهم لتكوين (تدرج متمايز للأفراد الذين يكونون نسقاً اجتماعياً)⁽²⁾، حسب تعبير (تالكوت بارسونز Talcott Parsons 1902-1979).

إن (التدرج هو التباين الاجتماعي الذي يترقب الأفراد، والجماعات بمقتضاه في درجات متتابعة داخل المجتمع)⁽³⁾. ثم يأتي (ديتكن ميشيل) ليضيف أسلوب الحياة، والثقافة، والأيدولوجيا إلى تلك التباينات الاجتماعية فيشير إلى (أن التدرج يعني وجود بعض من الفوارق الاجتماعية تكون على شكل مراكز متدرجة يمكن أن تكون صفات أو جماعات لها مزايا، وظروف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية معينة، وأفراد الطبقة الواحدة متساوون في أسلوب الحياة والظروف المادية والثقافية والإيديولوجية إلا أنهم يختلفون عن أعضاء الطبقات الأخرى في هذه المعايير)⁽⁴⁾. أما (ماركس) فقد حدد التدرج الاجتماعي من منطلق الفروقات الطبقية التي تتشكل على أساس الاقتصاد، وعلاقات الإنتاج، والقوانين الاجتماعية لتقسيم العمل، وأن الصراع على امتلاك وسائل الإنتاج، هو الذي يغير من درجات الناس، ومراتبهم. ففي الوقت الذي يركز هذا المفهوم على فكرة الإستغلال الطبقي، والمصلحة الطبقية التي تؤدي من وجهة نظر الصراعيين إلى الصراع بين الفئات والطبقات. فإن (ت. ب. بوتومور T.B. Bottomore) يذهب إلى أن التدرج الاجتماعي على أساس المكانة، أو الهيبة يؤثر على النظام الطبقي - كما حدثه (ماركس) - حيث يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين - البرجوازية والبروليتاريا - مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملأ الهوة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي. وعليه يقدم تصوراً جديداً للتدرج الاجتماعي ككل، ويمقتضاه

(1) S.M.Löpsset, R.Bendix. lbed. p.1

(2) غيث، محمد عاطف، المحرر السابق، ص 442

(3) هولكرنس، ليك، قاموس مصطلحات التكنولوجيا والفكر، ترجمة محمد الجوهري وحسن ششاسي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973، ص 86

(4) ميشال، ديكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة لسان محمد الحين، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980، ص 211

يبين هذا التدرج ككل متصل ترتب فيه المكانات وفقاً لجموعية من العوامل، وليس على أساس العامل الإقتصادي وحده، ووفقاً لهذا لحل علاقات المكانة محل علاقة الصراع التي أكد عليها ماركس⁽¹⁾. عليه يؤكد (بوتومور) على أن (أنظمة الترتيب الطبقي، التي تعرفها المجتمعات البشرية لا تكون على نمط واحد، فلكل مجتمع بشري نظامه الخاص، وهذا يتحدد بدرجة نمو المادي والثقافي، وبالمرحلة التاريخية التي يمر بها، وبظروفه البيئية، والقيمية، والفكرية، والسياسية، والقانونية)⁽²⁾.

أما التعريف الإجرائي الذي يمكن صياغته لمفهوم التدرج الاجتماعي من حيث ملاقاته بالحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي هو أن التدرج الاجتماعي عملية ترتيب لامتساوي الجماعات، أو الأفراد في حلقات من فوارق موسمية إقتصادية ثقافية تشكل على شكل مكانات متدرجة، تضفي على أفراد الطبقة الواحدة خصائص ومعايير إقتصادية، واجتماعية، وثقافية معينة من حيث التشابه في أسلوب الحياة، يختلفون بسببها عن أعضاء الطبقات الأخرى، يمكن تخطيطها بمقتضى ديناميات التغير والحراك الاجتماعي، والمبني من خلالها صعوداً إلى أعلى أو نزولاً إلى أدنى ارتباطاً بطبيعة النظام الطبقي والسياسي والإقتصادي.

رابعاً: الطبقة الاجتماعية (Social Class)

في مجال دراسة الطبقات الاجتماعية نرى إن (أجزاء من المجتمع، أو مجموعات من الأفراد، يقف كل منهم على قدم المساواة مع الآخر، وتتميز من أجزاء المجتمع الأخرى بمعايير لأرتفاع المكانة أو انخفاضها يقبلها المجتمع أو يجيزها، تشكل الطبقة الاجتماعية)⁽³⁾، فطبقات الناس (منازلهم ومرتباتهم)⁽⁴⁾. أي

(1) بوتومور، تاج، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الهوروي وآخرين، دار الكتاب للنشر، القاهرة، ط2، 1979، ص106

(2) قصير، عبد القادر، الطبقة والجمعة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997، ص44-45

(3) جلاديرج، موريس. علم الاجتماع، ترجمة غزاد زكريا رمهدي عالم، دار سعد للطبع والنشر والأعلان، القاهرة، لا يوجد سنة الطبع، ص183

(4) القسبي، محمد ثابت، الطبقات الاجتماعية، القاهرة 1949، ص10

كما يراهم الآخرون ويضعونهم في مراتب ومنازل. وهذا التعريف هو أقرب ما يكون إلى تعريف (تويد وارنر) حيث يقول: (تقسم بالطبقات فئات معينة من السكان الذين يعتبرهم الرأي العام في مراكز عليا أو سفلى من حيث حالاتهم بعضهم ببعض)⁽¹⁾. يعيشون في مستويات متشابهة (في المستوى التعليمي، والدخل، والمهنة، والسمعة والنقوذ الاجتماعي)⁽²⁾. فالطبقة الاجتماعية عبارة عن (تجمع اجتماعي يستلزم شروطاً معينة متماثلة للمعيشة، ووحدة معينة من المصير، ودوراً مشتركاً يجب القيام به تجاه المجتمع ككل)⁽³⁾.

هكذا تُعرف الطبقة الاجتماعية التي هي واحدة من المفاهيم الرئيسة في علم الاجتماع، والاقتصاد السياسي أهتم بها علماء اجتماعيون وسياسيون واقتصاديون في المجتمع الحديث. خاصة بعد أن شاع استعمالها في أواخر القرن الثامن عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، بعد الثورة الصناعية في أوروبا. وكان (ماركس) هو من سلط الضوء على هذا المفهوم الاجتماعي عندما قال: (تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ الصراع بين الطبقات)⁽⁴⁾. فالطبقة في نظر (ماركس) تجمع من الأشخاص يؤدون الوظيفة نفسها في عملية تنظيم الإنتاج.. وتتميز هذه الطبقات إحداها عن الأخرى باختلاف الوضع الذي تشغله، تاريخياً في عملية الإنتاج الاجتماعي⁽⁵⁾. ثم يأتي (ف.أ. لينين - V.L.Lenin 1870-1924) ليوضح ما هو مبهم في هذا التعريف عند ماركس للطبقة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالتمييز حسب مكان الطبقة في نظام الإنتاج الاجتماعي، ويعلقها بوسائل الإنتاج من حيث امتلاكها وعدم امتلاكها، وأخيراً بدورها في التنظيم الاجتماعي. فيكتب: (نطلق تسمية الطبقات على جماعات واسعة من

(1) جوردن، جورج، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، 1972، ص 7

(2) Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw- Hill Book Company, New York, 1978, p.574

(3) فيان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات العلمية والأصلية والاجتماعية، رولاند الرئيس للكتاب والنشر، لندن، 1990، ص 295-296

(4) ماركس، لجنس، مقالات، المصدر السابق، ص 47

(5) محمد، محمد علي. المفكرون الاجتماعيون، ترجمة معاصرة لأصل خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي. دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 41

النفس، تتميز بالمركز الذي تحتله في نظام الإنتاج الاجتماعي، المحدد تاريخياً، وبملاقاتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي، بطرائق حصولها على الحصص التي تمتلكها من الثروة الاجتماعية وبأهمية هذه الحصص⁽¹⁾. وهذا يعني أن العنصر الاقتصادي كونه بنية تحتية للمجتمع هو الذي يقرر التقسيم الطبقي. إلا أنه بالنسبة للماركسيين الجدد، فلاقتصاد لا يكفي وحده، بل إن السياسة والأيدولوجيا أيضاً تلعبان دوراً مهماً في تحديد هذا المفهوم، حيث أن الطبقة الاجتماعية تحدد نسبة إلى موقعها في مجموع الممارسات الاجتماعية، أي نسبة إلى موقعها في تقسيم العمل الذي يضم أيضاً المجالين السياسي والأيدولوجي⁽²⁾. وهذا يقرينا بما ذهب إليه (ماكس فيبر - Max Weber 1846-1920) في تحديده لعوامل غير اقتصادية، إضافة إلى العوامل الاقتصادية في تحديد الطبقة الاجتماعية. (فيبر) يؤكد العامل الأيدولوجي الذي يتشكل في المجال الثقافي أو السياسي أو الديني أو العلمي. فالأيدولوجيا تسبب انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة لها درجات متفاوتة من المكانة الاجتماعية، فرجل الدين أو السياسي أو العالم لا يمتلكون رأسمالاً بمفهومه الماركسي ولا يهيمنون على وسائل إنتاج ولا يشغلون عمالاً بأجور يخرج منها فائض قيمة، لكنهم يحصلون من مجتمعهم على درجة عالية من الاحترام والتقدير تفوق درجة الاحترام والتقدير التي يحصل عليها صاحب المال والعقار أو وسائل الإنتاج⁽³⁾. عليه يرى (فيبر) أن التقسيمات الطبقيّة لا تستمد من السيطرة - أو غياب السيطرة على وسائل الإنتاج فحسب بل تشمل أيضاً على فوارق لا علاقة مباشرة لها بالملكية، منها بصورة خاصة المهارات والخبرات أو المؤهلات⁽⁴⁾.

هناك منظور آخر متميز وضعه (بيار بورديو - Pierre bourdieu 1930

2002) لدراسة الواقع الطبقي في المجتمعات، ويركّز على ما يسمى رأسمال الثقافي

(1) لينين، فلاديمير. آ. كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999، ص 22

(2) البعجة، فخر محمد، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء القومي العربي، للكتاب الأول، دار النهضة العربية، بغدادي، ط 1، 2006، ص 167-168

(3) الحسن، إحسان محمد، مجموعة علم الاجتماع المصدر السابق، ص 383

(4) هلال، العربي، المصدر السابق، ص 348-349

والإقتصادي؛ فالأفراد، وفق هذا المفهوم لا يتميزون بعضهم من بعض على أساس العوامل الاقتصادية، أو المهنية فحسبه بل يتباينون من حيث أدواقهم الثقافية والسبل التي يسلكونها للترويح، وقضاء وقت الفراغ. أسهمت في تنامي هذه المعايير الطبقيّة الجديدة، غلبة النزعة الاستهلاكية، وتطافرت تحضر هذا الاتجاه عشرات من المؤسسات والتخصصات التي تقوم بتزويد الخدمات والسلع المرتبطة أساساً بأسلوب الحياة⁽¹⁾.

في حال يتكون المجتمع من تشكيلة طبقية متناحرة، تصل إلى حد هلاك الطبقات بعضها البعض، كما يشير إليه (ماركس) ومن ثم (لينين)، لا يمكن أن يسمح مجتمع كهذا وفي إطار هذا النظام الطبقي، بحراك أفراد طبقة معينة من طبقته إلى طبقة أخرى إلا من خلال تناحر وصراع مريرين، وتغير جذري وتوري تجمّل النظام الاجتماعي، ويتبدل التحية والفوقية. إلا إن (دارلندوف R.Dahrendorf 1929-2009) الذي يسلم بأن الصراع بين الطبقات، والذي هو مرتبط بمعناه للماركسي بالملكية الخاصة، يمثل إحدى الظواهر المهمة في المجتمع الحديث ولكنه قصير على فترة زمنية قصيرة نسبياً تعرضت لها المجتمعات الصناعية في أول أمرها، إذ إن نظمها الجديدة لم تكن قد ترسخت بعد، وأخذت شكلها النهائي. ولكن مع ظهور الدولة الديمقراطية البرالية، وخلق أشكال من التحكيم الصناعي، وحق الأضراب التي ساهمت في تسوية الصراعات أو التحكم فيه على الأقل، وتنظيم الأحزاب، والاعتراف بالفروق بين مصالح الأطراف المختلفة في القطاع الصناعي، وبفضل التطور المتتابع لثلاثة اتجاهات من (حقوق المواطنة) المدنية، والسياسية والاجتماعية، (تم نزع فتيل القنبلة الموقوتة المسماة الصراع الطبقي، بحيث أمكن للصراعات الطبقيّة العنيفة أن تخلص مكانها للمنافسة السياسية السلمية والتفاوض الصناعي السلمي)⁽²⁾. فالمجتمع الصناعي في ضوء تحليل (دارلندوف) ليس مجتمع مساواة، بل هناك فروق جوهرية في الثروة والقوة بين مختلف

(1) غيلز، ألترني، المصدر السابق، ص 359

(2) جيلز، ألترني، مقدمة تقنية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زيد وآخرون، ص 65-66.

الجماعات؛ ولكن هو مجتمع يتسم بالتنوع، تعتمد فيه أنواع الصراعات والتحالفات التطبيقية، وهي ضمن نسيج النظام المؤسسي لكل من السياسة والإقتصاد. ومن الأمور التي تمثل دعماً وسنداً مهمين لذلك، (التوسع في تكافؤ الفرص الذي يرجع فيه الفضل إلى نمو الحراك الاجتماعي)⁽¹⁾. فالمجتمع الذي تتضافر فيه مواصل سلمية، أو غير تناحورية على الأقل في تحديد الطبقات الاجتماعية قد لا يحصل فيه الصراع التنافسي، بل يسمح للمجتمع بـ (حرية الحراك الاجتماعي من طبقة إلى طبقة ومن مكان إلى مكان، هذا الحراك الاجتماعي يعتمد قوله على القوانين التي تحكم كيفية الوصول إلى المكانة أو المركز للفرز)⁽²⁾ على حد قول (فيبر). وهذا ما يميز المجتمعات الحديثة التي زالت فيها الطبقات كونها مؤسسات قانونية وعناصر رسمية للتنظيم، (جميع الأفراد متساوون في الحقوق، ولا يوجد أي هائق يمنح المرور من طبقة إلى أخرى سواء عبر الأجيال، أو من خلال الحياة ذاتها)⁽³⁾. فبفضل عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية داخلية وخارجية، انخفضت صلابة الفوارق الاجتماعية في المجتمع الكوردي، وأضحت مرتبة كالحياة الاقتصادية ذاتها، لأنها هدت غير مسجلة في قواعد القانونية الدقيقة، أو في تنظيم سياسي، أو اجتماعي. كما أصبح حدود الطبقات الاجتماعية غير ثابتة، وبالتالي فإن الحراك الاجتماعي أضحت ميسرة أكثر ليتجسد في أشكال متنوعة ويقرأ عن طريق مؤشرات صلبة أكثرها إيضاحاً هي الإرتقاء بالهنة والدخل وأسلوب الحياة.

خامساً، المجتمع المفتوح (Open Society) والمجتمع المغلق (Closed Society)

إن أول من عرّف مفهوم (المجتمع المفتوح)، وكذلك نظيره (المجتمع المغلق)، الفيلسوف البريطاني (كارل بوبر 1902 Karl Popper) في كتابه الصادر عام 1945 (المجتمع المفتوح وأعداؤه)، حيث ذهب بأن المجتمعات المغلقة، مغلقة بوجه العمليات الطبيعية للتغيير، وبمعناها المجتمعات المفتوحة مستندة إلى

(1) جندل، الترن، مقالة تقنية في علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 66.

(2) رمزون، حنين وعتان الأحد، مدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للفرز، ص 11، 2002، ص 99.

(3) لاروك، بيان، طبقات الاجتماع، ترجمة جوزف عود كبة، منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980،

الأنشطة، الأبعاد، ومبادرة الأفراد، وتتلوّن بشكل غير متوقع خلال هيكلية اجتماعية تدريجية⁽¹⁾.

المجتمع المغلق صغير تلعب فيه الروابط المباشرة والوجهية (وجهاً لوجه) دوراً ملحوظاً. وهو مجتمع مركزي وثبوتي قليل الحركة وهذا له جامدة لا تتزعزع، لا تنتج إلا (نظام اجتماعي متحجر لا يسمح للفردي فيه أن يرتفع فوق المركز الذي ولد فيه)⁽²⁾، إنه مجتمع (لا يعرف حركة إلا ضمن البنية ذاتها.. ومن ثم، فإن هذا المجتمع لا ينتج نفسه، ولا يعيد إنتاجها إلا ضمن بنية مغلقة)⁽³⁾. بيد أن المجتمع المفتوح الذي قد يكون غارقاً في صراعاته ومشكلاته، فإنه يتسم أولاً في حركاته المتجهة إلى الأمام، وربما كذلك إلى الخلف وإلى كل الاتجاهات. وهو يتسم ثانياً في إمكاناته على التغيير، وثالثاً في احتمال وجود كتل شمسية حية تؤسّس مشاريع لها في السياسة، والثقافة، والأبولوجيا، مما يعني وجود اتفاق نهضوية له..

في فضاء الجدول والربط بين مفاهيم مختلفة مثل: المغلق والمفتوح مع الطائفة (الكاست) والطبقة الاجتماعية يقول (لينين): «إن الطبقة لا تعني إطلاقاً انفلاق ككل طبقية هي نفسها، فبالعكس هو الصحيح، إذ خلافاً للطوائف -تسمج الطبقات دالماً بالانتقال الحزب بعض الأفراد من طبقة إلى أخرى»⁽⁴⁾. بمعنى آخر إن المجتمع الطبقي غير المجتمع الطائفي، يتمتع بقدر كبير من المرونة بين الطبقات الاجتماعية من حيث خرق الحدود بينها صعوداً أو نزولاً. فمن المناسب عند تحديد التعريف بالمجتمع المفتوح والمجتمع المغلق أن يتم عزل مفهوم الطبقة الاجتماعية، بالمعنى الحرفي للكلمة عن مفاهيم قريبة يتم خلطها معاً أحياناً. إن الفكرة

(1) John Scott & Gordon Marshall, Oxford, Dictionary of Sociology, PP531,532(1)

المدقق

(2) موديس، جلدريج، علم الاجتماع، ترجمة نواز لكريا، القاهرة بلا ترويج الطبع، ص 191

(3) فوزي طيب، المجتمع المفتوح أو المغلق؟ <http://www.almanabalyawm.net> 2009

(4) جيرار بن مرسن، وجرار لايفكا، المصدر السابق، ص 847

الأساسية هي تكون (الطبقات تشكل تراتبية جماعية واقعية غير قانونية إذ إن لكل الناس لديهم حقوق وواجبات بمواجهة الفئات المتفلكة والظلمات والعشائر التي تعتبر تراتبيات جماعية قانونية، إذ أن بعض الناس لديهم حقوق وواجبات لا يملكها الآخر⁽¹⁾، ولا يحق له أن يملكها أبداً وإن يسمح المجتمع بامتلاكها، أو الإنتقال من فئته المحرومة إلى فئة المالكين لتلك الحقوق والواجبات. بمعنى آخر إن المجتمع المفتوح، مجتمع فيه حراك إجتماعي مستمر، والثاني مجتمع لا يسمح بالحراك. وقد أطلق (مارندروف) على المجتمع الأول اسم المجتمع الحر (الذي يمتلك الهيكل الإجتماعي المرن)، والثاني اسم المجتمع القموي (الذي يمتلك الهيكل، الإجتماعي الصلب)، ثم قارن بينهما من عدة أوجه، إحداها من خلال الحراك الإجتماعي حيث قال: (يتم الحراك الإجتماعي في المجتمع الحر حسب الإنجازات التربوية والعلمية وليس انوارية أو الأنتسابية، الأنتساب إلى طبقة أو فئة أو طائفة أو عائلة والتحرك على السلم الإجتماعي يكون حسب كفاءات وخبرات وتخصصات الأشخاص، بينما يتم حراك الأفراد إجتماعياً في المجتمع القموي بعيداً عن الأنجاز التربوي والعلمي بل معتمداً على الألتماء الطبقي أو السياسي أو العائلي)⁽²⁾.

يطلق علماء الإجتماع - من منطلق الحراك الإجتماعي، على النمط الأول بـ (نظام المجتمع المفتوح Social System (Open، إذ يستند هذا النظام على الإنجاز وليس على الخصائص الموروثة، والألتماءات الإجتماعية التقليدية⁽³⁾، ويتميز بسيادة مبادئ الديمقراطية، والحرية، والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية والوظيفية بين جميع أبنائه بغض النظر عن عوامل خارجية من إرادتهم مثل: حامل الجنس، والعرق، واللون، أو الطبقة الإجتماعية، أو البيئة الجغرافية التي ينتمي إليها، ولهذا فإن العوامل الشخصية كالقدرات العقلية، والموهبة، والجهد

(1) نورجيه، موريس. علم اجتماع العيلة. ترجمة سليم حنا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بيروت، ط2، 2001، ص147

(2) عمر، من خليل، البناء الإجتماعي - أسسه ونظمه، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 173 -

174

(3) Encyclopaedia Britannica, 1983, P921

التالي، والسمات الشخصية هي المحدد الأول والأساس لحراكه اجتماعياً سواء كان ذلك إلى أعلى أو إلى أسفل، لهذا فإن المجتمع المفتوح مجال خصب للطبقات الفقيرة في حراكهم إلى أعلى في التصنيف الطبقي الاجتماعي، ويطلق عليه اسم (الحراك التنافسي (Mobility Contest)⁽¹⁾.

أما (نظام المجتمع المغلق (Closed Social System)، فهو مجتمع تسوده مبادئ الإستبداد، والسيطرة، واللامساواة، وتتحكم طبقة أو فئة معينة في الأمور السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، وغالباً ما تُنتقل فيه كل من الثروة، والمكانة، والقوة، والوظيفة بالوراثة من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، ويناء عليه فإن فرصة حصول أبناء الطبقات الفقيرة لخدمة الحصول على وظيفة أو مكانة إجتماعية مرموقة في المجتمع.

وقد أطلق أيرنر على الحراك الإجتماعي في مثل هذا المجتمع باسم (الحراك المضمون (المورد) (Sponsored Mobility)⁽²⁾.

على الرغم من هذا التبليغ الواضح، فإن القطعية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين حيث أن التركيب الطبقي يختلف بدرجة صلابته، وجموده، ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزدوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. أي قد يوجد هناك نظام طبقي مفتوح داخل المجتمع الطائفي المغلق)⁽³⁾ والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبقي مفتوح كما هو الحال في المجتمع الكوردي الذي يبحث في مؤشرات ظاهرة الحراك الإجتماعي فيه.

(1) الشفي، علي محمد، علم اجتماع القرية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 200

(2) المصدر نفسه، ص 200

(3) قصور ملحة عوالي ومن خليل عمر، المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة جامعة بغداد، 1981، ص 252

الفصل الثاني

الحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية

المبحث الأول: طبيعة الحراك الاجتماعي وطرق قياسه

أولاً: طبيعة الحراك الاجتماعي

يعد الحراك الاجتماعي من المفاهيم التي تقوم بتعريف ظاهرة واسعة ومتعددة الزوايا، والخوض في دراسته وتحليله على درجة عالية من العمق، لأن المجتمع في حركة دائمة وتغير مستمر، ينتج باستمرار ما هو جديد ويجلد ما هو قديم، أو يقضي ما لم يعد قادراً على الإستمرار، أو لم يعد يحظى بالقلة، أو بات معرقلاً لحركة المجتمع.

يمكن أبسط صور الحراك الاجتماعي في ما تتعلق بالوضع، الذي يشير إلى إمكانية تحريك الأشخاص إلى أسفل أو أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقي⁽¹⁾. أي الصورة التي يظهر فيها الحراك الفردي، حيث ينتقل الفرد من طبقة اجتماعية معينة ولد فيها ونشأ وترعرع في نسلها، إلى طبقة أخرى أعلى منزلة أو أدنى منزلة من تلك التي ولد فيها، ليكتسب نتيجة لانتقاله إلى طبقة أعلى من طبقته، جميع ما تمنحه الطبقة الجديدة من مراكز وأدوار اجتماعية، أو يفقد أثر انتقاله إلى طبقة أدنى ما كان يتمتع به من مراكز وأدوار اجتماعية. ويقصد بالصور الاجتماعي (مجموعة توقعات تخص مكانة نسبية بنائية يشغلها الفرد)⁽²⁾. يعبر أساساً عن (مجموعة السلوكيات التي يتوقعها الناس من الفرد الذي يشغل مواقع ومنزلة معينة)⁽³⁾. أما المنزلة الاجتماعية فهي عنصر ملازم للصور

(1) أحمد، غريب سيد وآخرون، للمدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 355-356

(2) الغزوي، فهمي سالم وآخرون. للمدخل إلى علم الاجتماع. ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان

(2004)، ص 262

(3) Schoener, Richard T. SOCIOLOGY. Mc Graw Hill. New York. 9th edition. 2003. p106

الإجتماعي و(هي أحكام ومقاييس للفرد)⁽¹⁾ (معترف بها من قبل الآخرين داخل المجتمع)⁽²⁾. وكلما (ارتقى المجتمع، وتوزعت فيه الوظائف المختلفة ارتفعت عناصره ارتباطاً وثيقاً وإلزاماً التخصص)⁽³⁾، وازدادت المراكز الاجتماعية، وفرض الحرائك الإجتماعي على الرغم من أن (فيبر) يتفق مع (ماركس) في الرأي على أن المركز الإجتماعي شكل من أشكال تجسيد مفهوم الطبقة الاجتماعية، وهي تقوم على الأوضاع الاقتصادية الموضوعية التي تمود المجتمع، ولكن مفهوم المنزلة أو (المكانة) في نظره (فيبر) يشير إلى اختلاف مواقع الفئات الاجتماعية، ومراتبها من حيث ما يسميه الإحترام الإجتماعي، أو الوجهة في عيون الناس. وأصبحت هذه الصفة تطلق على الناس بناءً على (أسلوب الحياة) التي يعيشونها، والذي يتجسد في رموز هذه مثل المسكن، والملبس، وأسلوب الحديث، والوضع المهني، قد تتغير بمعزل عن الأوضاع التطبيقية. (إن كثيراً من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد تدهور ثروتهم أو زوالها، كما إن جماعات أخرى قد تتمتع بهذه المكانة العالية بسبب ما لديها من علم، وثقافة، أو أداء مهني)⁽⁴⁾.

وهنا ما يُمكننا من أن نقول إن المكانة هي وضع الفرد في البناء الإجتماعي. وأن نستخلص إلى النتيجة التي انتهى إليها (نتنون) من التمييز بين نوعين من المراكز الاجتماعية: (مراكز معطاء يخلعها علينا المجتمع ومراكز متخذة تكتسبها بجهودنا ورفائنا)⁽⁵⁾. فللمراكز المعطاة كما يعرفها كل من (توماس) و(أندرسون) هي (مكانات منسوبة - Ascribed Statuses) تنسب إلى الفرد على أساس بعض الصفات الثابتة مثل العرق والجنس بصرف النظر عن القرارات الفردية والأداء. ببساطة، الشخص لا يملك خياراً حول المكانة المنسوبة إليه، فابن الملك هو أمير فقط بسبب حقيقة مولده. أما للمراكز المتخذة فهي (مكانات منجزة -

(1) الحسن، احسان محمد، مرسعة علم الإجتماع، المصدر السابق، ص 589

(2) ميشل، ديكين، المصدر السابق، ص 306

(3) بدوي، السيد محمد، مداوى علم الإجتماع، دار الشارف بمصر، ط 1، 1971، ص 3، 140

(4) غنزل، انتوني، علم الإجتماع، المصدر السابق، ص 349-350

(5) نسوتي، كمال، المصدر السابق ص 180

Achieved Statuses) تكون مكتسبة من خلال التفاضل المباشر للفرد مع الآخرين. هنا نستخلص إلى العلاقة الموجودة بين المركز الاجتماعي والحراك الاجتماعي، حيث أن في المجتمعات الحديثة إضافة إلى للراكز الاجتماعية المعطاة من قبل المجتمع هناك مراكز يكتسبها الفرد، تحركه داخل البناء الاجتماعي ضمن عملية الحراك الاجتماعي الذي يفتح السبل أمام الفرد للانتقال من مركزه السابق صعوداً أو نزولاً للوصول إلى مركز آخر أفضل أو أسوأ اجتماعياً.

فإن الحراك الاجتماعي بهذه الصورة، هو (نوع من المرونة في الطبقات الاجتماعية، والمسلم الاجتماعي)⁽¹⁾، عليه فإن للحراك الاجتماعي كونه ظاهرة اجتماعية أهمية كبيرة للمجتمع لأنه يعبر عن حركية المجتمع، فضلاً عن أنه ينتج جراءه تجاوز الفوارق الطبقيّة بين الطبقات - وهذا يعدّ أول طابع، أو أول نتيجة إيجابية للحراك الاجتماعي - لا يؤدي ذلك إلى تصديق صورة البناء الاجتماعي من خلال ترتيب الأبعاد التشريحية المكونة لأوصال المجتمع الأنساني، كون الحراك الاجتماعي يعمل على تحطيم المشكلات الاجتماعية ومحاسنها، أو عقم بعضها من دون حاجة إلى المواجهة، والصراع الذي ينتج عن الفوارق الاجتماعية⁽²⁾، كما أن الحراك الاجتماعي يؤدي إلى رؤية وجوه وقيم جديدة، وهو بفضل هذا يؤدي إلى تنشيط المجتمع والأفراد، فالتنقوس لتوق دائماً إلى التجديد، والأشخاص يقبلون عادة بعزم على أية مشروعات جديدة ويأملون خيراً في الأشخاص الجديد⁽³⁾.

أما (بيترور سوروكين P. Sorokin) الذي يعود له الفضل في إثارة إشكالية الحراك الاجتماعي خلال عمله المشهور (الحراك الاجتماعي Social Mobility)

(1) لبيب، محمد عبدالمعز، الحرية والانتخبات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006، ص 157-158

(2) عوف، محمد علف، دراسات في علم الإخضاع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة الطبع، ص 111

(3) سقان، حسن شمائل، المصدر السابق، ص 324

الذي نشره عام 1927، ينطلق من تصوّر خاص لطبيعة الحراك الاجتماعي، حيث يماثل هذا الأخير بالفضاء الهندسي، الذي يحتل فيه كل فرد موقعا محددا تبعا لعلاقاته مع الآخرين، ونظرا لأن الفرد بإمكانه من ناحية أن يربط علاقات عديدة مع عدة أفراد، كما بإمكانه من ناحية أخرى أن يربط عدة علاقات مع فرد واحد، فإنه يستحيل بالتالي تحديد المواقع النهائي لأي فرد من أفراد الفضاء الاجتماعي، وتبعا لذلك يرى (سوروكين) أن الطبقات الاجتماعية هي المحدد الأساسي للمواقع الاجتماعية، حيث يمكن بعد توزيع الأفراد حسب عدة طبقات اجتماعية أن نحصر جملة علاقات كل فرد مع هذه الطبقات، وبالتالي يمكن أن نحدد موقع كل فرد بالنظر إلى علاقاته مع هذه الطبقات المختلفة. أما الأساس الثاني الذي يعتمد (سوروكين) في دراسة الحراك الاجتماعي فهو ما يراه إيجابيا وغير قابل للانتهاء إلا وهو التراتب الاجتماعي إذ يرى أنه (لا يوجد ولم يوجد ولن يوجد أبدا مجتمعا مسطحا يتساوى فيه كل الأفراد)⁽¹⁾. وبناء عليه، تنطلق النظرة الاجتماعية لطبيعة الحراك الاجتماعي من تصوّر خاص للمجتمع، إذ يحتل كل فرد موقعا اجتماعيا محددا يرتبط بجملة من الحقوق والواجبات مثلما يرتبط بدرجة معينة من المهابة والتفوق، وهو ما يقيم الأفضلية في ترتيب هذه المواقع على وفق (هرمية يكون أعلى موقع فيها أفضل قيمة ونفوذ من سابقه. ولذلك يطرح الأفراد باستمرار إلى التحرك عبر مختلف هذه المواقع لغاية الرقي في سلم هذه المراتبية)⁽²⁾. ولكن من نتائج لهم فرض تغيير أوضاعهم، ويخزون فرض الحراك العمودي، مثل هؤلاء الناس يناشون في أوضاع اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ثم ينتقلون إلى أوضاع جديدة، يتحولون من طبقة إلى أخرى، ونعرف أن لكل طبقة أسلوب حياتها وثقافتها الضمنية، فماذا يواجههم؟ مثل هذه النقطة تضعهم في مواقف تناقض بين انماط ثقافتهم التوضعية وقد يحاولون تمثل الأنماط الثقافية للطبقة الجديدة يشكل مبالغ فيه لإثبات إتقانهم الجديد، أو قد يحاولون إيجاد توفيق صعب بين

(1) بن جنت، زهر، التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغيرة، مجلة علوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006. www.Ummal.com

(2) المصدر نفسه.

التقسيم والحديث وقد لا يقبلون برقم هذا من أعضاء الطبقة الجديدة، فالترتيب الاجتماعي لا يقوم على الدخل والمهنة والقوة فقط وإنما أيضاً على الروابط والعلاقات، الذي قد يتطلب في هذه الحالة قطع العلاقات القديمة، وبناء علاقات جديدة. يطلق على مثل هؤلاء الصاعدين، ممن يتأرجحون بين وضعين مصطلح الهامشيين، ومنها مصطلح الرجل الهامشي، ويمثل هذه الحالة (الإنسان الذي إنتقل من وضع إلى آخر، ولكنه في الواقع لا ينتمي إلى أي منهما بالتام)⁽¹⁾.

الذي يهمنا هنا وارتباطاً بطبيعة الحراك الاجتماعي هو أن هذه الظاهرة تختلف من حيث السرعة، أو القوة بين مجتمع وآخر، فهي تقوى في المجتمعات المتقدمة الصناعية، وتضعف في المجتمعات التقليدية. كما أن سرعتها في النول المتقدمة ليست واحدة. كما أن فرص التحرك الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ما تزال نسبياً محدودة وإن الحواجز، كما يقول موريس جنزيرج، التي تحول دون الانتقال لا تزال بالقية، ولا تزال الطبقات العليا في المجتمع تختار أفرادها في الأغلب من داخلها، ولا تزال أبواب المهن العليا موصدة في أغلب الأحيان في وجوه أبناء الطبقة الفقيرة⁽²⁾.

ويستخلص هذا البيان لطبيعة الحراك الاجتماعي إلى تأكيد النقاط التالية:

1. الحراك الاجتماعي ينبغي أساساً على تأكيد ديمومة التراتب الاجتماعي، ترافقه فترة المجتمع على التغير باستمرار، تبعاً لتغير مكانة الأفراد صعوداً أو نزولاً في الهرمية الاجتماعية القائمة.
2. عملية حراك وانتقال الأفراد عبر المواقع الهرمية الممتدة غير ثابتة، بل تتغير تبعاً لتغير القنوات الاجتماعية الضامنة لهذه العملية.

(1) عثمان، إبراهيم عيسى، مقالة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 294-295

(2) جنزيرج، موريس، المصدر السابق، ص 196-197

3. إن سرعة أو قوة الحراك الاجتماعي ليست واحدة، بل تختلف من مجتمع إلى آخر.
4. إن فرص الحراك الاجتماعي حتى في المجتمعات المتقدمة لا تزال نسبياً محدودة، وإن الحواجز التي تحول دون الانتقال لا تزال باقية.
5. الحراك الاجتماعي مسألة تطرح نفسها اليوم، بشدة أكثر، خاصة وإن العالم متجه نحو تأكيد مبادئ الديمقراطية في الحكم، وإحقاق العدالة الاجتماعية على الصعيد الاقتصادي والقانوني، وترسيخ مفاهيم وأسس حقوق الإنسان كقيمة إنسانية أصيلة لا بد أن تتحول إلى وهي، وثقافة في الحياة السياسية، والاجتماعية للمجتمعات كافة.

ثانياً: طرق قياس الحراك الاجتماعي

المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، هي الأساس في قياس الحراك الاجتماعي. ونظراً لتعدد العلاقات وتشابكها بين مؤشرات الحراك الاجتماعي وبخاصة منها: المهنة، الدخل، أسلوب الحياة، أستخدم عدة طرق لقياس الحراك الاجتماعي. ومن ذلك:

1. يشير (غريب سيد أحمد) إلى أن قياس الحراك الاجتماعي يتم عن طريق مقارنة الوضع الاجتماعي للأبناء بأوضاع آبائهم وأجدادهم، ويطلق على هذا النوع (القياس بين الأجيال). وقد يقاس الحراك بالنسبة للفرد الواحد خلال مختلف الفترات التي يعيشها مع كل جيل ويطلق عليه (القياس داخل الجيل الواحد). وهو يرى أن لكل مسألة مقياسها الخاص كالمقياس المهني والإقتصادي والسياسي⁽¹⁾.

(1) أحمد، غريب محمد، علم الاجتماع ودولة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص

(أ) المقياس المهني:

يمكن النظر إلى المهنة على أنها محسك أو معيار، يمكن أن يحدد مدى الحراك، الذي توصّل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة، فلمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك ومداه، وترجع أهمية المهنة كمحدد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي. ونظراً لأهمية المهنة كونها مؤشراً للحراك الاجتماعي، والوضع الطبقي فإن العديد من العلماء أهتم بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثير كل تصنيف بالأيدولوجية السائدة، وبالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع. ومن هذه التصنيفات تصنيف (دكنان) للمهن والذي صنّف المهن من خلاله إلى أصناف منها: الموظفون، رجال الأعمال، ذوو الهبات البيضاء، العمال المهرة، العمال نصف المهرة، العمال غير المهرة، والمزارعون. ويتفق هذا التصنيف مع التصنيف الذي انتهت إليه اليونسكو عام 1958 مع إضافة فئة جديدة هي فئة رجال الخدمات الأهلية.

(ب) المقياس الاقتصادي:

ويعني هذا المقياس أساساً (الدخل). ويتوزع الدراسات الاجتماعية بهذا الصدد على مستويين، فمن الدارسين من يأخذ مقدار الدخل مقياساً، ومنهم من يأخذ مصدر الدخل مقياساً. فعندما ينظر إلى الحراك الاجتماعي من زاوية مقدار الدخل - يمكن قياسه عن طريق تحديد مدى انتقال الفرد، أو الجماعة، أو الطبقة ككل من فئة دخل معينة إلى فئة أخرى، كما يمكن تحديد هذه الفئات على هذا النحو: فقير جداً، متوسط، فقير، متوسط الدخل، أعلى من المتوسط، غني، غني جداً. كما يمكن تقسيم الطبقات التي يتحرك خلالها الأفراد إلى: طبقات ثرية، متوسطة، وفقيرة.

وعلى الرغم من أن المقاييس الاجتماعية الاقتصادية تولي مقدار الدخل أهميتها بصيغة عامة، فإن مصدر الدخل أكثر تفصيلاً في تحديد المكانة

الإجتماعية. فالمبحوث لا يستطيع أن يحدد بدقة مقدار الدخل ولكن من السهولة عليه تحديد مصدره. ولقد وضع (وارلر) تصنيفاً للدخل عن طريق مصادره شمل، الثروة عن طريق الميراث أو الكسب أو الربح، أو الائتباب، أو الراتب، أو أجرة ساعات العمل، أو الإعانة الخاصة، أو الإعانة العامة.

ج) المقياس السياسي:

تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مراكز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الإجتماعي العمودي. حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي يكتسبها خلال حياته، للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية. عادة ما يقاس الحراك الإجتماعي من خلال المؤشر السياسي، وذلك عن طريق معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية وعضويته فيها.

2. المهتمون بقياس الحراك وهم غالباً ما يكتفون بدراسة المؤشرات التي يمكن التحكم فيها، وبخاصة المستوى التعليمي والمهنة. وعادة ما يفضل الكثيرون توظيف المؤشر المهني مقياساً للحراك الإجتماعي، إذ غالباً ما يضع الأفراد والمجتمع مقياساً للمهنة، ترتب فيه المهنة حسب أهميتها للفرد والمجتمع، ويحسب ما تتطلبه من شهادات ودرجات علمية عالية، وبما تسره من دخل مرتفع وأسلوب للحياة، لأن تقدير المجتمعات لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد وبالتالي، يمكن تقويم مكانة الفرد إجتماعياً عن طريق تقويم مهنته، أو وظيفته، ومدى أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. أما من ناحية الأفراد فإن المهنة ترتبط إلى حد كبير بالدخل، وتأثيرها في أسلوب الحياة، والمكانة الإجتماعية. كما أنه من السهل الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة، سواء من طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل فيها الفرد، والبحث في ملف خدمته، أو من خلال الإجابة على استمارة بحث تقدم له. ومع الإتفاق على أن المهنة هي الأكثر توظيفاً لقياس الحراك الإجتماعي للفرد.

3. تشير نعيمة حسن جابر إلى وجود اتجاهين لقياس الحراك الاجتماعي، والدلالة عليه وهما: الاتجاه الموضوعي، والاتجاه الذاتي. إذ يعتمد الاتجاه الموضوعي على قياس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل: التعليم، المهنة والدخل. ومن أشهر من وضع مقياساً للحراك الاجتماعي (لويد وارنر) إذ يتكون هذا المقياس من ستة مؤشرات هي: الدخل، المهنة، التعليم، نوع السكن، مكان السكن، ومصدر الدخل. أما الاتجاه الذاتي، فهو يعتمد على العوامل الذاتية، بمعنى تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي⁽¹⁾.

وتعتمد الدراسة الحالية عن الحراك الاجتماعي على المجتمع الكوردي على المؤشرات الموضوعية وبالأخص: المهنة، الدخل، وأسلوب الحياة. إضافة مقارنة هذه المؤشرات بين جيل الأبناء وجيل الآباء. مع الإشارة إلى عدم وجود الحراك داخل النظام التراتبي عند طوائف دينية معينة كالأيزيدية والكاكائية، التي لها نسق تراتبي خاص لا يمكن للفرد الانتمى لها أن يتسلق سلمها إلى الأعلى مهما كان متعلماً وحاصلاً على شهادات علمية أو وظائف ومراكز مرموقة في مؤسسات الدولة أو مواقع اجتماعية - اقتصادية.

المبحث الثاني: أنواع الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي يتجسد في أشكال مختلفة من حيث أبعاده، ومن حيث بعده الزمني داخل جيل واحد أو بين أجيال عدة، أو من حيث البعد المهني، والمكاني والإقتصادي، والفكري، حسب تصنيف (سوروكين). أو من حيث أساليبه التنافسي والمكفول، تأتي على ذكر كل من هذه الأنواع بشكل تفصيلي وعلى النحو التالي:

(1) جتور، محمود سالم علي، المصدر السابق، ص 108. نعيمة حسن جابر، المصدر السابق، ص 97-98

1. الحراك الاجتماعي من حيث الاتجاه:

تتفق معظم الدراسات والبحوث التي تهتم بالحراك الاجتماعي، أو المركبة به، ومنذ صدور كتاب (الحراك الاجتماعي) مؤلفه (سوروكين)، على تحديد اجتماعيين رئيسيين للحراك الاجتماعي، (الأول أفقي Horizontal)، والثاني (عمودي Vertical). أما الحراك الأفقي فيتم حينما يتحرك فرد، أو مجموعة من الأفراد، أو موضوعات اجتماعية من مستوى اجتماعي - اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادي مماثل. أي أنه يشمل تغير المهنة، أو المنطقة من إرثاء أو هبوط في المستوى⁽¹⁾، ومثال ذلك، انتقال موظف من قسم إلى آخر داخل المؤسسة التي يعمل بها، دون أن تصحبه تغيرات في الراتب أو المكانة الاجتماعية. عليه فإن (الحراك الاجتماعي الأفقي يرتبط بموضوع الانتقال الجغرافي للعمل ويغير فقط للوقع، أو المكان الجغرافي للعمل الذي يمارسه الشخص ولا يغير مركزه الاجتماعي وما يرافقه من واجبات وحقوق ومسؤوليات وامتيازات)⁽²⁾. والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من اتحرك لأنه لا يتبعه إلا تغير بسيط في المكانة والمنزلة الاجتماعية⁽³⁾.

أما الحراك العمودي، فيتم حينما (تحدث الحركة من مستوى اجتماعي - اقتصادي معين إلى مستوى اجتماعي - اقتصادي أدنى أو أعلى السلم الطبقي)⁽⁴⁾. والحراك الاجتماعي العمودي ينقسم على نوعين، الأول يسمى بـ (الحراك الإرتقائي)، أي صعود الفرد أو العائلة من مرتبة دنيا إلى أعلى، وانتمائهم إلى جماعة اجتماعية جديدة تختلف عن الجماعة السابقة التي كان منتمياً لها. أما النوع الثاني فهو (الحراك الهابط)، أي هبوط الفرد أو العائلة من مرتبة عليا إلى مرتبة

(1) آرون، ويون. صراح الطبقات، ترجمة عبدالمعود الكلب، مطبوعات عويدت، بيروت - باريس 1980، ص 198

(2) السن، أنسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 94

(3) الهبالي، علاء الدين جنبه المصدر السابق، ص 117

(4) الجوردي، محمد وآخرون، المصدر السابق، ص 165

دنيا، دون تجريبه، أو تنويعه في الجماعات التي هبطت إليها⁽¹⁾. ولكن نظراً للمهمة الدينامية التي تتصف بها المجتمعات الأصلية سوف يكون الحراك الاجتماعي في غالبه عمودياً صاعداً، وفي أقله عمودياً هابطاً⁽²⁾.

يضيف (انتوني جيلدنز) إلى الحراك صعوداً أو هبوطاً على السلم الاقتصادي الاجتماعي، نوعاً آخر من الحراك الاجتماعي إنتشرت في المجتمعات الحديثة ألا وهو ظاهرة (الحراك الجانبي) الذي يشير إلى (التحرك الجغرافي بين الأحياء والمدن والأقاليم، وكثيراً ما يلتقي الحراك كان العمودي والجانبي عندما ينقل شخص، على سبيل المثال، من الشركة التي يعمل فيها في مدينة معينة إلى وظيفة أخرى في فرع آخر للشركة في مدينة أو بلد آخر مع ترقية إلى منصب أعلى)⁽³⁾.

2. الحراك الاجتماعي من حيث الأجيال (البعد الزمني)،

ندرك هذا التجسيد للحراك الاجتماعي في التباينات التي نلمسها في حياة الفرد في مراحل مختلفة، أو من خلال المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الآباء أو الأجداد، ويمكن تقسيم هذا الشكل من الحراك إلى صنفين وهما:

1) الحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد Intergenerational Social Mobility.

ويمكن التصرف عليه عن طريق المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التي شغلها الفرد خلال حياته المهنية⁽⁴⁾. ويشير إلى انتقال الفرد نفسه من وضع اجتماعي إلى

(1) القصير مایحة عوي وممن خليل عمر، المصدر السابق، ص 251

(2) القصير، عبد القادر، المصدر السابق، ص 59

(3) المصدر نفسه ص 365

(4) جنور، محمود سالم علي، أثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي، لدراسة دكتورا 2004 -

2005، منشورة في عدة مواقع إلكترونية، ص 87. نقلاً من: رؤية عبد الله محمد حمدان، التعليم والحراك

الاجتماعي، دراسة ميدانية بمدينة سوهاج، (رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.

آخر، سواء كان ذلك إلى أعلى أو إلى أسفل، خلال حياته ومقارنته وضعه سابقاً بوضعه لاحقاً من حيث الدخل، والوظيفة، والمكانة الاجتماعية، ويطلق عليه أحياناً (حرك الوظيفية Job Mobility)، ويمكن تقسيم الحراك الوظيفي (المهني) على مستوى النسق العام إلى (الحراك المتبادل Exchange Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في المكانات الاجتماعية (المهنية) للأفراد والنتيجة عن تبادلهم للمواقع في مستويات مختلفة في الهرم المهني، وكذلك إلى (الحراك البنائي Structural Mobility)، ويرجع إلى التغيرات في مكانات الأفراد والمهنة الناتجة عن التغيرات في النظام الاقتصادي⁽¹⁾.

ب) الحراك الاجتماعي بين الأجيال: Intragenerational Social Mobility

ويستدل عليه من خلال المقارنة بين الأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الأبناء، بالأوضاع الاجتماعية التي يشغلها الآباء أو الأجداد. فإذا ظهر اختلاف كبير بين هذه الأوضاع دل ذلك على حدوث قدر كبير من الحراك الاجتماعي. ولقد هذه الطريقة من الطرائق المعروفة لتسهيل المقارنة بين المستوى الوظيفي، أو التعليمي أو مستوى الدخل أو المكانة الاجتماعية بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأجداد⁽²⁾.

3. الحراك الاجتماعي من حيث الأساليب⁽³⁾

هناك خمسة أساليب رئيسية يتشكل من خلالها أشكال الحراك الاجتماعي وهي على النحو التالي:

- (1) يحدث الحراك من خلال تغير المهنة من الأب إلى الابن. ويتحقق ذلك بواسطة الفرص الاقتصادية، يحصل الابن فيها على مهنة أخرى ذات دخل أعلى ومكانة أفضل.

(1) جبرلي، كامل، أطر نظري: مفهوم الحراك الاجتماعي وحالاته بالدخل والتعليم والمكانة الاجتماعية، ص 4
www.khaledaktowaim.com

(2) جنور، محمود سالم طي، المصدر السابق، ص 87.

(3) جداللي، زيدان، المصدر السابق، ص 285-286-287

(ب) وفي بعض المهن التقليدية التي يمكن أن تورث فمن الميسور أن تستمر الأسرة نفسها المهنة ذاتها لعدة أجيال. وقد تضمحل هذه يوماً من يوم إلى أن تصبح نادرة.

(ج) قد يحدث الحراك عن طريق التغير في مهنة إلى أخرى تنطوي على تغير في المكانة الاجتماعية، غير أن هذا نادراً ما يحدث إلا أنه عندما يشغل الفرد وظيفة ما فإن فرص مقبلة على تغير مهنته تصبح نادرة.

(د) قد يحدث الحراك عن طريق الترقية في نطاق الفئة المهنية نفسها وهذا ميسور بصفة دائمة غير أنه لا يحتاج إلا للقلة فحسب.

(هـ) قد يحدث الحراك عن طريق الوصول إلى موقع الرئاسة في مهنة ما.

كما إن (بيتروم سوروكين) قام بتقسيم آخر لأنواع الحراك الاجتماعي وصفه في أربعة أنواع أساسية على هذا النحو:

1. الحراك المهني:

ويقصد به تغيير الفرد مهنته السابقة أو مهنة أسرته، وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لأزدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد حسب ميوله الفردية واستمداه للإنتاج. فعليه أصبحت وراثة الأبناء لمهن الآباء ظاهرة نادرة في المجتمعات المتقدمة وأصبح طبيعياً أو سوية أن تترك أعضاء الأسرة الواحدة يعملون في مهن متباينة، لا ترابط بينها ولا اتصال. ويساعد الحراك المهني على تحريك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً، من مكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدي ارتفاع الفرد في التركيب المهني وتغييره لوضعه المهني إلى تغيير مكان إقامته ومعارفه وأصدقائه، وبالتالي تغيير أسلوب حياته ومركزه الاجتماعي⁽¹⁾.

2. الحراك المكاني:

هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشاراً في المجتمع الحضري، فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم، أو من حي إلى آخر. في حين كان الحراك المكاني محدوداً في المجتمع التقليدي، ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة، ورواتب مضمونة إلى إزدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديد⁽¹⁾. فالحراك بأشكاله المكانية والمهنية أقل كثافة في المجتمع الريفي التقليدي، وأن معدلاته في صورها المختلفة ترتبط ارتباطاً طردياً مع زيادة الحضرية⁽²⁾. فالحضر هو الذي قوض دعائم البناء الطائفي والطائفي التقليدي الريف وجمعت من المدينة أو المجتمع الحضري مكاناً تتوفر فيه فرص الحراك الاجتماعي. إن ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرصة المنافسة وتأكيد للعلاقات غير الشخصية، يؤكد عمليات الإدماج والاحتساب، أكثر من وراثة المكانة، وتشجع تجاوز التراتبية الضيقة، التي تمتاز بها المجتمع الريفي، الذي يكاد أن يخلو نسق التدرج الطبقي فيه من الطبقة الوسطى، التي استطاعت المدينة أن تحقق ما لهذه الطبقة من مكانة من خلال عمليات الحراك المهني والاجتماعي. لذلك فإن ساكن الحضر يستطيع بالتالي أن يحقق درجة ما (كبيرة أو صغيرة) من الحراك الاجتماعي.

عوامل عدة ذاتية وموضوعية تقف وراء الحراك المكاني، إذ قد يكون من أجل إيجاد عمل أفضل، وتكوين حياة أفضل، أو لإكمال الدراسة، أو من أجل الزواج، أو هرباً من مشاكل شخصية تتعلق بقيم المجتمع التقليدي، خصوصاً فيما يتعلق بالهجرة من القرية إلى المدينة، أو خوفاً من النار أو غيرها من المشاكل التي تنتجها تلك المجتمعات. إلى جانب عوامل لآرادية، مثل الكوارث الطبيعية (الفيضانات

(1) موسوعة مقال من الصحراء المصدر السابق

(2) محمد، عبدالمحل، علم الإحصاء الحضري، محفل نظري، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 72.

الزلازل، الجفاف...) التي تؤدي إلى فقدان المسكن والأرض، والمحاصيل، والثروة الحيوانية، ووسائل العيش والعمل، تجبر الفرد أو الأسرة على الهجرة إلى مكان آخر بحثاً عن بدايات حياة جديدة تعوض ما فقدوه. أو يكون الحراك المكاني بسبب الحرب، أو نتيجة ممارسة سياسات الترحيل، والتهجير القسري، كالتجربة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في العراق بحق المجتمع الكوردي، لأسباب سياسية، أو عنصرية، نتجت عنها حراك غير متوازن ذي نتائج سلبية.

3. الحراك الاقتصادي،

ويقصد به تغير مراكز الأبناء الاقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد. فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية، ونشأة نظام الأجور، وتقييم العمل على أساس إنتاج الضرب ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط، إلى تغير المراكز الاقتصادية للأفراد⁽¹⁾. وأصبح بالتالي من الطبيعي أن تتغير المراتب الاجتماعية للأبناء عن مراتب الآباء. وقد يؤدي تغير المراتب إلى تكوين طبقات جديدة أو فئات اجتماعية تتحول مع مرور الزمن، وبحسب الحاجة الموضوعية إلى طبقات لها ثقافتها وأسلوب حياة مبين لما هو عليه، هذا إذا اعتبرنا أن أسلوب الحياة ينعكس كل عناصر النشاط الحيواني للأنسان في وحدته الاجتماعية، ويؤكد كل ما هو مميز لحياة الأنسان، وعلاقاتهم المتبادلة، وطبيعة التفكير لديهم، وكذلك المعايير التقييمية، والسلوكية، ويسمح بكشف طريقة وكيفية حياة الناس في المجتمع المعني، أو في المنظومة الاجتماعية⁽²⁾.

يمكن القول (جمالاً)، بأن تغير المراكز الاقتصادية، يدل على أن النظام القرائني الاجتماعي قد مرّ من السهل تجاوز الحدود الفاصلة بين درجاته، نحو الأعلى بمقدار ما يبذله الفرد من جهد وعمل مدعوم بالخبرة والكفاءة العلمية، أو تجاوزه نحو أدنى في حالة فشل الفرد في الاحتفاظ بمكانته الاجتماعية السابقة.

(1) موسوعة مقل من الصحراء، المصدر السابق

(2) رالف، فلتيمير، حول نظرية التشكلات الاجتماعية. دار الفارابي، بيروت، هذا، القرن الثاني

4. الحراك الفكري:

ويقصد به مقدار ودرجة تغير منظومة الأفكار (القيم والمعايير)، التي تحدد ماهو مهم ومحبة في المجتمع، فينتج الجديد والمستحدث منها فيتم تقبله من قبل الفرد او الجماعة كونها قيماً مستحدثة مختلفة يجب أن تعاش وتستخدم (كمؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الخارجي... وتشكل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم)⁽¹⁾. وقد ساعدت وسائل الاتصال والأعلام، وإزدياد الاختراعات الحديثة في العلوم والفنون - إلى إزدياد فرص الحراك الفكري، من خلال عرض نماذج فكرية، وإجتماعية في أساليب جديدة في السلوك، والتعريف بالقيم، والمعايير المتنوعة للمجتمعات المختلفة وإيجاد بيئة للتفاعل بينها.

يتفق الكثير من علماء الاجتماع على أن شدة الحراك الفكري هي الاوفاً بين كفاية أزمات الحراك الإجتماعي، لأن الإنسان الفرد، والمجتمع (يستظل ويستهدي بمعايير ثقافية)⁽²⁾، ويبقى متمسكاً بقيم، تحدد التصرفات والعادات اليومية لديهم، ولنة طويلة، ليس من السهل تركها والإندماج مع غيرها.

هنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز الذي قدمه (والف تيرنس) في تحديد أنواع الحراك الإجتماعي، ويميز فيها بين نموذجين أساسيين للحراك هما: (الحراك الإجتماعي التنافسي Contest Social Mobility) و(الحراك المكفول Sponsored Social Mobility)⁽³⁾.

(1) غدار، اتوني، علم الاجتماع، المصدر السابق، ص 82

(2) المصدر نفسه، ص 84

(3) جدر، محمود ملاح، المصدر السابق، ص 88. نقلاً عن: نجمة حسن جابر، التخطيط والمراه الإجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 1991، ص 90-91

(1) الحراك التنافسي:

هو نظام تكون فيه أوضاع الصفوة هي المكافأة في تنافس مفتوح، وطريقة الوصول هي الجهد الشخصي الطامح في تلك الأوضاع. ويمكن تشبيه نظام الحراك التنافسي بسباق حيث يتسابق فيه كل فرد افتراضاً بدرجة متكافئة على عدد محدد من الأماكن، وإطلاقاً من خط واحد للبداية، وهو سباق مفتوح لا يمنع أحد من دخوله.

(2) الحراك المكفول:

يتم تعيين الصفوة في المجتمع عن طريق الصفوة الراسخة، أو عن طريق هياكلها ووسائلها. ومراكز الصفوة تمنح على أساس بعض المعايير والصفات المفترضة. والحراك المساعد في هذا النمط يشبه الدخول في عضوية ناد خاص، بمعنى أنه لا يتم قبول أي عضو جديد بالنادي إلا بعد أن يكفل من عضواً أو أكثر من أعضاء النادي السابقين.

المبحث الثالث:

العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي والتي تعيقه

إن المجتمعات، بشكل عام، ومنها المجتمع الكويتي، في أطوارها الأسباب الرئيسة والثانوية لتغيير الاجتماعي، وبالتالي يحمل العوامل المؤدية إلى الحراك الاجتماعي وتلك التي تعيقه. وهذه الأسباب مرهونة بالزمان (المرحلة التاريخية) والمكان (البناء الاجتماعي الذي يتميز أجزائه أو ككله)، وهي، أي الأسباب والعوامل، متشابهة إلى درجة كبيرة عند المجتمعات والفرق الوحيد بينها هو في درجة التشدد

في هذا المصباح أو ذاته أي في الأولوية والتسلسل الزمني لتأخير سبب دون آخر، وتأخير أحدها عن الآخرين من حيث ظهور تأثيره⁽¹⁾.

أولاً: العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي:

يمكننا تلخيص أهم العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي في الآتي:

1) العامل الاقتصادي:

وهو العامل الذي يحتل مكان الصدارة بين العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، لكونه معياراً جوهرياً في تحديد الطبقة والتسلسل الطبقي، فتقسيم الطبقات على أساس المهنة، والثروة، وتقسيم العمل كان له أصول بعيدة في النظم الاجتماعية القديمة جداً، ومولاً إلى عصرنا الحالي، الذي بلغ فيه أقصى تركزه بحيث أن معظم علماء الاجتماع، وعلماء الاقتصاد والسياسة أصبحوا يركزون على هذا العامل دون غيره، لتحديد طبيعة الطبقة الاجتماعية، ومدى الحراك الاجتماعي. فالثروة تحد ذاتها، ومستوى الدخل منذ القديم تأثير كبير في التصنيف الاجتماعي، وقد شكل كسب الثروة أو خسارتها عوامل في التحرك الاجتماعي. وبما أن في عصرنا الحالي يُحدد التصنيف الاجتماعي إلى مدى بعيد أسلوب الحياة والسلوك المادي والنفسي، فإن حيازة الثروة والمداخيل المتناسبة تلعب

(1) الأسباب الواردة في هذه الفقرة كلها عوامل تؤدي إلى الحراك الاجتماعي، والعوامل في الفقرة التالية من هذه الدراسة ذكرت تحت عنوان: العوامل التي تحرك الحركة الاجتماعية. استخلصت من مصادر سابقة انتماء إلى المصادر التالية: أحمد، غريب محمد محمد، الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، دار المعرفة العلمية، الأمريكية، 1983، ص 168/ جلبي، علي عبدالرزاق، علم اجتماع السكان، بيروت 1984، ص 203/ متفكر، لطيفة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، للسنة الأولى، 2007، ص 312/ مصطفى، دلال ملوس، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 90/ دال، روبرت، الديمقراطية ونظامها، ترجمة نيسر عباس مقطر، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 446-447

دوراً أكثر في الحدود، التي تتبع ضمنها تلك الثروة، أو تلك المداخل التي تهيئ طراز آخر للمعيشة يستلزمي بذاته أنواع السلوك. كما أن تطور الاقتصاد والتكنولوجيا، السريع والمستحدث باستمرار يفتح آفاقاً رحبة أمام سوق العمل، وظهور أعمال جديدة ومتوسطة وصغيرة، أعمال تقنيين ماهرين، وأعمال قطاع الخدمات والأعمال الفكرية والمكتبية، يستلزمي لأشغالها عناصر منبثقة من الطبقات الدنيا، ويجعل المطلب أكثر من العرض، فيوفر فرص العمل، وفرص جديدة لتحسين الوضع المعاشي، وتغيير أسلوب الحياة، والحصول على مكافآت اجتماعية جديدة.

وبما هذا الصدد لا بد أن نشير إلى الجانب الآخر من تأثير العامل الاقتصادي، حيث أنه في الأزمات الاقتصادية ترى إفلاس كثير من أصحاب الأعمال وتحولهم إلى طبقة أدنى، وبالعكس تمكن تلك الأزمات بعض الأفراد إلى إغتنام الفرصة، والتحول إلى طبقة أعلى.

(2) عامل التلميم والتأهيل العلمي والتقني؛

إن هذا العامل على علاقة وطيدة مع الحراك الاجتماعي بشكل عام، ويُعد من أهم العوامل، التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي العمودي وبشكل خاص. فيما أن التلميم ليس متعلّلاً عن الظروف الاجتماعية، التي تؤثر وتتأثر بكافة الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، فإن من يرضى الإرتقاء في السلم الاجتماعي، لا بد له وأن يكون قد حصل على درجة معينة من العلم، وتدريب عام وخاص لا يمكن تحقيقه إلا من طريق التلميم، لذا فإن مجانية التلميم، وفتح أبواب المدارس والمعاهد، والتكليات أمام الجميع دون تمييز في الفئرات الاجتماعية، والقبول في الدراسات العليا، وتوفير وسائل ومراكز التدريب والتأهيل لتكسب مهارات جديدة، ومعارف مستحدثة لتكامل وتطور الاقتصاد، والتكنولوجيا الإنتاجية والخدمية، سمحت هذه الأمور لأبناء العمال والفلاحين والطبقات الدنيا الأخرى بأكتساب المهارة وتأهيل علمي وثقافة أعلى، جعلتهم قادرين على أن يشغلوا أنواراً ومكانات اجتماعية - اقتصادية - سياسية عالية. لا يسعنا هنا إلا أن نتذكر ما قاله

(سوروسكين) يحدد هذه العلاقة الأيجابية بين التعليم والحراك الإجتماعي، حيث قال: (إن النظم التدريسية والتعليمية ويصرف النظر عن أشكائها وكانت دائماً قنوات للحراك الإجتماعي العمودي، ففي المجتمعات التي تكون المدارس فيها مفتوحة أمام جميع الأعضاء فإن النظام المدرسي يمثل رافعة، أو مصعداً اجتماعياً Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه).

(3) عامل التغيير الإجتماعي:

وهو العامل الذي يمس النظام الإجتماعي، ويحدث بيئة إجتماعية، ووضعا اقتصادية، وسياسية جديدة تفتح على الأفراد احتمالات كثيرة لتغيير مكاناتهم الإجتماعية، وأدوارهم من خلال ما تستحدثه من وظائف وأدوار جديدة ومتنوعة، تؤثر ايجاباً وسلباً في الحراك الإجتماعي العمودي تكافة الطبقتان الإجتماعية، ذلك لأن أي تغيير في البيئة الإجتماعية ينتج توزيعاً جديداً للأفراد في المجتمع. ونظراً لأن البيئة الإجتماعية متغيرة دائماً، وأن معدلات هذا التغير قوية الآن، فهذا يعني أن الحياة الإجتماعية تتضمن دائماً عاملاً للحراك العمودي. وخلص (سوروسكين) إلى القول في هذا الصدد: إن العوامل التي تسهل عملية التغير الإجتماعي، هي أيضاً عوامل تسهل عملية الحراك الإجتماعي العمودي.

(4) عامل الأيديولوجيا السياسية:

وهو العامل الذي يسود في المجتمع وتستند إليه ظاهرة الحراك الإجتماعي في شدتها ودرجة قوتها واتجاهها. ويقصد بالأيديولوجيا السياسية هنا، الفكرة التي يسود في إطارها النظام السياسي في المجتمع، فثمة فرق بين النظم السياسية القائمة على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية، وبين النظم المركزية أو المستبدية، وكذلك مدى ما يسود المجتمع من تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وما يتبع ذلك من إتاحة الفرص أمام الجميع في الوصول إلى أعلى الوضع الذي يناسب خبراتهم واستعداداتهم، دون تحيز لفضة أو طبقة إجتماعية. فالحراك يكون سهلاً

ومرثا في المجتمع الذي تسوده العدالة، واحترام العلم والعلماء، وتقدير ذوي الخبرة، وإتاحة الفرص بالتساوي أمام الجميع (مجتمع مفتوح)، أما حين يسود الاستبداد، والمحسوبية، والطبقية، وتقسيم للكلفة الموروثة على المكافأة العلمية، والمكتسبة (مجتمع مغلق)، فإن الحراك يصبح حينئذ محصوراً في فئة أو طبقة دون أخرى.

يشير (روبرت دال) إلى أن البناء الاجتماعي قائم سياسياً على بنى من قوى، تكون فيها القمة أصغر بكثير من القاعدة. عليه فإن بنى كهذه هي التي تؤثر في التشكيلة المحددة للطبقة الحاكمة. هذا التقسيم يساعد على التأكيد أن للحياة السياسية والأفكار فيها دور فاعل في الحراك الاجتماعي. ومرد ذلك الدور الذي لعبته وتلقبه السياسة في التقسيم الطبقي قديماً وحديثاً، وما تتركه من آثار إيجابية وسلبية في إنتاج الترتيب النمطي في المجتمع وإعادة إنتاجه. فالتنظيمات السياسية بدءاً من الحكومات وانتهاءً بالأحزاب السياسية، لعبت أيضاً دور المصعد الاجتماعي، ولا سيما في المجتمعات التي تتبنى النموذج الديمقراطي، كما يراها (مسوروكين). فقد تختلف طبقة فرد اجتماعية من خلال انتمائه إلى حزب سياسي، ومن خلال ممارسته لنشاط سياسي محدد، كما يكون الترشح في الانتخابات، حيث أن نظام الانتخاب يلعب دوراً بالغ الأهمية في تجديد القيادة والحكام، وبالتالي فإن الأغلبية العظمى من الحكام، ورجال الدولة، وأعضاء المجالس التشريعية قد وصلوا إلى مناصبهم الرفيعة هذه، متدرجين في مناصب الأحزاب السياسية. فقد حصل في كثير من الأحيان أن أثلث الانتخابات بأفراد من الدرجة الثانية أو الثالثة ووضعتهم في البرلمان وفي الوزارات وعلى رؤوس الأمر، فأصبحوا قادتها وزعماءها.

وعند الحديث عن السياسة لا بد من التطرق إلى جانب من ظروفها التي تؤثر إيجاباً وسلباً في الحراك الاجتماعي. وخصيصاً الحروب، فهي دالمة التأثير على البنية الاجتماعية. فلقد كانت الحروب تخاض في الماضي من قبل فئة اجتماعية معينة مؤلفة من العسكرين، وقد كانت تدعم بذلك التمييز الاجتماعي بتبرير أولية الطبقة العسكرية أي الطبقة النبيلة. أما الحروب الحديثة

فأثرها المساواة، حيث تشترك فيها أفراد ينتمون أساساً إلى طبقات وفضات إجتماعية مختلفة، كما أن نتائجها تنعكس على الكل، لذا نرى في أثناء الحروب يكرم المجتمع القائد، أو أي جندي نظراً لشجاعته، وتكريماً لبسالته، وما أبداه من لفان في صد العدوان والظفاح عن الوطن. ذلك أن الحرب قد تثبت فيها ذكاء وتفوق أي جندي من طبقات المجتمع النخيا، أو الوسطى في الوقت نفسه الذي تثبت فيه فشل أي جندي من أصل ذليل. كما أنه في الحروب مثلاً نجد اشخاصاً من الطبقات العليا تهوى بهم الحرب إلى الحضيض، وينتقلون إلى طبقة الفقراء، بعد أن كانوا من طبقة الموسرين، بل ومن الأثرياء. ونجد عكس ذلك تماماً عند بعض الطبقات، التي تستفاد من الحرب وتخرى على حسابها وتنتقل إلى طبقة الأغنياء، ومنهم من يسمون بأسم (أغنياء الحرب) وتجارها حيث يشكلون طبقة طفيلية تتحرك، وتعيش على خراب الوطن ومآسي وويلات المواطنين.

(5) العامل الديموغرافي:

ويتوزع هذا العامل على مناح متعددة، منها ما يتعلق بالسكان والعلاقة بين ارتفاع نمو السكان، وإنخفاضه وبين زيادة مقدار العمل وقلته من ناحية، ونوعية العمل الماهر، وغير الماهر من ناحية أخرى.

ويمكن المظهر الثاني من مظاهر العوامل الديموغرافية في الهجرة، وأثرها في قابلية الحراك الاجتماعي، ذلك الحراك الذي يرتبط غالباً بامكانية إنتقال الأفراد والأسر مادياً. إذ إن الهجرة (الداخلية أو الخارجية) تتيح للأفراد الطموحين إمكانية التحرك في السلم الاجتماعي، عندما يوفقون في إيجاد عمل مناسب دالم في المجتمع المهاجر إليه. كما أنها تلعب دوراً مهماً ومزيجاً في ظاهرة الحراك الاجتماعي، حيث تساعد المهاجرين أصحاب البلاد الأصلاء على الحراك الاجتماعي، وعند عودة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم الأصلية بما جمعوه من أموال، ترقى مكانتهم الاقتصادية، والاجتماعية إلى مكانة مباينة لما قبل الهجرة.

(6) عامل التحولات الثقافية:

ويقتصد به التغير الذي يصيب المجتمع، وأفراده في المجالات المرتبطة بالقيم والأفكار، التي يؤمنون بها. حيث أن نشر ثقافة حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والحريّة، والأعتقاد بالعلم والمعرفة من الأمور التي تدخل في صلب التغير الاجتماعي، وبالتالي في جوهر الحراك الاجتماعي. إن إكتساب الثقافة بهذا المعنى يساعد الطبقات الدنيا على إرسال أبنائها إلى التعليم، والتخصص في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والفكرية، والسياسية، ثم شغل الأعمال والوظائف، والمناصب التي يحتاجها المجتمع، وشغل هؤلاء الأفراد بهذه الأعمال، والوظائف لابد أن تنقلهم إلى مراكز اجتماعية أعلى، وتحسن ظروفهم، وأحوالهم الاقتصادية، والمعيشية وبالتالي يعلو شأنهم، وأدوارهم الاجتماعية، ويحتلون مكانة أرفع داخل المجتمع، ومن ثم يتغير أسلوب حياتهم.

هناك سمة أخرى من سمات التحول الثقافي وتطورها وهي نظرة المجتمع للمرأة، ودورها في بناء المجتمع. ففي المجتمعات المغلقة التي تسيطرها قيم ومبادئ تمنع المرأة من ممارسة حقوقها في التعليم، والتوظيف والمشاركة في الحياة الاجتماعية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية. أما المجتمعات المفتوحة، فألها تتيح للمرأة ممارسة إنسانيتها، وحقوقها، ومن ثم تصبح قوة هائلة، وفاعلة في عملية الحراك الاجتماعي، نحو الأعلى، تشير المنافسة داخل المجتمع من أجل الوصول إلى وظائف وأدوار اجتماعية ذات مكانات عالية.

وثمة جانب آخر من الثقافة المجتمعية التي لها دور في الحراك الاجتماعي، وهو التقدير الاجتماعي للمهن والوظائف، فتقدير الأفراد للمهن والوظائف نوع من أنواع الثقافة، وهو وعي يرتبط بدرجة تطور المجتمع من حيث المقاييس التي يقاس بها المكانة الاجتماعية للوظائف والمهن. يختلف هذا التقدير من فترة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات. ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من العوامل منها: مدى أهمية هذه الوظيفة لكل من الفرد والمجتمع، العائد المادي لها،

ومعه الأفراد الذين يشغلونها، ومعنى ذلك أن التقدير الاجتماعي للوظيفة يزول كلما زادت أهميتها لكل من الفرد والمجتمع. وعليه يؤثر إيجاباً في الحراك الاجتماعي. بمعنى إنه كلما زاد التقدير الاجتماعي لهذه مهنة ما، حاول الأفراد الحصول عليها كونها تعني مكانة اجتماعية أرفع للذي يمتلكها.

ومما لا شك فيه أن التطور الحاصل في وسائل المواصلات والاتصالات ومنها بالخاص التطور الهائل في وسائل الاتصال الإلكتروني، ووسائل الإعلام، والمضائيات، التي قربت بين الشعوب والأعراف، والتقاليد، ووعزت ثقافات حقوق الإنسان، والعدالة، والحرية، والديمقراطية السياسية والاجتماعية، والمعرفة بأهمية وظائف ومهن مختلفة، كل ذلك كان لها دور كبير في إحداث حراك فكري من خلال التحول، الذي تشهده أغلب المجتمعات ومنها المجتمع الكوردي، ومنذ العقد الأول من هذا القرن.

ثانياً: العوامل التي تعميق الحراك الاجتماعي

المجتمع يحمل في أطوائه عوامل إعاقة الحراك الاجتماعي، مثلما يحمل عوامل مساعدة ومشجعة له. ففي الوقت الذي يمكننا أن نشير إجمالاً إلى كافة العوامل (العامل الاقتصادي، عامل التعليم والتأهيل العلمي والتقني، عامل التغير الاجتماعي، عامل الأنيمولوجيا السياسية، العامل الديموغرافي، عامل التحولات الثقافية) التي تساهم على الحراك الاجتماعي، بأنها في الوقت ذاته، هي عوامل إعاقة للحراك الاجتماعي إذا لم توجد أو كانت في حالتها السلبية أو الاستبدادية أو ترسخ الانفلاق، فإنه يمكننا أن نضيف إليها العوامل التالية كمسببات لتعطيل الحراك الاجتماعي:

أ) عامل النظام الطبقي المخلق:

وهو يمثل عائقاً حقيقياً أمام الحراك الاجتماعي، ذلك أن المجتمع يجبر كل طبقة على البقاء على محدداتها، ومعاييرها في تربية أبنائها وتنشئتها، الأمر

الذي يدفع باتجاه أعاقه الحراك الإجتماعي، وخرق الحدود، لفاصلة بين الطبقات. والمثال واضح في المجتمعات الطبقية الطائفية. هنا لابد من الإشارة إلى أن النظام الطبقي المفق، الذي يتخذ أشكال متعددة، منها قرائنية إجتماعية (صنائير) او قسرية عشائرية ومنها قرائنية دينية، ودينية - طائفية (أيزيدية، كاكيلية، شبك، كما هو موجود في المجتمع الكوردي).

(2) عامل اختلاف الأجيال في مقدرتها على الحراك الإجتماعي:

الأجيال المعاصرة، عادة ما تكون فرصتها للحراك الفضل من فرص الأجيال السابقة، وإن طموح الأبناء في التفتيش وتطلعها إلى الحراك والارتفاع على السلم الإجتماعي أكثر شدة من الآباء أي أن الأبناء عادة يكونون جيلاً متحركاً، فإنه بالمقابل هناك الأجيال السابقة التي عادة ما تكون محافظة في فكرها وسلوكها، متمسكة بعاداتها وقيمها، مما يحصل صراع بين الأثنين، وبالتالي قد يحول تمسك الآباء بقيمهم، ومعتقداتهم وأفكارهم وبما يملكون من سلطة أبوية في الحد من حراك أبنائهم.

(3) عامل الأسرة:

فالأسرة بحد ذاتها حائق في وجه الحراك الإجتماعي على اعتبار أنها تهدف إلى تثبيت الأفراد في طبقتهم بنقل العادات والتقاليد والعلاقات القديمة، إلا أن أثرها يشتد قوة حسب نموذج البنية العائلية الأسرية، فحجم الأسرة عامل من العوامل التي تحدد الحراك الإجتماعي، فإنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة أثر ذلك سلباً في الحراك الإجتماعي الصاعد. فالمستوى التعليمي للأسرة وقومع الميراث، وفرص الحصول على الاهتمام المادي، والمعنوي للأبناء من قبل الوالدين على علاقة عكسية مع عدد أفراد الأسرة، وهذه الحالة ذات آثار سلبية على حراك الأبناء.

الحراك الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية بطيء، لا يمكن أن يجاري الحراك في المدن في مستواه ووعيته، وذلك لما يسود المجتمع الريفي من عاداته وتقاليده، وفيهم محافظة. فتخلق أولاً حالة من تذبذب بين هذا وذلك في شدة قوة الحراك حيث إن الريف يميل الحراك، الذي تبتغيه المدينة ولا يمدحها بالعناصر والأفراد. وثانياً، عندما تقضي الثقافة المحافظة للريف على المدينة، وتتحول إلى ثقافة الأكثرية، حينها يمكننا القول إن المدينة قد تريفته ولم تعد في استطاعتها تشجيع الأفراد والجماعات على الحراك، وإن عملية الحراك بحد ذاتها باقت معرفة. أن التزوج الإجباري لأهل القرى، وإعداد مائة إلى المئتين، جراء الفقر والعوز، ونتيجة سياسات الترحيل القسري، وهدم القرى، أدى بشكل من الأشكال، إلى تريف مدن إقليم كوردستان وإعاقة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي، أو على أقل تقدير إبطاء سرعتها الطبيعية.

الفصل الثالث

بناء المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق وطبيعته الاجتماعية وأثرها في الحراك الاجتماعي

مدخل:

الحراك الاجتماعي ظاهرة تتشكل وفق طبيعة المجتمع، ودرجة ليونة وحركية النظم الاجتماعية، ومقدار ما يسمح به نظام التلوج الاجتماعي من انتقال الأفراد والجماعات بين هذه الدرجات صعوداً أو نزولاً على سلم التراتبية الاجتماعية. كما إن ديناميكية الحراك الاجتماعي تتجسد على وفق إفتتاح أو إنغلاق النظام الطبقي وال مرحلة التي يمر بها المجتمع من حيث إستقراره أو إنتقائه، ومن جانب آخر إن درجة سرعة أو بطئ الحراك الاجتماعي واتجاهاته تتأثر بحجم التغيرات التنموية وسعتها وسرعتها. وبما إن هذه الدراسة تحاول أن تقف عند إشكاليات ومؤشرات الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان العراق من 2003 إلى 2010، فكان لزاماً علينا دراسة هذا المجتمع وكشف مكوناته اليتائية في هذا الفصل، للوقوف على معرفة نظمه الاجتماعية وتركيبته الطبقيّة وذلك من أجل بيان أثرهما في سعة الحراك الاجتماعي وسرعته واتجاهاته. كما كان لزاماً علينا أن نتعرف على طبيعة المجتمع الكوردي من حيث إفتتاح نظامه الطبقي وإغلاقه ومدى حقيقة مزاجية النظام إن في المجتمع الكوردي وأثرها في طبيعة الحراك الاجتماعي واتجاهاته، ومن ناحية أخرى فإن الكشف عن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق من حيث إستقراره أو إنتقائه على علاقة صميمية بالحراك الاجتماعي، لذا أرتأينا أن نتوقف عند هذه المسألة أيضاً وإعطائها حصة من البحث والتنقيب. وأخيراً كان من واجب هذه الدراسة وقفة موضوعية عند التغيرات التنموية التي حصلت وتحصل في إقليم كردستان - العراق.

البحث الأول: إقليم كردستان - العراق

أولاً: التسمية والحدود

إقليم كردستان جزء من وطن الأكراد (كوردستان)، المقسم أرضاً وشعباً إلى أربعة أجزاء، وكل جزء ملحق بقسراً بسلطة من دول المنطقة، وبه أصبح كوردستان "مستعمرة دولية" على حد تعبير الموسيولوجي التركي إسماعيل بيشكجي، (تشارك بكل من تركيا والعراق وإيران وسوريا في احتلالها)⁽¹⁾. الحق (78736) كيلومتر مربع من هذا الوطن المجرء بالعراق، وهو (كوردستان الجنوبية) المعروف حالياً بإقليم كوردستان - العراق). وهو يمثل 18% من مجموع مساحة العراق⁽²⁾.

(إقليم كوردستان - العراق) تسمية سياسية - إدارية، شاع إستعمالها حديثاً (لأسيما بعد إنتفاضة آذار سنة 1991⁽³⁾)، وإنتخاب سكانه لأول مجلس وطني

(1) مقتطف من رسالة لأساعيل بيشكجي بته إلى بولنت أوجيد راوس حزب الأكراديين الديمقراطيون الشرق في آذار 1980 من دليل سجون قريباني حيث كان البيشكجي يقضي حكماً بالسجن منذ 1971. عن: (كورد وكوردستان، في رسالة من إسماعيل بيشكجي إلى بولنتكو، ترجمة: موكري، مطبعة الشهيد آزاد هه دراسي، كركوك، ط3 2006، ص10) (باللغة الكردية).

(2) مصدر: خليل إسماعيل، إقليم كوردستان - العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، نون الإضاءة إلى دار النشر، ط3، أربيل، 1999، ص3. كذلك ينظر: محو، لقمان أ، الكورد وكوردستان (باللغة الإنكليزية)، ترجمة: خليل، مؤسسة موكري في البحوث والنشر، أربيل، ط1 2007، ص11 أولئك مثلاً من Mehرداد Izady, The Kurds: Anaddffghjseadddffghjased Concise Handbook (Washington, D.C.: Taylor & Francis, Inc., 1992) p.3

(3) إنتفاضة آذار عام 1991 جاءت عقب هزيمة فوجي العراق أمام هجوم قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحرير دولة الكويت. حيث تسبى الفرضة أمام جماعات الشعب لتصر جدار الخوف من البحث ودوافره وظلته إلى جانب مؤسسة العسكرية والأمنية المتقوغة، فإنتفضت وكفت شلادها قوات البشمه ركة للائمة الأحزاب الكوردستانية تقومها الجبهة الكوردستانية لتحرر دولة بعد مذبحة وأعبدة بعد سببة إلى أن تم تحرير كل أراضي كوردستان فجوزية بما فيها مدينة كركوك. فأصبحت الأقطننة بكل المقاييس فضلاً ثورياً حيث وصلت بالقدنية الكوردية إلى العراق إلى قلعة الامردة إلى ما قبل آذار 1991.

في مايس سنة 1992⁽¹⁾. مرت تشكل هذا الإقليم في العراق، منذ سقوط الأمبراطورية العثمانية، وتوزيع تركتها، وترسيم حدود جديدة لدول المنطقة، بمرحله عدة وصولاً إلى يومنا هذا، حيث يتمتع بالحدودية ضمن العراق.

على مدى ثلثين عاماً مارست الحكومات العراقية المتعاقبة أبشع الجرائم بحق الشعب الكوردي وإقليمه. وأبشعها كانت على يد سلطة حزب البعث خلال احوام حكمها، حيث شنت أكثر الحروب ضراوة وقساوة بحق الكورد، واستخدمت فيها كل الأسلحة، منها أسلحة كيميائية وغيرها محرمة دولياً. ومارست حملات تدمير القرى والقصبات ثم تهجير وترحيل لسكانها حيث تم (إخلاء القرى الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية والتركية والسورية بعمق 10-20 كيلومتراً)⁽²⁾. كما أن هذه السلطة قامت بتغييب جماعي لأهالي القرى والقصبات في عمليات عسكرية أسمتها بـ(الأفضال)⁽³⁾. راح ضحيتها الآلاف المؤلفة من المدنيين بين قتل، ومغيب مصيرهم لحد الساعة. وقامت السلطة ذاتها بتغييرات في التشكيلات الإدارية بما يحقق من خلالها سياسة تعريب⁽⁴⁾ الإقليم. الجدولان

(1) محمد خليل إسماعيل، المصحر السابق، ص 11

(2) رسول، شورش حاجي، الأفضال، الكورد ودولة العراق، ترجمة مجرعة من المترجمين، السليمانية، 2005، ص 35

(3) صليت الأناث كانت من أكبر الجرائم التي ارتقتها الحكومة العراقية بحق للشعب الكوردي. كانت تفرقاً وحشواً لسياسة قيادة الشعب الكوردي على مراحل متعاقبة بدأت من 23 شباط 1988 وانتهت بعد ثماني مراحل في 3 أيلول من العام نفسه. جرت الفجوة لها الجيوش المؤلفة من كل صفوف القوات المسلحة مسلحاً جرحاً من الجرحى والمتركة، تقدمها الذبائح والمخلفات وتعلق فوق رؤسها الطائرات الحربية التي كانت تسقط على القرى والمدن الجبل كالب كيميائية وغارات سامية. أنت في النهاية إلى تدمير ما لا يقل عن 4500 قرية وقتل وتغييب ما لا يقل عن 182 ألف كوردي. لم يعرف مصيرهم إلا بعد سقوط النظام في 2003 حيث وجدت آثار جماعية في جنوب ووسط العراق، تحتوي على جثث ورفات المولود المتكويين الذين خرب بهم ودفنوا في خزوفهم أحياناً.

(4) (تعريب) تعريب: توطين الأكراد أو الجماعات النورية في إقليم كردستان- العراق، ولجاءت مشيقات نورية لهم. كما طوي أيضاً تغيير أسماء المدن والقرى والمخلفات السكنية والمكاتب والمؤسسات الرسمية وتغيير الرسمية إلى العربية، وهذه بهدف تغيير الواقع القومي لمصالح العرب. (محمد، خليل إسماعيل، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في إقليم كردستان العراق، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ط2، 2002، ص 4).

التاليان يعطيان صورة عن سياسات سلطة حزب البعث الحاكمة في تدمير القرى
الكوردية وترحيل أهلها:

جدول رقم (1)

القرى المرحلة في إقليم كوردستان: العراق 1975 – 1988.

المحافظة	عدد القرى	عدد الأسر	عدد السكان
أربيل	753	36472	184854
السليمانية	1192	112344	589805
دهوك	638	22129	116410
نينوى	341	4314	22605
كركوك	779	27726	1980064
المجموع	3703	198671	2893738

المصدر: محمد، فلول اسماعيل مؤشرات سياسة التبريد والتجبر في إقليم كوردستان العراق مطبعة
جامعة صلاح الدين، أربيل، سنة 2002، ص 72

أما الجدول الثاني يبين نسبة القرى المهجرة في المحافظات الأقاليم الثلاثة:

جدول رقم (2)، نسبة القرى المهجرة في إقليم كوردستان – العراق على
أساس المحافظات

المحافظة	نسبة القرى المهجرة %
أربيل	80
السليمانية	98
دهوك	96

المصدر: البرزنجي، سركويت سمير، خسر، إمكانات توطيد الصلابة في إقليم كوردستان – العراق رسالة
ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في دمارك، كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاجتماع، 2008،
ص 47.

الجنول يوضح أن نسبة القرى المهتمة في السليمانية ودهوك، قريبة من بعضها، وتصل إلى معدل 97% من جميع القرى أي نحو كافة القرى في حدود هاتين المحافظتين تقريباً. كل ذلك أدى إلى تخلف في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث كان له أثر سلبي كبير في الصورة الاقتصادية، والأنشطة في القطاعات المختلفة، وتنمية الإقليم اقتصادياً واجتماعياً، كان من نتائجها توقف شبه كامل لأي حراك اجتماعي تصاعدي للأفراد والجماعات استمرت سنوات عديدة. وقابلته حراك تنازلي لجمال القرائح الاجتماعية ماعدا حفنة طفيلية من الجحوش^(٥٠) والمستشارين^(٥١) والمهردين وتجار الحرب، من الذين كادوا على صلة وثيقة مع السلطات ومساعدتها في سياساتها بحق الشعب الكردي، كما كان من نتائج هذه العمليات والسياسات ما يمكن أن نسميه بـ(حراك أفقي قمري)، حيث كان الناس يجبرون على النزوح من القرى والقصبات والهجرة باتجاه المدن، دون رغبة منهم بل خوفاً من بطش وإرهاب النظام. علماً أن الحراك الأفقي بين المدن والمواقع إنما تكمن فيه نتائج إيجابية، إلا أن هذا الحراك الأفقي القمري لم يأت بآلية نتيجة إيجابية تذكر، بل ترك أثراً سلبية كبيرة في حياة النازحين والمرحلين، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي أصابت القطاع الزراعي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

بعد ثمانين عاماً من الإستبداد جاء الدستور الدائم للمراق ليُقر أن إقليم كردستان وسلطاته الثلاثية إقليماً اتحادياً (المادة 117 - أولاً).

(٥٠) الجحش، تسمية تهكمية تستخدم لثمة كل كردي يفرح بفتح وجهه وينضم إلى السلطة حاملاً السلاح ضد الحركة التحررية الكردية.

(٥١) المستشار تسمية أطلقتها السلطة العراقية على زعماء بعض القبائل ورؤساء بعض الأختة والحوال من الذين انضموا إلى مفولها ضد حركة التحرر الكردستاني وصالحها السونية في الفترة ما بين 1976 إلى 1991. كانوا يمدون السلطة بأعداء كبيرة وضية في الغالب من المثاقين غير النظاميين، ومكافئة على ذلك كانت السلطة رواتب ومنازل كبيرة إضافة إلى مقاولات لتخليد مشاريع إنشائية والتجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية لدرجة أن بعضهم نشطوا فترة طويلة في مجال التجارة الدولية وكثرت جندهم مكاتبهم خارج العراق، في تركيا وبريطانيا وغيرها.

أما ما يتعلق برسم الحدود الحقيقية لإقليم كوردستان، والذي كان عقدة مستعصية منذ تأسيس دولة العراق الحديث. فقد أقر الدستور في (المادة 140) أن تتولى السلطة التليفية إتخاذ الخطوات اللازمة لـ (التطبيع، الإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها). ويتطابق هذه المادة الدستورية، يمكن رسم خط يبدأ من (منطقة التخصر في محافظة واسط جنوب شرق قسبة بادرة، ممتدة شمالاً حتى (جسر النفط) غرب قسبة مندلي محاذية مرتفعات حميرين حتى الفتحة، حيث تمتد مع نهر دجلة حتى شمال مدينة الموصل لتتحرف نحو الجنوب الغربي باتجاه قسبة الحضر، ثم لتجده غرباً نحو الحدود السورية شمال قسبة البعاج)⁽¹⁾ حدوداً لإقليم كوردستان.

ثانياً: عدد السكان وتركيبته من حيث الجنس والتوزيع البيئي

فيما يخص عدد سكان إقليم كوردستان، خلال السنوات القليلة الماضية، أوجعت الظروف واقعاً يمكن أن يساعد على حصر نسبي وتقريبي لعدد سكان الإقليم. فالنتائج الأولية لعمليات الحصر والترقيم التي قامت بها (مديرية تنظيم البطاقة التموينية) لعام 2009، تشير إلى أن عدد سكان الإقليم على مستوى المحافظات الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)⁽²⁾ هو (4690939) نسمة. الجدول التالي يبين عدد ونسب السكان في كل محافظة:

(1) مصدر خليل لساويل، إقليم كوردستان - العراق، المصدر السابق، ص 11.

(2) بما أن دراستنا تشمل إقليم كوردستان بحدوده الحالي، فهي تأخذ البيانات التي قطعي الصورة التكرارية للإقليم على مستوى ثلاث محافظات فقط هي: أربيل والسليمانية ودهوك. كما أن لتعداد العام للعراق ومن ضمنها إقليم كوردستان لم يتم حين إعداد هذه الدراسة لذا لم يتمكن قبلت الحصول على بيانات عام 2010.

جدول رقم (3):

عدد سكان الإقليم ونسبته على مستوى المحافظات (أربيل ودهوك والسليمانية) عام 2009.

المحافظات	عدد السكان	نسبة السكان (x)
أربيل	1713461	36.53
دهوك	1176709	25.09
السليمانية	1800769	38.38
المجموع	4690939	100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم - قسم احصاء السكان والقوى العاملة في وزارة التخطيط، من بيانات مديرية تنظيم المنطقة التموينية لعام 2009 (غير منشورة).

ولمّا أن هذا العدد ارتفع في آخر احصائية لولية قامت بها وزارة التخطيط العراقي إلى (4975105)، وبالمقارنة مع عدد السكان في عام 2003، فإنه بحسب البيانات المتوفرة عام 2003 كان عدد سكان الإقليم (3910329) نسمة، مما يعني أن عدد السكان قد زاد (1064776) خلال الفترة المحددة لهذه الدراسة.

وأما فيما يخص التركيبة الإجتماعية لسكان إقليم كوردستان من حيث (الجنس) فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن أعداد الذكور والإناث تشكل نسب متقاربة جداً على مستوى المحافظات والإقليم عموماً. الجدول التالي يبين هذا التقارب:

جدول رقم (4)

عدد ونسب الذكور والإناث من المجموع العام لسكان الإقليم على أساس
شكل محافظة - 2009.

المحافظة	الجنس	عدد السكان	نسبة السكان%
أربيل	ذكور	863756	50.42
	إناث	849705	49.58
	المجموع	1713461	100
السليمانية	ذكور	892821	49.57
	إناث	907948	50.43
	المجموع	1800769	100
دهوك	ذكور	599651	50.96
	إناث	577058	49.04
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	ذكور	2356228	50.23
	إناث	2334711	49.77
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم فصل الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة إحصاء الإقليم - قسم إحصاء السكان
والقوى العاملة في وزارة التخطيط. من بيانات مديرية التنظيم والإدارة للمؤينة لعام 2009 (غير منشورة).

أما ما يتعلق بالتركيبة البئية لسكان إقليم الكورستان، فإن البيانات
تشير إلى أن هذا التركيبة قد طرعت عليها تغير مستمر على مستوى المحافظات
والإقليم عموماً. وإن هذا التغير أوجد نسب توزيعية لصالح المنيئة على حساب
الريف. علماً أن عدد سكان الريف لا يقتصر على عدد سكان القرى فقط وإنما

يتضمن سكان المجمعات أيضاً، فالجداول التالية يضمنها أمام معطيات حول التركيبة المكانية لسكان الإقليم ونسب توزيعه:

جداول رقم (5)

التركيب السكاني الحضري والريفي ونسبة التوزيع على أساس المحافظات والإقليم - 2009،

المحافظة	المنطقة	عدد السكان	نسبة السكان %
أربيل	الحضر	1312100	76.58
	الريف	401361	23.42
	المجموع	1713461	100
السليمانية	الحضر	1527638	84.83
	الريف	273131	15.17
	المجموع	1800769	100
دهوك	الحضر	865636	73.56
	الريف	311073	26.44
	المجموع	1176709	100
المجموع على مستوى الإقليم	الحضر	3705374	78.99
	الريف	985565	21.01
	المجموع	4690939	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة احصاء الإقليم - قسم احصاء السكان والتوى العاملة بوزارة التخطيط، من بيانات مجهزة لتطعيم البطاقة التمهيدية لعام 2009 (غير منشورة).

يجب التنويه إلى أن الفرق في نسب التوزيع بين ساكني المدن والقرى عام 2003 لا يختلف عما هو في 2009، حيث تشير بيانات المؤسسة ذاتها، إلى أن نسبة سكان الحضر عام 2003 كانت (79%) ونسبة سكان الريف كانت (21%). مما يعني إن حراكاً أفقياً وعودة عكسية من المدن إلى القرى لم تحصل خلال هذه الأعوام الستة إلا بمستوى ضئيل جداً، كما يمكن أن تدل هذه النسبة المتقاربة التي لم تتغير خلال ستة سنوات، إن عودة القرويين المرحلين قسراً والنازحين خوفاً، والتي بدأت منذ عام 1992 قد اكتملت عام 2003 إلى حدودها القصوى، إن عدد سكان الريف بدأ ينخفض منذ 1974، إلى أن انخفض بشكل كبير بعد عام 1983 وصولاً إلى انخفاض حاد عام 1990، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6):

انخفاض عدد سكان الريف الكوردستاني ونسبتها (خلال الأعوام 1983-1990) نموذجاً،

السنة	إجمالي عدد السكان	الريف	
		عدد السكان	النسبة%
1983	1839100	797100	43.3
1984	1867400	760800	40.7
1987	2015466	519781	25.7
1990	2205000	534000	24.2

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات من: (أحمد محسن إبراهيم، واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان - المراق وسيل لكميته خلال السنة 1974 - 1993)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، 1994، (غير منشور)، ص 53

إن هذا الانخفاض الحاد أدى إلى انخفاض النشاط الزراعي بمختلف قطاعاته، والذي لم يسترجع عافيته لحد الساعة. عليه فإن الحراك الإجتماعي في مجال النشاط الزراعي منذ ذلك التاريخ لحد الآن، هو حراك هابط على مستوى الأفراد والعوائل والجماعات. كما إنه حراك أفقي سلبي يتجه من القرية إلى المدينة. ويغير من طبيعة العمل والمهنة ألقياً دون حصول أي تغير عمودي يذكر في المهارات والقدرات والإمكانات العلمية المرتبطة أساساً بالمهن للمدينة. كما كان لهذا الحراك الأفقي الأثر الكبير في تزييف المدينة وترك بصماته العميقة في التركيبة الاجتماعية والوعي والثقافة من خلال هيمنة القيم والأعراف والسلوكيات وطبيعة العلاقات القرية لحد كبير، لاقزال آثارها الخاصة لحد الساعة في مدن إقليم كوردستان، ولكن الواقع الجديد في إقليم كوردستان والتغيرات الحاصلة خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي تعمل على إزالة هذه الآثار، كما تعمل الفئات المدنية الجديدة على إلزائها ولكن بخطوات بطيئة لأنها تواجه مقاومة جديدة.

المبحث الثاني: الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي

أولاً: الحراك الإجتماعي داخل النظم الاجتماعية

"الأسرة" واحدة من جملة الوحدات الاجتماعية التي تكون النظم الاجتماعية في المجتمع الكوردي، وهي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تشمل على (وخصائص حيوية متشابهة ومتداخلة محاطة بمجموعة من المعايير الاجتماعية تنسق عملها وتسهل مهمتها وتربطها بنظم أخرى)⁽¹⁾ إنها ذات نظام مغلق لا حراك فيها من حيث السلطة الاجتماعية والاقتصادية، فالرئاسة فيها رئاسة أبوية، إذ يمتلك الأب السلطة الوحيدة على أعضاء العائلة، ليس لأحد آخر من أفراد العائلة أن يرتقي إلى هذه المكانة إلا في حالة وفاة الأب.. كما إن هذه القوة والسلطة الأبوية شكلت نظام الإقامة الأبوية أيضاً فالإقامة العائلة من نوع الإقامة الأبوية⁽²⁾، حيث تلتحق الزوجة والأطفال بالأب حيث يقيم.

(1) الجارضي، مادي رشيد، الحياة الإيجابية في كردستان، مطبعة الجلف، بغداد، 1970، ص 39

(2) صبيح، شكر: الأكراد، بغداد، مطبعة نفق، 1972، ص 454

هناك تقسيم إجتماعي آخر بعد العائلة سواء كان في القرى أو المدن، أو لدى القبائل. فإن العائلة القبلية التي تمت وتشعبت منها عوائل كثيرة، وتربطهم صلة الدم والعصبه فإن تلك العوائل المتصدة بدورها تشكل هيئة إجتماعية أخرى تسمى بالطائفة وبالله الكوردية (بنه ماله) فيكون لكل طائفة رئيس يسمى برئيس الطائفة لا يشغل منصبه من طريق الوراثة، وإنما بعد وفاة رئيس الطائفة السابق يحل محله اقرب شخص من أفراد الطائفة ويتم اختياره من قبل رؤساء الأسر المنتمية للطائفة بعد الشورى أو يشغل هذا المكان بصورة طبيعية كونه هو المنفرد بين أفراد الطائفة بمركزه الإجتماعي، له مكانة مرموقة بين أفراد الطائفة وهو موضع الاحترام اللائق وهو مرجع للتمويل الاقتصادي والإجتماعي⁽¹⁾. وهذا يعني وجود فرص للحراك الإجتماعي صعوداً للوصول إلى الكاتبة الأعلى في (بنه ماله)⁽²⁾.

وتأتي القبيلة (العشيرة) في مرتبة أعلى من الطائفة. فعندما تتوسع أسرة ما، وتفرج عن حدود القرابة الرحمية (الطائفة - بنه ماله) لتشمل نطاقاً أكثر سعة فيتحول إلى (عشيرة).

ليس لكل القبائل نظام تماثل⁽³⁾، إلا أن القبيلة الكوردية ليست ببيان اصطناعي⁽⁴⁾، وإنما هي كيان إجتماعي حي ومؤسسة وجدت بالضرورة كاستجابة لمتطلبات الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، وكأداة إجتماعية لإدارة الشؤون العامة، وحماية المنضمين تحت لوائها. عليه فإن: (العشيرة وحدة سياسية. أنها تشبه الدولة أو الأمة في إيمانها أنها فرع أو فخذ، تصفها التي يشكل وحدة إجتماعية يتكون من فروع عديدة كما هو الحال في الوحدة السياسية.. الضرع شكل من العائلة

(1) الجاولي، هادي رشيد، المصدر السابق ص 42

(2) أي يفهم أن ترجمة (بنه ماله) إلى (الطائفة) كما قام به الأستاذ جاولي غير دقيق. وأن كلمة (الأسرة) قد تكون أدق في هذا السطر، ولكنني وللأسفة الطبية أقيمت على ما كتبه الأستاذ دون تغيير.

(3) إيفلون، ويليام، القول الكوردية، ترجمة د. أحمد محمود خليل، مؤسسة موكرياتي للطباعة والنشر، ط 1، أبريل 2006، ص 21

(4) الجاولي، هادي رشيد، المصدر السابق ص 44

الواسعة⁽¹⁾. كما أن (مارتين فان برونسن 1946 Martin Van Bruinessen) يؤكد على نفس المفهوم حيث يقول: (القبيلة الكوردية وحدة اجتماعية سياسية)⁽²⁾. أما (شاكور خصبك 1930) فيقول: (القبيلة الكوردية عبارة عن وحدة سكنية سياسية تشتمل على طبقتين منفصلتين.. الطبقة الحاكمة والطبقة العامة..)⁽³⁾.

يعتقد غالباً بأن القبائل، إن لم نقل الإتحادات القبلية، لها النسيب نفسه (وليس ذلك صحيحاً بالضرورة، وربما تكون القبائل، وهي في معظم الأحيان كذلك، تكتلًا من الجماعات التي ترتبط ببعضها بصفة قرابة، ولكنها تشكل جزءاً من القبيلة بمرمتها)⁽⁴⁾. فالقبيلة الكوردية لا تنسب بالضرورة إلى جد واحد بل في الغالب (إلى محل أو قرية وكان هذه القرية هي جد وأصل. مما يدل على الإرتباط المتين بين الكرد وموطنهم..)⁽⁵⁾ فالعمود الفقري في العشيرة الكوردية كما يقول (خصبك)، ليس "النسب" وإنما هو "الأرض". فالقبيلة الكوردية تنتمي إلى النموذج، الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضوع)⁽⁶⁾. لذا فهي ليست مجتمع منخلق على نفسه، من حيث المنتمين إليها، أي أنها غير منخلقة على أناس تربطهم نسب أو انتماء بطريق رسمي أو ماشبهه، وإنما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها)⁽⁷⁾. وهذا مؤشر مهم لوجود حراك اجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الاجتماعية التقليدية التي يعرف عنها

(1) نيكيتين، بيسلي، الكرد، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطائفي، دار مجيوز للطباعة

والنشر، دهوك 2008، ط1، ص 188-189

(2) برونسن، مارتن فان، الأما والقبو وال دولة، النهى الإجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أسعد حسين،

مركز الدراسات الإستراتيجية، ج1 ط1 بغداد-أربيل-بيروت، 2007 ص 118

(3) خصبك، شاكور، الأكرك، المصدر السابق ص 348

(4) مكيول، ديفيد، تاريخ الأكرك الحديث، ترجمة: راج آل مصدح دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004، ص 50

(5) الحاروي، جوفن، حقائق العراق، ج2، الكردية مطبعة السلف في بغداد 1947، ص 13

(6) خصبك، شاكور، الأكرك، المصدر السابق ص 346

(7) نيكيتين، بيسلي، المصدر السابق، ص 190

أنها تتسم بقدر كبير من الخصوصية والانغلاق. كما أن (مبدأ التوارث في الزعامة ليس مما يجمع عليه الكورد)⁽¹⁾.

تبدو ظاهرة تشكل العشائر وكأنها قاصرة على الوسط الريفي، والجماعات الرحالة، (حيث المدن الكوردية لم تعرف في تشكيلاتها الاجتماعية اسم القبيلة والعشيرة)⁽²⁾ كما كان يُنظر لها (هادي الجاوشي 1920-1996) وهي تتغير غير واقعي. لأنه كلما أصبحت العشائر والاتحادات العشائرية أضخم عدداً، وتوسعت رقعة تواجدها، وتعمقت أواصر العلاقة الداخلية فيها، وتوسعت نوعية تقسيم العمل فيها، وارتبطت بالمدن عملاً ومصلحةً هاجرت أفراد كثيرون منهم في مقدمتهم رؤسائهم وشيوخهم وأغلاوتهم إضافة إلى أبناء الموائل المتنقلة فيها إلى المدن في حراك المكسي فتح عنه حراك تصاعدي أدى إلى اندماجها في التركيبة المدنية، ولكنها أبقت على الأواصر البلدية بشكل عام ولم تعمل على كسر تلك الإرتباطات العشائرية. كما حملت معها اسم عشيرتها إلى المدينة ملحقاً مع اسم الذكور في هذه الأسر، مقتخراً بها لقباً لهم ولعوائلهم، تاركين إياه كجزء من التركيبة لأولادهم وأحفادهم. حتى أنه يمكننا أن نلاحظ تجمعات هذه العشائر في المدن الكبيرة، في مناطق وأحياء لكل عشيرة على حدة معروفة بأسمائها. إضافة إلى ذلك فإن المدينة بما تمتاز به من فرص تحرار اجتماعي بأشكاله المختلفة، لم تستطع أن تكسر أواصر العلاقات القبلية، بل أنتجت من طرفها ذوماً آخر من التفاعلات فالمدينة الكوردية أصبحت موطناً لظهور أقطاعات أخرى أكثرها شيوعاً هي:

1. الانتماء إلى المدينة نفسها وبعدها حلقة لاتحاد قبلي على شاكله جديدة مدنية. فظهرت القباب كالأريلي والنهرزوري والكركوكي... الخ.
2. الانتماء إلى المنصب الوظيفي وانتلقب بها مثل: الخزانة والحداد والنجار والباكر... الخ، ويضاف إليها أنواع أخرى من الانتماء أبدعتها الثقافة الكوردية في المدينة وكأنها لا تستطيع العيش دون خلق شكل من أشكال هذه

(1) فوكسن، بابل، المصدر السابق، ص 196، من (تسكر)

(2) جوشي، هادي، المصدر السابق، ص 44

الانتماءات. عليه يمكننا أن نستنتج مع (برونسن)، (أن الولاءات البدئية في كوردستان هي بالدرجة الأولى، للعائلة والقبيلة وزعيم القبيلة أو الأقهار، ومثلها في القوة الولاءات الدينية، خصوصاً الولاءات للشيوخ،... وحتى حينما تبرز ولاءات جديدة مثل ولاءات الأمة والطبقة فإن الولاءات البدئية لا تتوقف فجأة عن العمل، فكثيراً ما يحدث أن تتفاعل هذه الولاءات المختلفة ويمدل بعضها بعضاً، ولذلك فإن الحالة الملموسة هي التي تحدد أيّاً من تلك الولاءات سيُفرض وجودها⁽¹⁾ والمثال الكوردي في إقليم كوردستان - العراق اسطع مثال على ذلك. فخلال سنوات عديدة وبأساليب مختلفة، سياسة وثقافية وتنقيزية طبقية، بذلت جهوداً كثيرة على المستوى السياسي والنخبوي وحتى ثقافي - فني من أجل كسر روابط هذه الولاءات البدئية في المجتمع الكوردي، ولكن النتائج المتراكمة لحد الساعة ليست كبيرة والمؤشرات غير حاسمة بعد بالدرجة التي يمكن أن تعتمد كمؤشر لصالح المنجية وعلاقتها.

ثانياً: الحراك الاجتماعي في التركيبة الطبقية

إن السياق الاجتماعي الحقيقي الذي يحصل فيه الحراك الاجتماعي هو الطبقات والفئات الاجتماعية، حيث ينتقل الفرد من طبقة إلى أخرى صعوداً أو نزولاً. لذا الحديث عن الحراك الاجتماعي مرتبط من حيث الجوهر بوجود التقسيم الطبقي والفئوي للمجتمع. وعليه كان لزاماً علينا أن نستكشف التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي كي يتبين لنا ماهية الحراك (الحراك الاجتماعي بين هذه الطبقات.

إن التقسيم التقليدي للمجتمع الكوردي والذي نرى الكثير من تجلياته لحد الساعة هو إن المجتمع الكوردي مصنف طبقياً وفئوياً إلى: (ثلاثية الإقطاع والفلاحون، شبه الإقطاع، الحرفيون في الصناعات اليدوية، ثنائية البرجوازية والعمال، فئات وسطية) ولكن يمكننا أن نرى تشكيل جديد في المرحلة ما بعد

(1) برونسن، بلوتن فان، المصدر السابق، ص 32

لانتفاضة 1991 وصولاً إلى ما بعد 2003 أي عقب إسقاط نظام حزب البعث الحاكم في العراق، وهو (طبقة الفئات المتدمجة) ومن ثم واقع القوى العاملة في إقليم كردستان - العراق راهناً. وسوف تأتي على بيان كل من هذه التشكيلات التقليدية والحديثة على التوالي:

(1) طبقة الإقطاع وطبقة الفلاحين:

يرتبط الحديث عن ثنائية طبقة الإقطاع والفلاحون في المجتمع الكوردي تاريخياً بالصور الذي أدته العشيرة في توصيف أسس هذا النظام الطبقي حيث (أن) النقابيل كانت لها دور كبير في استقرار النظام الإقطاعي في كردستان⁽¹⁾، وإندمجت تلك الأسس في كثير من صيغ الاتحادات، والولايات، التي هي مظهر من المظاهر الاجتماعية في كردستان بعد الساعة.

ونظرياً لابد وأن يوجد نظام إقتصادي واجتماعي في البناء التحتي لتشكل هذه الثنائية، فعند دراسة طبيعة هذا النظام الإقتصادي والاجتماعي للمجتمع الكوردي، بغية الوصول إلى استنتاجات واقعية حول التقسيم الطبقي لهذا المجتمع، ومنها إستنتاج إفتتاح لوانفلاق هذه الطبقات بوجه حركية الأفراد يصادفنا في النحلة الأولى فرضية (أسلوب الإنتاج الأميوي)، بوصفها أكثر الفرضيات، جذرية وعلى أنه نظام، تكون فيه الدولة مالكة للأرض وتقع على عاتقها تنفيذ المشاريع الكبيرة، منها بناء السدود والجسور، وتنظيم الاستفادة من مياه الأنهار، ومد القنوات المائية، ووضع الخطط لمشاريع الري الإسطناضي... أي وبحسب تحليل (ماركس) في كتابه "الأسماال": (فإن الدولة هي المالكة الوحيدة للأرض، لذا لا توجد ملكية خاصة للأرض)⁽²⁾. عليه هأن أسلوب الإنتاج الأميوي يتميز بـ (الجمع

(1) حمزي، عزيز، (جولته ودى زركارى نوختافى كردستان) (الحركة التحررية الوطنية الكردستانية)، ترجمه الى اللغة الكردية: فريد لىسرد، مركز كردستان للدراسات الأسوأسيوية، ط1، 2006، ص54

(2) لىسرد، فريد، حول فنكل الأميوي للإنتاج، من مطبوعات لدرجعة الفلجية المركزية لـ (كومله لى)، ط1، 1987، ص15 (المصدر باللغة الكردية)

بين النشاط الجماعي للمشتركات القروية وبين التدخل الاقتصادي لسلطة دولة تستغل تلك الجماعات وتحكمها في آن واحد⁽¹⁾. حيث تتحول الدولة إلى جهاز تحكم بد (الخراج وأعمال السخرة) ويمارس على الفلاحين الإكراه عن طريق الطبقة السائدة، ومن خلال الشكلين الرئيسيين للاستغلال: الأول (الاستغلال الاقتصادي)، والثاني، (الاستغلال غير الاقتصادي)، الذي هو الإكراه والقهر المباشر لشخصية الفرد. ينطبق هذا النمط من النشاط الاقتصادي والعلاقة الإنتاجية بحسب رأي (فريد أمسترد)، على المجتمع الكوردي، حيث (أن السمة المميزة للتطور الاجتماعي في كوردستان هي أن الانتقال من المشاعية البدائية إلى مجتمع الطبقات ثم يمر مرحلة الشكل العبودي للإنتاج وإنما توجه مباشرة نحو الإقطاعية)⁽²⁾. وهذا يشير إلى أن عملية العبور من المجتمع المشاعي إلى مجتمع متعدد الطبقات، اتخذت الطريق الثاني في كوردستان والذي هو سيادة الملكية المشاعية أو العامة وليس الملكية الخاصة، وهذا ما يسمى بالأسلوب الآسيوي للإنتاج، بمعنى آخر أن الأسلوب الآسيوي كان سائداً عند المجتمعات الشرقية ومنها المجتمع الكوردي حيث يلاحظ وجود الرق ولكن دون الشكل العبودي للإنتاج، وعلى الرغم من ذلك فإنه بسبب الوضع الخاص بكوردستان الذي التزم بوجود القبائل الرعوية، والحروب الدائمة، ومخلفات المشاعية البدائية، وعدم وجود الملكية الخاصة للأرض، تميزت الإقطاعية الكوردية عن غيرها من الإقطاع كونها (أقطاعاً رحل)⁽³⁾. فبحسب هذا الرأي فإن عملية الانتقال من المشاعية البدائية إلى الإقطاعية مرت بمرحلة انتقالية هي (الإقطاعية الرحالة) التي لم تكن الأرض وإنما أساساً للنشاط الاقتصادي، وإنما العملية الإنتاجية كانت قائمة على استلاك المواشي، وتأخذ الماشية مكان الأرض في النشاط الأساسي للاقتصاد. استمر هذا الشكل (الإقطاعية الرحالة) إلى القرن العاشر كشكل رئيسي في الإنتاج، تحين ظهور المجتمع الإقطاعي

(1) فليشر، جان، نمط الإنتاج الآسيوي، بعض منظورات البحث ضمن كتاب نمط الإنتاج الآسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت 1972 ص 37.

(2) أمسترد، فريد، المصدر السابق ص 27

(3) شليانوف، أ. حول مسألة الإقطاع بين فكره ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة الحوادث، بغداد، 1984،

القائم على الزراعة شكلاً رئيساً للنشاط الاقتصادي. فالأورستقراطية الإقطاعية في كورديستان كانت في تطور مستمر، والعلاقات الإقطاعية أظهرت نفسها في ثلاثة أشكال هي:

- (1) العلاقات الإقطاعية في القبائل المستقرة (هي الأكثر تطوراً وقابلة لتغيرات مستمرة).
- (2) العلاقات الإقطاعية في القبائل الرحل (كانت تتسم بخصائص العلاقات الإقطاعية الرحالة).
- (3) العلاقات الإقطاعية للقبائل، التي كانت تمارس النشاط الاقتصادي المختلط (الزراعة والرعي). إلا أن النظام الإقطاعي في كورديستان (أخذت تتطور كنظام اجتماعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بعد ثلاثة آلاف سنة من التطور)⁽¹⁾.

المجتمع الكوردي عرف نظام الطبقات منذ القدم. إنه بعد قرن من مقاومة عنيفة للغزوات العربية - الإسلامية⁽²⁾، عندما تبنى الإسلام ديناً منذ عام 643م⁽³⁾، فقد أوجد في القرآن الكريم مسوغات دينية لترسيخ التراتبية الاجتماعية، حيث جاء في القرآن الكريم: (نَحْنُ أَعْلَمُ بِبَيْتِهِمْ مَعِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَوَعَدْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيُثَبِّتُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيًّا)⁽⁴⁾. وإليه يضيف القرآن الكريم: (وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ)⁽⁵⁾. ولكن قد يبدو أن ذلك النظام كان متسامحاً إذا ما انتقل شخص من طبقة إلى أخرى بفضل ما يكتسبه من مال، أو علم، أو ترقية في الجيش، بخلاف ما كان عليه الشأن في أوروبا في المصور

(1) أنسترد، فريد، المصدر السابق، ص 38.

(2) تزان، كندال، لمحة من تاريخ الأكراد دراسة منشورة في المجلة النورية (دراسات كردية) - عن المعهد الكردي - باريس، المجلد 4، السنة الخامسة، 1993، ص 22.

(3) لازريف، م.، تاريخ كردستان، ترجمه في الكوردية: وشوار عبادت مه نكزي، مطبعة روضة لانت، لارين، 2009، ص 595.

(4) القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 32.

(5) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 71.

الوسطى⁽¹⁾. بمعنى آخر فقد عرف المجتمع الكوردي منذ القدم حراك اجتماعي ضمن نظام الطبقات المفتوح. ولكن هناك مؤشرات أخرى تثبت عكس ذلك إلى حد كبير، حيث أن بعض الأكراد الخاضعين للإقطاعي الأمبراطوريتين العثمانية والصقوية (القاجارية) كانوا يعيشون في شروط تحكمها مباشرة علاقة الإقطاعي بالفلاح، وكانت هذه العلاقة تفتقر إلى أي نوع من التضامن الجماعي. كان الإقطاعيون، غالباً، ما يتحكمون بأساسيات الحياة، الأرض، الماء، والمأوى والأدوات والبنار وحتى العمل نفسه، وكان الوضع كذلك حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي. حيث لم يكن بوسع الفلاحين الانتقال بمشيتهم. بل كان عليه (الحصول على إذن من صاحب الأرض أو وكيله من أجل ترك القرية)⁽²⁾.

هناك حقبة تاريخية برز فيها تقسيم طبقي جديد في المجتمع الكوردي، خاصة خلال الحقبة التاريخية بين القرنين 10-15 م⁽³⁾، حيث برزت طبقة خاصة حاكمة على الشرنامي الدور السياسي لزعماء القبائل الكوردية، حيث وصل دور بعضهم ذروته عندما أسسوا إمارات خاصة بهم، مما أدى إلى تراكم الثروات لديهم... كما أضفى نظام الإقطاع على المجتمع الكوردي بعداً إضافياً للتمايز الطبقي، حيث امتلك بعض الإقطاعيين قرى وأراضي زراعية واسعة وبالأخص في أعشاء الحكم الأيوبي على إثر تطور الإقطاع العسكري، الذي بموجبهُ اقتلعت السلطان صلاح الدين الأيوبي مديناً، وقلاعاً للأكراد الكورد، ولجيشه... إضافة إلى هؤلاء الذين كانوا يعتبرون من الطبقة الخاصة فهي الحقبة نفسها تجمع الأموال في يد فئة معينة، وبروز دور كبار التجار، وبعض علماء الدين، والقضاة، وكبار موظفي الدولة ليشكلوا طبقة وسطى تتوسط الطبقة الخاصة الحاكمة من جهة والطبقة العامة

(1) حوت، الفقرة محمد الحياة الاجتماعية للكورد بين القرنين 10-15 م، من مطبوعات المكتبة الكوردية
أبريل 2009، ص 19

(2) مكنول، دليل، المصدر السابق، ص 55

(3) هذه الحقبة تتصلح بالحكم الأيوبي (567-648هـ / 1171-1250م) حيث تطور الإقطاع العسكري وشرع السلطان صلاح الدين الأيوبي في إقطاع مديناً وقلاعاً للأكراد الكورد ولجيشه. (عن حوت، الفقرة، المصدر السابق، ص 20)

من جهة أخرى للؤلؤة من سواد الناس، وأهل الحرف، والباعة، وسكان القرى من المزارعين، إضافة إلى الرحل، وشبه الرحل الذين كانوا يمتكون مهنة الرعي حيث يقضون الشتاء في السهول والوديان الدافئة ويصعدون إلى المراعي الجبلية في فصل الصيف⁽¹⁾.

في الوقت الذي يرى فيه (شمزيتي): (أن تاريخ نشوء نظام العلاقات الإقطاعية في كوردستان يشبه تاريخ نشوء الإقطاعية في بلدان أخرى، وذلك لأن تشكل هذه العلاقات مرت بعمليات متنوعة ومتشابهة و... إن عملية تشكل وترسيخ النظام الإقطاعي والعلاقات الإقطاعية في كوردستان اكتملت بشكل جذري وقطعي في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر)⁽²⁾. ويشارحه (حسن بور) في هذا الرأي، حيث يقول: (إن ملكية الأرض (الوسيلة الأساسية للإنتاج) من قبل الإقطاعي واضطهاد الفلاح الذي يرتبط بالإقطاعي، تشكل ماهية النظام الإقطاعي أينما كان، في كوردستان أو في اليابان والصين والهند وفرنسا وإنجلترا)⁽³⁾. إلا أن (مسعود محمد 1919 - 2009) يرى عكس ذلك ويقول: (إن هذا غير صحيح لأنه لا يمكن أن نشبه حركة التطور التاريخي لمجتمع مقسم ومتشردم ومضطهد بحركة التطور التاريخي لشعوب موحدة ومتسلطة)⁽⁴⁾. فالتشعب الكوردي حسب رأيه (لم يكن له إقطاعيون إلا نادراً، وإنما الأقرب إلى البدائية هو أن في الكورد أصحاب أراضي أو من يملكون الأراضي (ملاكون)... أن

(1) بطر: عزت، لفترة معد، المصدر السابق، المبحث الأول (طبقات المجتمع الكوردي) من 16-58. كما يستطرد السجدة لفترة عزت في التصنيفات الطبقة، وصولاً إلى وحدت تصنيفية كالآتي: أولاً- الطبقة الحاكمة. وهي تتألف من: (1) الأمراء. (2) القزواء. (3) القضاة. ثانياً- الطبقة الوسطى. وتتكون من: (1) الأغنياء. (2) أهل العلم والكتب. ثالثاً- الطبقة العمة. وتتألف من: (1) أهل الحرف والباعة. (2) المزارعين. (3) الرحل وشبه الرحل.

(2) شملبي، عزت، المصدر السابق، من 53

(3) محمد، مسعود، في أمير حسن بور حوثاً يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر كوردي، بغداد، 1984، ص 11 (تختلف من رسالة أرسلها أمير حسن بور علماً كان طالباً في جامعة ليرنكية، في العتبة مسعود محمد شرت الرسالة كلمة في المصدر المذكور).

(4) محمد، مسعود، المصدر السابق، من 13

الملكية التي كانت موجودة في كورستان لم تصل من حيث سعة مساحة الملكية ومن حيث سلطة مالكيها، إلى درجة القيودالية إلا قسراً،... فعلى مدى التاريخ الذي وصلتنا أخباره نرى وجود (الملاكين الصغار)... هؤلاء الملاكين الصغار الذين كانت أحوالهم مرتبطة بتغيرات الأحوال، لا يندرجون في أي نظام من أنظمة الإضطهاد إلا إذا كانت القضية قريبة حيث يضطهد أحدهم المزارعون الذين يعملون عنده... يأتي بعد هؤلاء الملاكين الصغار درجة أعلى من حيث الترتيب الملاكين الوسطيون الذين يملكون أكثر من قطعة أرض زراعية. ولكن حتى عند هذه الدرجة لا تبدأ الظلم الطبقي لأنها لا تصاحبها السلطة المصدقة، كما أنها لا تدرب المال الكثير الذي يمكن صاحبه على تحمل العبء ومصاريف الإضطهاد والظلم... ثم يأتي بعد هذه الدرجة (أصحاب الأملاك المتعددة) الذين يملكون عدة قرى. حتى في هذه الحالة لا نستطيع أن نحدد عند هذه القرى المملوكة لصاحبها، هل هو إثنان أو ثلاثة أو أكثر ولكن كلما كانت هذه القرى قريبة بعضها من بعض ويشكلن منطقة) فإن احتمال نشوء (سلطة) الملاك يكون كبيراً⁽¹⁾.

أما القول بأن لا يكون للشعب الكوردي إقطاعيون ففيه الكثير مما لا يتفق مع المقاربات العلمية الاجتماعية والإقتصادية، فالإقطاع في واقع (تكوين إقتصادي - اجتماعي) تمتد آثاره إلى جميع نواحي المجتمع، بما في ذلك أسلوب التفكير والقيم السائدة⁽²⁾ وهو موجود حيث تتوفر شرطان أساسيان، وهما: (أولاً) احتكار الطبقة المسيطرة للملكية الأرض، وثانياً إستغلال هذه الملكية إقتصادياً على شكل قطع زراعية صغيرة، أي توفر إقتصاد مستقل لدى الفلاح يرتكز على ملكية المالك الكبير "الدولة أو الأسياد" للأرض مقابل ريع معين.. وهكذا يستند أسلوب الإنتاج الإقطاعي إلى التمازج بين ملكية الأرض الكبيرة للأقطاعي والإقتصاد الفردي الصغير للمنتج الرئيس - الفلاح⁽³⁾، وهما الشرطان المتوفران في الواقع الاجتماعي

(1) محمد، مسعود، المصدر السابق من ص 42 إلى ص 53

(2) أحمد، كمال مطهر، صطحت من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البائسي، بغداد 1987، ص 9

(3) المصدر نفسه، ص 9

الكوردي المدروس، لذا فرى (باسيلي نيكيتين 1885-1960-Basile Nikitine) يخالف (مسعود محمد) في رأيه ذلك. حيث يشير إلى وجود طبقة إقطاعية كوردية من الأغوات وزعماء العشائر يتمتعون بسلطة كبيرة، يمارسون سيطرةً إقتصاديةً على السكان، وكان الكورد ملزمون تجاه هؤلاء بنظام معقد من الواجبات والرسوم والضرائب التي كانت تجبى مباشرة من قبل الإقطاعي نفسه أو من يمثله (ريش سبي) أي ذو اللحية البيضاء أو (كويخا) أي مختار القرية⁽¹⁾.

ومن جانبهِ يؤكد (عاري شاميلوف 1897-1978) على وجود الإقطاع في منظومة معقدة بين الكورد، ويحكم الموقع الجغرافي والظروف الطبيعية أخذت هذه الطبقة أدواراً أكبر من كونها إقطاعاً للأراضي فقط ضمن النشاط الزراعي، وإنما إستطاعت أن تكون (عدة دويلات إقطاعية مستقلة كانت لها مساحات واسعة نسبياً...)⁽²⁾. وقد وصف (شرفنامه) عدداً من الإمارات التي كانت لها قصورها وقلاعها وتحدث عن بعض المراكز التجارية التي ظهرت وعن فئة تجارية خاصة، ويكفي يذكر (شرفخان البديسي 1543-1604) فإن بعضاً من هذه الإمارات سكنت تقودها، وفرضت ضرائب وكانت تتمتع بحق تملك الأراضي⁽³⁾، والفلاح في هذه الإقطاعيات (ملزم ببناء السدود الترابية والجسور والطرق وما شابه. يستخدم ثيرانه ومحراثه ويأكل على حسابه الخاص ويستلم مقابل كل ذلك "بارة بينجه- الخمس". لكن ما أن يستلم الفلاح الخمس حتى كان وكلاء الإقطاعي يملأون بأخذ الضريبة الإقطاعية والزكاة منه)⁽⁴⁾.

تتوزع طبقة الإقطاع عند (شاميلوف) على ثلاثة أنواع رئيسية وملحقات هتوية مهمة ومؤثرة، تشكل كل منها مكانات إجتماعية ورقب تتوقف مرونتها من

(1) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص 214-215

(2) المصدر نفسه، ص 62

(3) بنظره البديسي، الأمير شرف خان، شرفنامه، ترجمة: محمد جهل، المجلد الأول، مؤسسة مكراني للطباعة والنشر، ط 2، أبريل، 2001.

(4) شاميلوف، أ. المصدر السابق، ص 69

حيث حراك الأفراد صعوداً على درجات سلمها، على مجمل التطورات الاجتماعية والإقتصادية. (إلى جانب هؤلاء، ومعهم الوكلاء والكيخدا، يجب أن يضاف للقمة الإقطاعية أيضاً رجال الدين والسادة وعلى وجه الخصوص مختلف شيوخ الطوائف)⁽¹⁾. كما هناك بيانات تشير إلى التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي بين الإقطاعي والفلاح وليس جالهم المتقلبة حسب ما يملكون من الأراضي. فـ (دليل إسماعيل حقي شاويس) يصنف أصحاب الأراضي الزراعية في إقليم كوردستان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي إلى صنفين رئيسيين⁽²⁾؛ الصنف الأول: الملاكين الإقطاعيين، الذين كانوا يمتلكون 59.5% من الأراضي المزروعة في إقليم كوردستان - العراق ومنهم:

أ) الملاكين الكبار، يشكلون 29% من الملاكين الإقطاعيين ويملكون 45% من مجمل الأراضي الزراعية.

ب) الملاكين المتوسطون، يشكلون 71% من الملاكين الإقطاعيين ويملكون 14.5% من الأراضي الزراعية. أما الصنف الثاني فهم: الملاكين الفلاحون، ويملكون 40.5% من إجمالي الأراضي الزراعية، ويصنف هؤلاء بدورهم إلى:

أ. الفلاحون الأغنياء، يملكون 13.7% ي من الحقول في إقليم كوردستان والذي يعادل 19.9% من مساحة الأراضي الزراعية.

ب. الفلاحون المتوسطون، يملكون 7.8% من مساحات الأراضي الزراعية.

ج. الفلاحون الفقراء، يملكون 12.8% من إجمالي الأراضي الزراعية في إقليم كوردستان - العراق⁽³⁾.

(1) ينظر: المسرد نفسه ص 64-70

(2) ينظر: شاويس، دليل إسماعيل التركية الإجتماعية لكوردستان العراق في السجلات، موله سه ليه ري بويه تي، ص 170-173 (باللغة الكوردية)

(3) على الرغم من الاتصال مع اتحاد تلامي كوردستان، لم يحصل الباحث على أعداد الملاكين والفلاحين أو تصنيفاتهم الحديثة لأنها غير متوفرة لدى الاتحاد ولا لدى الوزارة المختصة. إلا أن السيد إسماعيل ياسين - الرئيس العام لاتحاد فلاح كوردستان كتب في رسالة جوابية إلى الباحث إن كلون رقم 90 لسنة 1970 حدد

على الرغم من أن طبقة الإقطاع، والمؤسسة العشائرية والولاءات البدئية التي تقف وراء تشكيلها وإدامتها، (فقدت مشروعيتها الأيديولوجية مع التغييرات التي رافقت ثورة 14 تموز 1958 فانتشرت مظاهر التمرد ضد الأوغوات والشيوخ عبر الهجرة من الريف إلى المدينة، وكان صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، والبدء بتوزيع الأراضي على فقراء وصغار الفلاحين، وتسلم السلطة من قوى وقفت من حيث المبدأ ضد الإقطاعيين وهيمنة الشايخ على الفلاحين أول ضربة جذرية تتلقاها العلاقات الإنتاجية المتخلفة شبه الإقطاعية في بلادنا واستمرت تقاوس نفوذ الإقطاع وكبار ملاك الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر في الفترة الأولى من سلطة حزب البعث في سدة الحكم في العراق، وتشريع قانوني الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 ورقم 90 لسنة 1975 الخاص بتنظيم الملكية الزراعية في كوردستان، وتنامي الموارد المالية للدولة⁽¹⁾، إلا أنه ولأسباب سياسية قامت السلطة نفسها منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي بإعماش هذه الولاءات البدئية من جديد، حيث تم تجميعها وتمويلها وتسلحها ضد الحركة الوطنية التحررية (قوات البيشمقرية)⁽²⁾. هذه الولاءات البدئية لم تكسر روابطها حتى بعد انتفاضة آذار 1991، بل لأجل الاستفادة منها في المنافسة الحزبية والاستحواذ على أغلبية أصوات الناخبين، قامت الأحزاب الكوردية "المتنفذة بالأخص" على توفير التسهيلات السياسية والقانونية والمالية للبقاء على تلك الولاءات وإعطاء رؤسائها والأسر المتنفذة فيها، والأقفاذ الطموحين، فرص الإنتعاش اجتماعياً، واقتصادياً، إلى أن استطاعت مع مرور السنوات ومن خلال الإنتفاع من مصادر التجارة والاستثمارات وتراكم رأس المال لديها، أن تعدل من نفسها وتتفاعل مع غيرها من مكونات المجتمع الكوردي القريبة منها في الطبقة لتتحول إلى طبقة اجتماعية

حصة كل شخص من الأراضي الزراعية بـ (300) دونم. خلق هذا نوع جديد من العلاقة مع الإقطاع (العلاقة) حيث يجمع ما مجموعه من الأراضي المملوكة للوحدة من حصة الأب والأبناء ليصبح ملكاً كبيراً، كما أن هؤلاء يترك أرضه كزراعة لأولاده بعد وفاته وينتقل إلى حصة الولاء ولجناء الأبناء يحصلون على حصصهم هم أيضاً وينتقل إلى ملكية العائلة وهكذا يوارثه.

(1) كمال سلام إبراهيم صطوخة العشائرية ودولة القسرون في العراق: الحوافر للشدن - العدد 2747، 2009/8/23، تم مراجعة الموقع في 2011/4/10

(2) البيشمقرية، تسمية بالكوردية وتعني (القتلى) تطلق على أولاد القوات المسلحة في حركة التحرر الوطني الكوردستاني أينما وجدت ونفذت.

جديدة، تمتد على ما ضلها من قيم ومعايير ثقافية قديمة، وما توارثه العصرية الاقتصادية. ففي الفترتين المتتاليتين حصلت هذه الولادات على فرصة كبيرة لحراك اجتماعي عمودي صاعد على الصعيد السياسية والاقتصادية تحولت إلى انتقال تصاعدي مستمر لحد الساعة.

(2) الطبقة شبه الإقطاع:

أشرنا سابقاً إلى حقيقة مفدها أن العشائر، أو القبائل كانت لها دور كبير في تشكل، واستقرار النظام الإقطاعي في كورديستان، ألا إن المجتمع الكورديستاني لم يكن أبداً مجتمعاً عشائرياً خالصاً، وإنما أوجد فيه مجتمع لأعشائري كذلك. فالمجتمعات اللاعشائرية من جانبها كان لها دور كبير في إقامة نظام آخر هو نظام شبه إقطاعي. من أهم سماته هو أن (ملاك الأراضي الزراعية لا يقيمون في قرىهم، بل يقيمون في المدن الكبرى ويعينون نواباً عنهم يشرفوا على الأعمال الزراعية ويراقبوا الزراع)⁽¹⁾ الذين كانوا يسكنون في القرى وهم في الغالب (زراع مستأجرون حسب نظام المحاسبة، ولا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتعون بها زراع المناطق العشائرية)⁽²⁾. هذه التشكيلة من طرية التقسيم الطبقي أوجدت تكوينين جديدين من لبن الطبقتين السابقتين. هما:

- (1) ملاكواراضي لا يقيمون في القرى ولا يعملون في الشأن الزراعي بشكل مباشر، وإنما يقيمون في المدن ويعملون في مجالات أخرى كالتجارة والعقارات وأعمال أخرى لا تثبت بصورة مباشرة بالنشاط الزراعي.
- (2) فلاحون خلافاً لفلاحي المناطق العشائرية، لا يمتلكون شيراً من الأرض التي يعملون فيها إنما هم مستأجرون (وأقرب ما يكونون إلى عمال زراعيين)⁽³⁾ حراكهم الاجتماعي محدود إلى درجة كبيرة وسعة الرقعة الاجتماعية لإنتقالهم التصاعدي ضيق جداً.

(1) خصبك، شاكور، كركاد، المصدر السابق، ص 398

(2) المصدر نفسه، ص 389

(3) المصدر نفسه، ص 399

(3) الحرفيون في الصناعات اليدوية:

جنباً إلى جنب النشاط الزراعي والرعي والبستنة، التي انتجت طبقة من الإقطاعيين، وطبقة من الفلاحين وتصنيفات إجتماعية أخرى من فئات قريبة من حيث طبيعتها وأحوالها إلى هذه الطبقة أو تلك، كانت الصناعات اليدوية القديمة متوفرة في كوردستان إلى درجة جعلت في حينه المنطقة الكوردية مكتفية بذاتها من الناحية الاقتصادية رغم عدم توفر المواصلات الملائمة والمطرق المعبدة⁽¹⁾.

كانت القرى الكوردية وحتى بداية القرن العشرين، مكتفية ذاتياً بالنسبة من حيث الملابس، والأغطية، والبساطه وأجزاء من الدار، وأدوات زراعية، وأدوات مطبخية.. (هذه المصنوعات كانت تصنع إما في البيوت أو على يد متخصصين إقتصاديين في القرية "أو القرية المجاورة"، وكانت الأقلية المسيحية واليهودية في كوردستان تمارس أغلب الحرف المتخصصة)⁽²⁾. وينقل لنا الرحالة والمستشرقين والباحثين من أمثال (براندت Brandt) و(ميجرسون A.B.soun) و(توماس بوا Thomas Bois 1900) و(ادمونز Admonz) و(نيكيتين) الكثير في مذكراتهم، وملاحظاتهم، أو دراساتهم عن الكورد حول إبداع هذا الشعب في الحرف والصناعات اليدوية. هذه الصناعات كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية، والكثير منها كانت تمارس في المدن والقصبات الكبيرة التي نشأت فيها منذ القدم صناعات يدوية فنية أصبحت من تقاليدنا العريقة)⁽³⁾. ولكن بشكل من الأشكال وكاستجابة موضوعية لطبيعة النشاط الإقتصادي السائد في تلك المرحلة فإن هذه الصناعات التي كانت تمارس في المدن، كانت مرتبطة أساساً بالنشاط الزراعي فتعد لها ما تحتاجها من أدوات ومستلزمات العمل. كما أنها كانت أمتداداً لها ومكملاً لها في تصنيع المنتجات الزراعية.. وتقوم بترتيب ما تحتاجها من (شق الصخور وبناء الجسور ومد الطرق

(1) الجارقلي، هادي رشيد، المصدر السابق، ص 37

(2) برونسن، مارتن فان، المصدر السابق، ص 56

(3) نيكيتين، باسلي، المصدر السابق، ص 104

عبر الجبال الوعرة، وصنع الرحي والطواحين⁽¹⁾ كما يشهد بها (هاملتون 1898 A.B.Hamilton - 1972) بذلك في منشوراته.

على الرغم من أن الحراك العمودي التصاعدي لهذه الفئة الاجتماعية داخل المهنة نفسها كان نادراً، ويقابله حراك عمودي هابط كبير حيث لم تبقى الكثير من هذه الحرف في المجتمع الكوردي وزالت عن الوجود. ولكن في الوقت نفسه إن تغير أبناء العوائل التي كانت تعمل في هذه الحرف لمهنة آبائهم وتوجههم إلى مهن أخرى لا تمت بصلة بتلك المهن الحرفية له مؤشرات إيجابية لصالح حراك اجتماعي عمودي صاعد.

(4) الطبقة البرجوازية:

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن الإنتاج الحربي والصناعات اليدوية كانت في منطقتها البدائية حيث كانت تمارس في القرى من قبل الفلاحين أنفسهم وبالأخص النساء من العوائل الفلاحية، فإن ممارسة هذه الحرف والصناعات اليدوية كانت بدائية من حيث الأدوات المستخدمة فيها، والعاملون فيها لا يتعدى أفراد العائلة الواحدة، إضافة إلى قلة منتوجاتها إلى درجة الإكتفاء الذاتي للعائلة فقط، وعدم استخدامها للتجارة، فإنها لم تكن تشكّل تقسيماً جديداً للعمل مختلف عن التقسيم السائد في النظام الإقطاعي، لذا لم تكن أساساً لتكوين طبقات أو فئات اجتماعية مختلفة عن السائد. ولكن بعد انتقال هذه الحرف والصناعات إلى المدن وتطور بعضها إلى درجة تشكّل شكل بدائي لمصانع تعمل فيها عدة أفراد العائلة، عمال آخرون أوجعت مجالاً جديداً للعملية الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية (اختلف فيه شكل التملك جزئياً عما كان عليه في الزراعة، فكان الحرفي صاحب وسائل إنتاجه الرئيسية وما ينتجها بواسطتها. أن هذا الواقع، إلى جانب التطور التجاري، قد هيأ

(1) فلتون، أي، لم. طريق في كردستان، ترجمة: جرجس هج الله دار نشر الطباعة والنشر، ط2، أربيل

الظروف المناسبة لتطوير الإنتاج البضاعي⁽¹⁾. وبحسب تعبير (ماكس فيبر) (فصل العمل المنزلي عن المؤسسة)⁽²⁾.. الذي يسموه قناد إلى إنتاج نوع آخر من الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع الكوردي كان الأساس لظهور طبقة برجوازية كوربية وطبقة عمالية كوربية.

عملية تشكل البرجوازية الكوردية اصطدمت منذ البداية بعدة عوامل وكانت السبب الرئيسي في الهطء في حركة تكوينها ونموها وتحولها إلى طبقة سائدة على ضرار الطبقة البرجوازية في أوروبا التي استطاعت أن تزيج كافة التكوينات الاجتماعية التي سبقتها وألفت بنية كافة العلاقات السابقة على المجتمع الرأسمالي. من أهم هذه العوامل هي:

- (1) إقتصاد كورويستان كان من نمط الإقتصاد الطبيعي، وهو بعد ذاته عاملاً من عوامل تخلف التجارة الداخلية⁽³⁾. فالإنتاج الزراعي ومعه الإنتاج الحربي والصناعي بشكل عام، كان إنتاجاً يلبي الإستهلاك الداخلي فقط. والذي لم يشجع على إيجاد تجارة زراعية وصناعية بين المدن والقرى في نطاق واسع يشمل كورويستان وخارجه. فلم تستوي بالتالي شرط (الريخ الناجم عن التبادل)⁽⁴⁾، ولم تؤدي إلى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم الرأسمال. وبسببه لم يؤدي إلى تشكل طبقة من التجار يتراكم عندهم تلك الكمية من رأس المال وتلك الرؤية والضرورة التي تقدرهم على ذلك التحول الجذري.
- (2) أن تدنى مستوى المعيشة أدى إلى تقليص القوة الشرائية إلى أدنى حد معروف في الإمبراطورية العثمانية، مما كان يعني تحجيد السوق المحلية وبالتالي عدم

(1) أحمد، كمال مطهر، المصدر السابق، ص 12

(2) فيبر، ماكس، الأغللق البروسنتالية وروح الرأسمالية ترجمه مصد علي ملك مركز الإمام القومي،

لبنان، دون تلويح الطبع، ص 9

(3) أمجد، فريد، المصدر السابق، ص 44

(4) المصدر نفسه، ص 7

ظهور أفاق تشجع الرأسمال الوطني المتراكم، الضعيف بالأساس، للتوجه نحو الإنتاج الصناعي⁽¹⁾.

(3) الدولة (الإمبراطورية العثمانية والإيرانية) كانت محتكرة للتجارة الخارجية⁽²⁾. وبسببها لم تتوفر في كوردستان الفرص الحقيقية والمستقلة لتجارة خارجية تقوم بها تجار كورد، تؤدي لطورها التراكمي إلى تحويل الرأسمال التجاري لديهم إلى رأسمال صناعي تخلق طبقة جديدة مغايرة كلياً في نشاطها وعلاقاتها وأدوات إنتاجها عن سابقتها.

(4) موقع كوردستان، موقع جغرافي - اقتصادي مهم يقع في مركز الشرق الأوسط والأدنى، كان يربط بين القفقاس من جانب والخليج من جانب آخر، إضافة إلى ريعه بين آسيا وأوروبا. هذا الموقع كان عاملاً مهماً لنمو التجارة الخارجية والعلاقة مع السوق العالمي وتكون طبقة من التجار الكورد، ولكن يحكم سلطة الدول الحاكمة في المنطقة، فقد استولى التجار الترك والفرس والروس والأرمن على هذه التجارة وما ترتبط بها من علاقات عالمية، فكان هؤلاء التجار يشترون المنتجات المحلية من التجار الكورد الصغار، أو يشترونها مباشرة من المنتجين عن طريق وكلائهم ويوصلونها إلى الأسواق العالمية. كما أن التجار الكورد لم يكونوا يقومون بعملية استيراد المنتجات الأجنبية بشكل مباشر⁽³⁾. بمعنى آخر إن عملية الإستيراد والتصدير لم تكن كوردية خالصة وإن التجار الكورد كانوا وسطاء صغار فيها.

(5) إضافة إلى محدودية دور المواصل الداخلية الصرفة في تشكل طبقة برجوازية متحركة في المجتمع الكوردي، فإن الإنتاج الحربي والصناعي في كوردستان قد (تعرض بصورة خطيرة تحت ضغط الهيمنة الأجنبية بحيث شلها من الصعب

(1) أحمد، كمال منظر، الطبقة العاملة العراقية. فكر وفيلك التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981، ص 21

(2) أمجد، فريد، المصدر السابق ص 43

(3) قاسم، عبدالحمن، كورد و كوردستان، ده كوراني: عبد الله حسن، زاهد، جيلخانه، روزنه لات، ده ولير، 2007، ص 126

جداً أن ينتقل أي حق من حقله إلى مستوى الإنتاج المانيفاكتوري على غرار ما حدث في أوروبا⁽¹⁾.

(6) في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر أثرت تطور الرأسمالية الصناعية ونفوذ دول أوروبا على كل من الدولة العثمانية والإيرانية وأجبرتها على الإستسلام وتحويل الدولتين إلى أسواق تصريف منتوجاتها الصناعية ومصدراً مهماً للمواد الأولية. ولكن على الرغم من أن كبار الرأسماليين الأجانب هم الذين كان ييدهم زمام اقتصاد وسياسة الدولتين، لكنهم لم يقوموا بإلغاء العلاقات الإقطاعية وتحويلها إلى علاقات رأسمالية⁽²⁾. بل بقوا على تلك العلاقات البنيوية التقليدية وبسببها لم تكون طبقة جديدة قائمة على العلاقات الرأسمالية في المجتمع الكوردي على شاكله التي تكونت في أوروبا.

(7) الرأسمالية الكولونيالية من خلال احتلالها لدول المنطقة وما كانت تطلبه من مواد خام ومنتوجات زراعية وحيوانية أولية لأدامة الصناعة في بلدانها. إضافة إلى ما جاءت بها من حوافز اقتصادية تؤدي إلى الثراء السريع، ومع تطور التبادل البخامي - النقدي دفعت بالانقطاع الكوردي إلى الإستيلاء على أراضي الفلاحين عشوة وهراً (بشكل أكثر جنوني)⁽³⁾. فاصبحوا يمتلكون مشات من القرى ومساحات هامة من الأراضي يزرعون فيها ما تحتاجه الأسواق العالمية وما تطلبه المصنعات من مواد ومنتوجات أولية، مما أدى إلى تردّي وضع الفلاحين، يجبرهم إستغلال الإقطاعي المتزايد على أن يعملوا في أي ظرف كان أو يرحلوا هم وأسرهم تاريخين القرية متوجهين إلى المدن بحثاً عن العمل في ظروف كئيبية ومختلفة عليهم. والمصير المحتوم هو إما أن يرضوا بأي عمل يحصلون عليه ويكون عادة بأبخس الأجر ولعاعات طويلة (يبدأ عادة مع

(1) أحمد، كمال حنظل، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، المصدر السابق، ص 33

(2) شملوني، حنظل، المصدر السابق، ص 50

(3) أسعد، فريد، المصدر السابق، ص 45

شروق الشمس وينتهي بغروبها، وأحياناً حتى بعده⁽¹⁾ وكثيراً ما يجبرهم انقصر على أن يذهبوا بالنساء والأطفال كذلك إلى سوق العمل لتتحول الأسرة بأكملها إلى عمال موسمين، أو يكون مصيرهم الانضمام إلى جيش من العاطلين عن العمل، أميين، غير ماهرين، يكونون العناصر الأساسية لبروليتاريا رثة تتجسد أوضاعها في (كتلة من الناس الفردية المنصورة، تمنع تبلور مصالح مشتركة في حركة اجتماعية منظمة)⁽²⁾ لا يدخل في عملية تكون طبقات جديدة منتجة بأي حال من الأحوال ولا تتحرك عمودياً ضمن تشكلات جديدة مبنية، بل تهبط إلى القعر الفقير باستمرار.

(8) الرأسمالية الكولونيالية وضعت جل طاقاتها الفنية والتكنولوجية الحديثة واستثمرت معظم أموالها ونشاطها الإقتصادي في حقل النفط الذي اكتشفته في العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا وحيث (تقع معظم حقول النفط في هذه البلدان في المناطق الكوردية)⁽³⁾. ليتحول هذا المجال إلى موبويل ضخمة متعددة الأوجه ترتبط أوضاعها في شبكة كبيرة من العمل والإختصاصات في التنقيب والإستخراج والتصفية والتصدير ومد شبكة طرق جديدة وتطوير وسائل النقل والشحن ومشاريع سكك الحديد وتنشيط الثواني وغيرها، وكانت البرجوازية الكوردية وحتى البرجوازية العربية والتركية والإيرانية لا تعرف عنها شيء (لذا لم يكن من السهل على أصحاب المال الوطني المجازفة بالنزول إلى ميدان جديد غير مضمون)⁽⁴⁾ والإستعمار يحد ذاتها لم تكن تريد أن يعرف الهؤلاء شيئاً عن هذا المجال الحيوي ولا يحفزهم على المجازفة في مضماره، ليبقى هو محتكراً أياً، متحكماً به، ومستفيداً منه، إقتصادياً وسياسياً، وتستخدمها كع أداة فعال لربط كل الهؤلاء بحركتها ومصالحها.

(1) أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، المصدر السابق، ص 29

(2) نصر سليم وكلود دوير، المصدر السابق، ص 283-284

(3) فضل علي، حليل، المصدر السابق، ص 26

(4) مكش من (أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية، المصدر السابق، ص 21) مع إعتبار، حيث أن

الكاتب يشير إلى (أصحاب الرأسمال العراقي).

هذه الأسباب كانت وراء التباطؤ في حركة تكون الطبقة البرجوازية الكوردية والطبقة العمالية الكوردية ودرجة نمو الاثنين معاً، لكنها لم تقف عائقاً أمام تشكيلهما، بل إن الكولونيالية والإفتراس على الأسواق العالمية بالأخص، أدت إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية كبيرة، ساعدت بشكل أو بآخر في تكوين الطبقة البرجوازية الكوردية والعمالية الكوردية. كما أنها كانت وراء تطور الهمما اللاحقة. ولكن من جانب آخر صبغت الكولونيالية، البرجوازية الكوردية بسمات خاصة، تختلف عن سمات، وخصائص البرجوازية الأوروبية التي تتسم بصفات رأسمالية صرفة. فالبرجوازية الكوردية التي واجهت منذ تشكيلها حيزاً إقتصادياً ضيقاً غير معروف علمياً وعملياً من قبلها، يتحرك داخلها منافسون كبار من برجوازي القوميات المتسلطة في النواحي التي تحتل كوردستان من جانب، ومن جانب آخر منافسون من أوروبا المتطورة والمتقدمة على كل الصعد، أجبرتها على أن تتكلم على الأتني، وأن تتحول إلى تابع لها تتأثر بها دون أن تؤثر فيها. كما أنها أجبرت على الابتعاد، بشكل أو بآخر، عن العمل المباشر والوليسي في المدن. وإن تقوم باستثمار أموالها في القرى وفي النشاط الزراعي والرعي بشكل عام، أي (أن الرأسمالية الكوردية تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي، وليس على حساب الصناعة)⁽¹⁾. وهذه غيرت منذ البداية من طبيعة هذه الطبقة ووزنها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، إضافة إلى الوعي والثقافة، التي تميزها عن سابقاتها لتشكيل نمط وأسلوب حياة خاصة بها، فتحوّلت إلى ما يمكننا تسميتها بـ (البرجوازية القروية)⁽²⁾. كما إنها من جانبها أنتجت طبقة عمالية كوردية من طينتها، تطورت منذ البداية على حساب الإقتصاد القروي أيضاً، وليس على حساب الصناعة.

أن السمات الظاهرة في التطور التاريخي، لذلك المقطع من تاريخ كوردستان هي تطور رأسمالي، ولكن في جوهرها باقية على العلاقات الإقطاعية، وثقافة الإقطاع، وتقاليد وأعرافه ومعايير الإجماعية. ففئات المكانة القليلة، مثل

(1) شملزي، عزيز، المصدر السابق، ص 84

(2) المصدر نفسه، ص 85

الضيوع، وزعماء القبائل تكيفوا مع المتغيرات الجديدة وتحولوا إلى طبقات اجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض، ورأس المال التجاري كما يصفها (حنا بطاطو 1926-2000) في الكتاب الأول من عمله "العراق"، ولكن دون أن يقطعوا جذور ارتباطاتهم العلاقاتية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذا من جانب ومن جانب آخر، ينطبق نفس المنطق على العمال المنحصرين أساساً من الطبقة الفلاحية التي هاجرت النشاط الزراعي والرعي وتوجهت إلى المدن لتعمل في مجالات اقتصادية جديدة كلياً وتتعامل مع الآلات الحديثة والمكانن، دون أن تقطع جذور ارتباطاته القروية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف، وسلوك، وأسلوب حياة حتى دون أن يقطع أوصال ارتباطاته والتزاماته العشائرية وتبعيته إلى شيخه ورئيس قبيلته.

بما أن طبيعة الإقتصاد الكورديستاني بشكل عام كانت وما تزال من النمط غير الموحد وهي مقسمة على أربعة دويل، حيث أن الحدود السياسية للدول الأربع لم تقسم أرض كوردستان إلى أربعة أجزاء فحسب وإنما قسمت إقتصادها كذلك. وبسبب هذا التقسيم بات إقتصاد كل جزء مختلفاً عن باقي الأجزاء، ويرتكز على إقتصاد البلد الذي الحق به، وإقتصاد هذه البلدان مربوط بإقتصاد بلدان أخرى وبالأخص البلدان الاستعمارية⁽¹⁾. إذن فإن إقتصاد كوردستان مربوط هو كذلك بهذه البلدان الاستعمارية. وهذا يقودنا إلى حالة يمكن من خلالها أن تطبق على كوردستان نظرية (سمير أمين 1931) حول (المركز والمحيط)⁽²⁾، ونستنتج بأن كوردستان بحكم تقسيمها وإلحاق كل قسم منها بدولة هي بالأساس محيطية في التوسع الرأسمالي العالمي القائم بالفعل، فإن كوردستان تقع في هامش نصف محيطية وإنها تابعة لدول تابعة أصلاً للمركز الرأسمالي العالمي القائم بالفعل. أو كما يقول (برونسن)، (أصبحت كوردستان تعتمد اعتماداً قوياً على مراكز الدول

(1) لفسار، د. حنان حسن، المصدر السابق، ص 103

(2) أمين، سمير، بعض قضايا المشرق، دار الفارابي، ط 1، 1990، بيروت، ص 8-9

التي ضمتها، ومن خلالها على المراكز الصناعية في العالم⁽¹⁾. وهي العلاقة الترابعية المستمرة لحد السامة والتي تلون بألوانها سمات البرجوازية الكوردية كمنطقة إجتماعية تشكلت واستطاعت أن تستمر بما جعلها من خصائص، أهمها الوعي الطبقي، وثقافته، التي تتلون بثقافة الطبقة البرجوازية من القومية الحاكمة في المركز، الذي يتبعها. فالبرجوازي الكوردي في إيران يختلف عن الذي في العراق، وكليةما يختلفان عن الذي في تركيا. على أن البرجوازية الكوردية في كل أجزاء كوردستان، تتماثل في ثلاث نقاط محورية مع طبيعة هذه الطبقة أينما وجدت في العالم: أولاً، أنها اوجدت معها طبقة العمال. وثانياً، طبيعة إنفتاحها على الحراك الإجتماعي العمودي، وعدم إنغلاقها أمام انتقال الأفراد، والجماعات من طبقة أدنى إلى طبقة أعلى في المجتمع الكوردي. وثالثاً، خلقها للظروف التي تؤدي حتماً إلى الحراك الأفقي، وبالأخص الهجرات الفرعية والجماعية من القرى إلى المدن ومن مدن إلى أخرى توفر فرص أحسن للعمل، والحصول على مستلزمات أفضل للحياة. إضافة إلى الانتقال بين البلدان على المستوى الإقليمي والعالمي بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحياة.

(5) طبقة العمال:

أما بخصوص ظهور الطبقة العاملة في كوردستان الجنوبية فإن ما استنتجته (كمال أحمد مظهر) من ميلاد الطبقة العاملة العراقية، يتفق في مقارباتها النظرية مع ما يمكن أن يستنتج حول ميلاد الطبقة العاملة الكوردستانية. فالطبقة العاملة في إقليم كوردستان التي تكونت بفعل عوامل متشابهة لتتي تكونت فيها البرجوازية الكوردية إلى حد كبير، جاء ميلادها (عسيراً، ومتأخراً حسب جميع المقاييس. فقد برزت كقوة ضعيفة في الكيان إجتماعي... ولم تفقد معظم العمال في هذه المرحلة صلتهم بالريف بل بالعكس من ذلك إتخذوا العمل في المشاريع الجديدة وسيلة للحيلولة دون الإنهيار النهائي لإقتصادهم

(1) برونن، مارتن فان، المصدر السابق ص 59-60

الزراعي في ظروف اشتداد الإستغلال الإقطاعي. ومن هنا كان العمال المؤقتون، أو الموسميون يؤلفون الجلب الأكبر من أفراد الطبقة الجديدة، مما أخرج تكون وعي العمال الطبقي، والسياسي، وهو في تلك الفترة، بل على التكوين النفسي لعظمهم، والذي كان أقرب إلى نفسية الفلاح منها إلى نفسية العامل، وذلك لعدم ارتباطهم النهائي بالآلة⁽¹⁾. هنا لابد أن نسترجع ما سماه ماركس - بلغة هيغل - تشكل (الطبقة بذاتها) أما عملية تبلور طبقة ما في كيان اجتماعي مستقر نسبياً، ومحدد بدقة، وواع سياسياً، أي في "حقيقة لذاتها" فهي عملية هجيدة التعقيد بالطبع وتعتمد على توافق ملموس في الظروف⁽²⁾، تلك الظروف التي لم تتشكل في إقليم كوردستان، لأن الإقليم بحد ذاته لم يتطور له كيان، ولم تجد له استقراراً نسبياً منذ أن الحق بالدولة العراقية الحديثة.

النشاط الإقتصادي الصناعي في إقليم كوردستان، الذي تدور دلالته بالإنفاكتورة والآلات كان ولا يزال إلى حد كبير مرتبط بمثله في العراق الذي لم يشهد تطوراً طبقياً وملحوظاً. كما أنه ومنذ قيام الجمهورية العراقية، أصبح جزءاً من القطاع العام الذي تديره الحكومة وهي حرمت عن قصد إقليم كوردستان منه إلى أقصى درجة. (في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي كان التخلف الإقتصادي السمة الأساسية لكوردستان، وبالأخص في المجال الصناعي، مما حدا بالصناعات النفطية لم تكن في البلد منشآت صناعية كبيرة تنكسر. ونتيجة لذلك لم تتكون الظروف، والشروط لتطور الطبقة العاملة وبموجبها، إضافة إلى الطبقة البرجوازية الوطنية)⁽³⁾.

(1) أحمد، كمال مطهر، طبقة العمالة العراقية، لمصدر السابق، ص 34

(2) بطاطر، حنا، لمصدر السابق، ص 26

(3) شاورس، ديلر اسماعيل، التركيبة الاجتماعية لكوردستان العراق في الستينات، مجلة مه لله ري براه تسي،

ص 174 (مقتطفة فكرية)

إن إقليم كوردستان الذي يقع في المنطقة الجغرافية المعروفة بـ (الحزام النفطي)⁽¹⁾ تنتشر قبله الغنية في كركوك وخانقين ورمار ومناطق أخرى في أربيل والسليمانية ودهوك تم استكشافها مؤخراً و(بلغ مجموع الإنتاج النفطي فيه، في العام 1979 حوالي 102 مليون طن وبمعدل يومي يصل إلى 2 مليون برميل، أي ما يعادل أكثر من 50% من مجموع الإنتاج في العراق.. ومن حيث كمية الإحتياطي النفطي الموجود في الإقليم فهناك 28.9 مليار برميل من الإحتياطي المؤكد وجوده)⁽²⁾. هذا الإقليم الذي لم يشهد إلا القليل من المنشآت الصناعية الكبيرة وحتى المتوسطة. فأنسبت العنقية بوجود عدد هائل من الكادحين والأيدي العاملة المهاجرة التي تبيع قوة عمله بشكل يومي، ولم يتبلور المناخ الصناعي الحقيقي إلا لتشكل الحد الأدنى من القوى العاملة في المجال الصناعي، مثال على ذلك (في بداية الستينيات كان عدد العمال في المنشآت الصناعية الكبيرة في كوردستان، ما هذا المنشآت النفطية فقط 8262 شخصاً والذي يعادل 12.2% من العمال في القطاعات الصناعية العراقية)⁽³⁾. وفي عام 1976 لم يتجاوز عدد المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام (20) منشأة. لكنها زادت وصولاً إلى سنة 1980 حيث بدأت الحرب العراقية الإيرانية وبعدها بدأت العد التنازلي للمنشآت إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها في منتصف الثمانينات... (استطاعت هذه المنشآت توفير فرص العمل لـ 8822) مشتغلاً فقط عام 1987) في عموم إقليم كوردستان.

أما المنشآت التابعة للقطاع الخاص، فإنها شهدت تطوراً منذ 1976 ونهاية 1980 وبعدها بدأت بالتناقص متأثرة بظروف الحرب (بعد أن كانت 34 منشأة عام 1976 بلغت 50 منشأة عام 1979 وتناقص عددها بعد ذلك إلى أن وصل أدنى حد لها عام 1984 وهي 21 منشأة...) في عموم إقليم كوردستان، ولكن يجب أن لا تأخذنا هذه الأرقام، التي تعبر عن عدد المنشآت إلى تصور كمي ضخم من عدد

(1) غنمي، يوزار، العراق النفطي في كوردستان، موقع حكومة إقليم كوردستان Krg.org.

(2) الهولنجي، موكوت محسن، خنجر، المصدر السابق، ص 33.

(3) شاويش، دليز اسماعيل، المصدر السابق، ص 174.

العاملين فيها. بل بالعكس فإن ما كانت تمتاز بها هذه المنشآت هي قلة استخدامها للمشتغلين حيث (بلغ عدد المشتغلين في عام 1987 (415) عاملاً أي بمعدل (12) عامل لكل منشأة) في الإقليم عموماً. والمنشآت الصناعية الصغيرة كانت تتصف بضعف استخدامها للمشتغلين من الأساس (حيث لم تتجاوز معدل 2 عامل في المنشأة في أحسن الأحوال، وهذا يدل على صغر هذه الوحدات الصناعية وكونها في الحقيقة عبارة عن ورش يديرها صاحب المحل بنفسه أو بمساعدة عامل أو اثنين)⁽¹⁾.

ومنذ تأسيس الجمهورية العراقية وقبلها وصولاً إلى 2003 لم يتجاوز هذا النشاط الصناعي التابع للقطاع العام، الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الإنشائية. علماً بأنه حسب التعداد السكاني العام في 1987، كان عدد سكان في المحافظات الثلاث التي كانت تسميها الحكومة "منطقة الحكم الذاتي" (1977982) نسمة، (850) ألف منها ضمن حدود الفئة العمرية 15-65 سنة، والذين يمثلون قوة العمل (يعمل 18562 منهم فقط في مجال الصناعة وهم يمثلون نسبة 2% من القوى العاملة)⁽²⁾.

النشاط الاقتصادي الصناعي العام والخاص تعرض إلى تسعة كبيرة بعد انتفاضة آذار 1991. حيث واجه الإقليم حصاراً مزدوجاً، الحصار الاقتصادي الدولي وحصار سلطة حزب البعث الحاكمة في العراق، إضافة إلى إسقاط الحكومة للعملة العراقية القديمة وصكها لعملة جديدة لم تشمل محافظات الإقليم بها. فتوالت الجزء الأكبر من تلك المامل من الممل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى من المصانع التابعة للقطاع العام، حيث خصصت خلال فترة (1997-2008) من مجموع (20) معمل (13) منها (توزعت مابين الصناعات الغذائية (7)

(1) حسن، لوزاد محمد، واقع وأفاق التنمية الصناعية في منطقة كركستان لحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدمة في مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992، ص 71-83
(2) شراف، محمد، علم إجتاع الفئات الإجتماعية مدخل التحليل الطبقي، المجتمع الكوردي (دراسة باللغة الكوردية-غير منشورة) ص 281

معامل والإنتاجية (3) معامل والأبسية (3) معامل⁽¹⁾. كما تعرض القطاع الصناعي الخاص في الفترة من (1991-1998) إلى تراجع كبير. (ففي أبريل كان هناك أحد عام 1991 (919) معملاً ومصنعاً، لم يبقَ منه عام 1998 إلا (503) معملاً. وفي السليمانية لم يبقَ من مجموع (193) معملاً إلا (54). أما في دهوك فبقي (50) معملاً من مجموع (129) معمل. بمعنى آخر توقفت (624) معمل ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كردستان خلال تلك الفترة⁽²⁾.

هذه الأرقام والمعطيات التي ترسم الصورة الحقيقية للفترة منذ إلحاق العراق بالدولة العراقية إلى 2003، تفيد بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تلبوا لأرضية للحراك الاجتماعي من حيث العمل والمهنة والدخل وأسلوب الحياة والحصول على فرص الحياة والإرتقاء كانت شدة جداً ومعرضة على الدوام إلى انتكاسات تؤدي بالنتيجة إلى محصلة سلبية وإلى حراك هابط يعرض حياة الكثيرين إلى الهلاك والتهوُّط بهم إلى مستوى البروليتاريا الرثة ليشكلوا جيشاً من العاطلين من العمل والفئات الاجتماعية المهمشة. إلا أنه في الفترة الزمنية ما بعد 2003 يمكننا أن نرصد بعض مؤشرات إيجابية في التوضع الاقتصادي من خلال حركة تنمية (أتى على نكورها في مبحث آخر) لها أثر كبير في تغيير هذه الحالة المشقة لصالح واقع جديد تساعد على حراك عمودي مساعد للفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الكوردي في إقليم كردستان.

6) طبقة الفئات المتدسجة،

بعد سبعين عاماً من السيطرة المركزية، ومع إصحاب كل مؤسسات الحكومة، وسلطة حزب البعث من كردستان بعد انتفاضة آذار 1991 توفرت بعض

(1) للفر: احمد اسماعيل، تحليل تجارب دولية مختارة في العمق مع التركيز على تحليل وتقييم صلاحيات خصخصة القطاع الصناعي في إقليم كردستان - العراق لمدة (1997-2008)، رسالة ماجستير، مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية (أيار 2009)، ص 39

(2) ثنائي، مصدر، المصدر السابق، ص 283

المستلزمات للشروع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الإقليم. وتمكنت القوى السياسية الكوردية الحاكمة الاستفادة النسبية من تلك الظروف، وعلى الرغم من الصراعات والنزاعات المسلحة التي دامت فترة غير قصيرة (فإن هذا التطور وعمليات البناء والتعمير الخاصة لم تكن منظمة، بل كانت عفوية ولم تسهم بشكل ملموس في إرساء دعائم أساسية لعملية التنمية المنشودة وتعجيل الخلاص من تركيبة الماضي الثقيلة⁽¹⁾). لعل السبب في ذلك يعزى إلى أن الانتفاضة الشعبية كانت ثورة بالمعنى السياسي، تهدف إلى تشكيل كيان سياسي للإقليم، ولكنها (من الناحية الاجتماعية تركت الكثير على حاله السابقة)⁽²⁾. فالثورة الكوردية في إقليم كوردستان - العراق، تجسدت في حركة وطنية تحريرية ساهمت فيها مختلف الطبقات والفراخ الاجتماعية والبرجوازية أحد عناصرها ومكوناتها، لتشكل بمجموعها وهي الثورة وبرنامجها وأفاق عملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي بهذا المعنى لم تكن ثورة تعودها البرجوازية، لتقتلع الإقطاعية من جذورها وتعمل على قطيعة تاريخية مع سابقتها من حيث نوع النشاط الاقتصادي وعلاقاتها الإنتاجية، ومن ثم تنخرط في التوسع الرأسمالية فتقبل في نهاية الأمر موقعها في هذا النظام كما يقول (سمير أمين). هذا لأن هذه الطبقة التي يصفها (ماركس) بلتها (لعبت في التاريخ دوراً ثورياً للغاية... وإنما لا تعيش إلا إذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الإنتاج، وبالتالي على علاقات الإنتاج، أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها)⁽³⁾، وتخلق تقيضها الطبقي (الطبقة العاملة). لم تشكل هذه الطبقة في كوردستان بذلك المعنى أبداً، وإن البرجوازية والبروليتاريا كونهما مفاهيم تلد من رحم الرأسمالية. والرأسمالية التي تعني بحسب تعبير (ماكس فيبر)، (التنظيم العقلاني للعمل الحر)⁽⁴⁾ لم تجد لها فرصة التشكل الحقيقي في المجتمع الكوردي؛ لذا من الطبيعي وفي غياب ذلك المشروع

(1) حبيب، كاظم ود. جسر حد الفتي، مشروع حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كوردستان

- العراق. نشرت بتاريخ 2008/3/22 على الموقع: www.pukmedia.com

(2) صبحان نافع وشام دودماندر السابق، من 261

(3) ماركس والنطس، مفكرات، المصدر السابق (البيان الشيوعي) من 50

(4) فيبر، ماكس، مصدر السابق، من 9

الذي ينظم العمل الحر (الراسمالية)، أن لا يوجد في المجتمع الكوردي البرجوازي، والبروليتاري كطبقات "كالتدي موجود في المجتمعات الأوروبية". ولكن في المقابل يمكننا رصد عوامل سياسية واقتصادية أدت إلى ظهور فئات وطبقات بخصوصيات مقاربة حيث أنه في فترة ما بعد الإنتفاضة، كانت ترسل إلى الإقليم مساعدات انسانية كثيرة تركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها نحو إعادة بناء القرى المدمرة، وتأهيل الزراعة لأغراض العيشة. ولكن خصخصة الزراعة وتجزيرها في الثمانينات من القرن الماضي، مقترنين باستمرار الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في استيراد المواد الغذائية المدعومة، جعلت من المستبعد أن تتكامل هذه المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل الزراعة بالنجاح⁽¹⁾. أي بمعنى آخر لم تتكامل هذه الجهود والأموال المصروفة بالنجاح في فتح آفاق حراك اجتماعي على صعيدين: الأول، إعادة المهجرين والمرحلين والمهاجرين، إلى قراهم والبدء من جديد بالفلاحة والنشاط الزراعي. أما الصعيد الثاني هو: إيجاد فرص عمل للهؤلاء الذين كانوا يشكلون الأعداد الغفيرة من العاطلين على العمل. وبما أن الأقل بكثير من مشاريع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تلك الفترة كانت المشاريع الرامية إلى توفير فرص عمل، وتوليد دخل في المدن، فإن الأزمة الاقتصادية كانت تتفاقم بأطراف، ونتيجة للعقوبات الدولية والحصار الذي فرضته سلطة حزب البعث الحاكمة على إقليم كوردستان، أصيبت المناعة والنشاط الصناعي بشكل عام بأضرار فادحة، وتعين على العمال والمصانع الحكومية والأهلية أن تخفض إنتاجها أو تتوقف من الإنتاج، وعليه تشكل (بروليتاريا مبنية واسعة من العاطلين وذوي المداخيل المحدودة. ولكن فقراء المدن الجدد لم يكونوا كلهم ينتمون إلى الطبقة العاملة، بل كثير منهم موظفين لم تكن رواتبهم تكفي لسد تكاليف المعيشية الأساسية⁽²⁾). وتخطت من ذلك نتيجتان، أولهما، الحد من الحراك العمودي المساعد وتسريع عملية حراك هابط لجميع الطبقات والفئات الاجتماعية وبالأخص العمال، والفلاحين، والفئات الوسطى، والثانية، إلتعاض (الإقتصاد غير

(1) عبدالجبار فلاح رشام دار، المصدر السابق، ص 262

(2) للمصدر نفسه، ص 263

النظامي، فانتشر الباعة المتجولون بأعداد كبيرة في المدن. ولجأ كثيرون إلى بيع اثاثهم أو ممتلكات أخرى لتخير معيشتهم، وقام البعض حتى بهدم بيوتهم وإعادة بيع مواد البناء⁽¹⁾، أي بدأ يظهر أكثر من ذي ملحق تغير سلبي وهابط في أسلوب الحياة عند الأكثرية الساحقة من المجتمع الكوردستاني. كما يمكننا أن نرصد جانب آخر من التغير الاجتماعي في هذه الفترة العنصرية التي إسمت بانشطه إقتصادية غير نظامية، منها بشكل خاص تهريب بضائع مختلفة إلى إيران وتركيا والعراق من المشروبات الكحولية والسجائر وصولاً إلى تهريب مكلان المعامل والمصانع من القطاع العام وقطع أسلاك وأعمدة شبكات توزيع الكهرباء وتهريبها إلى دول الجوار. (كان المنتفع الرئيس من هذا النوع من النشاط التجاري مجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين على حماية تجارتهم باستخدام الشبكات الحزبية والميليشيات في أحيان كثيرة)⁽²⁾. وكان هذا الهدايا الأولى للزواج بين الحزب والتجارة، بين العمل الحزبي والأنشطة التجارية وغيرها.

هذا النشاط وغيره من أنشطة التهريب أدى إلى ظهور حراك اجتماعي عمودي صاعده، وتكن غير طبيعي وغير منتظم بسياق اجتماعي - إقتصادي وبأليات اجتماعية - إقتصادية ذات نفع عام تتجلى نتائجها الأيجابية في حركة تقدم المجتمع وانفتاحه الاجتماعي ووضع الحجر الأساس في بناء العدالة الاجتماعية. ظهرت إلى الوجود فئة اجتماعية طفيلية منفلة لا تعرف أية قيمة اجتماعية غير الألتفاع السريع والأثراء المفرط تستغل موقعها الحزبي والرسمي وشبكات ملاقاتها مع الأحزاب المنتفذة، وأصحاب النفوذ في حكومة إقليم كوردستان لإدامة تجارتها وأنشطته التي تدور عليه بالأرباح الخيالية. تتضمن هذه الفئة رجال أعمال وزعماء قبائل و"مستشارون" مكلانوا قادرين على توظيف الأزمة الإقتصادية والسياسية لصالحهم. ففي أعقاب الألتفاف صبر عفو عن هؤلاء المستشارين، فتمكن البعض منهم الأحتفاظ بأنشطته الإقتصادية من التجارة والمقاولات وغيرها، كما استطاع

(1) حد الجبار، الفخ وحلم لورد، المصدر السابق، ص 263

(2) المصدر نفسه ص 264

أن يحتفظ بمكانته الاجتماعية من خلال انضمامه إلى واحدة من الأحزاب المتنافسة، وهذه الأحزاب من جانبها، سهلت لهؤلاء الاحتفاظ بقوانينهم المسلحة أيضاً تحسباً إلى ما تقول (إليه المخالفة السياسية على خلفية الصراعات المتراكمة، ونتيجة لذلك برز هؤلاء مرة أخرى، وفي ظرف سياسي-اقتصادي جديد، كمكونات اجتماعية تجمع السلطة القبلية مع سلطة المال، وسلطة السلاح، لتؤدي وظائف اقتصادية تقليدية - جديدة تغلفها وظيفة سياسية- عسكرية جديدة، وفي أثناء الاقتتال الداخلي^(٩)، برز المستشارون وغيرهم (بوصفهم أمراء حرب محليين، في الريف والمدن على حد سواء)^(١٠) مستفيدين من هذا الظرف ليتاجروا بالحروب ومستلزمات إدامتها، والإلتفاف من حاجة الناس إلى الضروريات المعيشية، فأحتكروا السوق وتلاعبوا بأسعار السلع، وسيطروا على سعر صرف العملة... الخ. محققين بذلك حراك عمودي صاعد متفعل وسريع ذات طابع طفيلي المستفيد الوحيد منه كانوا هم ومن معهم من فئة اجتماعية ضئيلة.

وبعد هذه الحقبة من تاريخ كوردستان الجنوبية، عاد هؤلاء ليستفيدوا من الظرف الجديد الذي خلقه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة "لنقطة مقابل الفداء" الذي بدأ تنفيذه تدريجياً في ربيع 1997، والذي تزامن تقريباً مع بدايات ظهور بوادر وقف للاقتتال الداخلي.

(٩) عدد من التعديلات رفقت الأتعيلات والأعراف بنتائجها كانت ورام تشكل أول حكومة لأقليم كوردستان والمبنية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود بارزاني والأحزاب الوطنية الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني. هذه الحكومة واجهت مشاكل جمة وتحديات كثيرة وجديدة لم تختبرها الأحزاب الكوردستانية من قبل، ومعوقات وقت العملية السياسية والاقتصادية نتيجة من عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى بروز خلافات الخلاف حول فهم القوى السياسية للسلطة ومولدها وأشكال تنظيمها ولاحد من التنازلات عليها لتسليم المصلحت المزعومة للنيقطة ومنها ظهرت بوادر الصراع على السلطة وكانت قائمة لتنتهي لتدلاع اقتتال داخلي بين الحزبين في آذار/ مايو 1994، استمرت أربعة سنوات إلى أن قامت الولايات المتحدة بالفاة ومساعدة بين الحزبين والأشراف على توقيع اتفاقية وقف نهائي لإطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل حل الخلافات بين الطرفين. وقع زعيموا الحزبين هذا الاتفاق الذي سميت باتفاق واشنطن في كانون/ سبتمبر 1998، لهذا منه مرحلة جديدة تبدأ من صليبة تطبيع الوضع ومن ثم إعادة العمل البرلمان وصولاً إلى توحيد الأذنين الذين قاموا بالفاة كل في منطقة تولد، في حكومة إقليم كوردستان.

(1) عبدالمجيد، الملح وعظام دود، المصدر السابق، ص 273

إن تطبيق البرنامج المذكور قد خفف بدرجة كبيرة من معاناة السكان من جهة، وانتفع منه الموظفون، والي بعض من زعماء القبائل أيضاً ليستثمروا الفرصة الجديدة (بالعودة إلى نشاطهم الاقتصادي الريفي الذي كانوا يزاوونته في الثمانينات، وهو المقاولات، وعلى الفرار أنفسهم تحولت منظمات أهلية محلية "حزبية" سابقة إلى شركات مقاولات خاصة)⁽¹⁾. ليتحولوا بذلك إلى نواة فئة إجتماعية اندمجت مع فئات أخرى محصنة بالأحزاب المتنافسة، لتشكل طبقة إجتماعية متنفذة تحتكر إلى حد كبير الحياة الاقتصادية والسياسية معاً من خلال التزاوج بينهما وصيد بكل الفرص بشكل شرعي أو غير شرعي لحراك عمودي صاعد سريع. كما شهد النصف الثاني من التسعينات إلتعاشاً حقيقياً في حركة الأعمار وإعادة الأعمار وخلق فرص جديدة للعمل. وصولاً إلى ما بعد اجتياح القوات المتحالفة العراق وإسقاط سلطة حزب البعث الحاكم في 2003 حيث أهدى رطل إقليم كوردستان ببغداد رطلاً فيدرالياً كي يتمتع بحقوقه السياسية، والإدارية، والمالية والاقتصادية، مستفيداً من واردات العراق، حاصلاً على نسبة 17% من الميزانية العمومية، فظهر في الأفق شروط ومستلزمات اقتصادية وسياسية جديدة لحراك إجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه المرة المجتمع الكوردستاني في كل طبقاته وفئاته الإجتماعية.

وبما أن المجتمع الكوردي، كما أشرنا سابقاً، لم تشكل علاقاتها الإجتماعية، وتصنيفاتها الطبقية والفئوية بالإهتمام على ثنائية الطائفة - الطبقة وإن الكتلة الدينية (وبالأخص الشيوخ) إندمجت مع الكتلة الإجتماعية في صدد هير ضئيل من المشاغل والقبائل الكوردية، فإن هذه التركيبة الإجتماعية من الطبقات والفئات الإجتماعية أكدت ثنائيات مختلفة من ثنائيات (بمحاظ)، التي أشرنا إليها سابقاً، حيث أنها تركيبة تركز على تطور العلاقات الطبقية وما يرتبط بكل تشكيلة إجتماعية من النماذج إنتاج محددة، والتي من خلالها اندمجت

(1) عبدالجبار، فالح وحشام نلوه المصدر السابق، ص 285

فئتين طبقيتين تشكلان طبقة إجتماعية في المجتمع الكوردستاني تستوجب الدراسة والتمحيص. وهاتان الفئتان هما:

1. المكائات التقليدية مثل الشيوخ وزعماء القبائل التي تحولت إلى نمط طبقي منسجم مع الأوضاع والتغيرات الجديدة.
2. المكائات الحديثة التي أنتجتها الانتفاضة والتغيرات السياسية اللاحقة لتشكل فئة من الحزبيين المتفنيين. إنسجم هذان النمطان لتشكلا طبقة إجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال التجاري، والاستثماري والحد الأدنى منها تقوم على النشاط الصناعي، ولكن تمتلك كل الفرص لخلق العوامل التي تساعد على حراكها العمودي نحو الأعلى تاركة وراءها حيزاً كبيراً ومساحة شاسعة تبعدنا عن الأغلبية الساحقة من المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق.

(7) فئات وسطية:

إلى جانب هذه التشكيلات الطبقية في إقليم كوردستان، هناك الفئات الوسطية من موظفي الدوائر الرسمية ومنتمين إلى منظمات الحكومية والعاملين في المجالات الخدمية والصحية والتربوية، والتجار وأصحاب الأملاك الصغيرة والحرفيين والمثقفين. هذه الفئات الوسطية في تزايد مستمر ضمن التركيب الإقتصادي لإقليم كوردستان وبالأخص خلال سنوات العقد الأول من القرن الحالي، التقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط العراقية بالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي عام 2010 يشير إلى أن نسبة الفقر في إقليم كوردستان أقل من 3%. وبما أن نسبة الطبقة الليبرالية غير معروفة، عليه يمكن أن يستنتج بأن الأكثرية من الشعب الكوردستاني هم من الطبقة الوسطى حالياً. وبسبب جملة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ومستوى مكانتها الإجتماعية ودورها في المجتمع، إضافة إلى نوع المهن التي تمارسها والوظائف التي تمارسها وتجنّب منها دخلها، تبقى هذه الفئات الوسطية، فئات قلقة عموماً من حيث الحراك الإجتماعي،

ولا يمكن أن تبقى على اتجاه واحد. فمن الممكن أن تتحرك صاعداً أو تبقى في مكانها تتحرك فقط أفقياً، أو أن تتحرك هابطاً على سلم التراتبية الاجتماعية.

هناك بيانات تؤكد التفاوتات في التركيبة الاقتصادية لإقليم كوردستان، فعلى سبيل المثال، إن العاملين في المجالات الخدمية في تزايد مستمر ولمحوظ على حساب تناقص مستمر من العاملين في الزراعة والصناعة لتصل إلى مستوى خطير. ويُعزى ذلك لأسباب كثيرة، في مقدمتها سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تركز على تدمير القرى والنشاط الزراعي في الإقليم وترحيل أهلها إلى المدن، الأمر الذي تسبب على مدار سنوات في نقصان سكان الريف، وزيادة سكان الحضر عشوائياً وخاصة من الذين لم يكونوا مؤهلين للعمل في القطاع الصناعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحكومات العراقية تتبع سياسة تهميش الإقليم من الناحية الصناعية، لأنها لم تكن تريد أن توطن الصناعة في الإقليم أصلاً. كما أنه وبعد زوال سلطة حزب البعث الحاكمة فإن حكومة إقليم كوردستان لم تكن قادرة على إسترجاع (قدرة الريف الكوردستاني من تشييط القطاع الزراعي نتيجة عدم اكتمال الكثير من المشاريع الزراعية وعدم إكمال عمليات إعمار القرى والأرياف)⁽¹⁾، كما إن القطاع الصناعي، كان قد أصاب بالتدهور وحكومة إقليم كوردستان لم تكن قادرة على إسترجاع عاليتها، أو لأنه ليس لها إستراتيجية محددة لتوطين الصناعة في كوردستان. بل قامت ببيع الأغلبية منها إلى القطاع الخاص، كما ركزت على تعيين المواطنين في الوظائف الرسمية تحت مسميات مختلفة وتصنيفات متعددة ضمن ملاكات الدوائر. الجدول التالي يبين لنا نسب تلك التفاوتات في التركيب الاقتصادي لسكان الإقليم من حيث المقارنة للفترة من 1957 – 2004.

(1) لأيزنبرج، سركوت محمود مختار المصدر السابق، ص 69

الجدول رقم (7):

مقارنة حسب (%) التفاضلات في التركيب الاقتصادي لسكان الإقليم للفترة من 1957-2004،

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
1957	64.7	7.6	27.7	100
1987	15.8	6.4	77.8	100
2000	26	10	64	100
2004	8	18	74	100

(المصدر: البرزنجي، مريكويت محمود خضر، إمكانات توظيف الصناعة في إقليم كوردستان - المراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية المربية للفرصة في المشاركة، كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الإحصاء، 2008، ص 68)

بعدما احتل فيه العاملون في القطاع الزراعي المرتبة الأولى حتى منتصف القرن الماضي، فإن ذلك قد انخفض في منتصف الثمانينات والسبب واضح حيث تم في تلك الفترة إخلاء سكان القرى، وتدمير القطاع الزراعي في كوردستان إلى أقصى درجاتها ونزوح من تبقى من سكانها، أو تم ترحيلهم قسراً إلى المدن وتم تجميعهم تحت اقامة جبرية في مجتمعات سكنية قريبة من المدن الرئيسية، التي يمكن للمنظام السيطرة عليهم. ولكن هذا النزوح والترحيل الجماعي لم يؤدي إلى زيادة في عدد العاملين في الصناعة، لأن المرحلين والنازحين، لم يكونوا أصلاً مؤهلين للعمل في القطاع الصناعي، لذا نرى زيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات فقط، ثم عاد ليزداد عدد العاملين في القطاع الزراعي عام 2000 بعد عودة كبيرة للمرحلين والنازحين إلى قراهم التي أعيد إعمار الجزء الضروري منها، وإزالة الأنعام من الأراضي الزراعية، وحصل الفلاحون على إمدادات زراعية وبنائية ضمن المساعدات الإنسانية، التي كانت تصل إلى الإقليم وتركزت غالبيتها في الريف وجرى توجيهها نحو تأهيل الزراعة لأغراض المعيشة، لتعويض زيادة نسبة في عدد العاملين في القطاع الصناعي ونقص نسبي ضئيل في عدد العاملين في المجالات الخدمية. ولكن عاد عدد

العاملين في الزراعة بالتناقص مرة أخرى في أقل من أربعة سنوات، وزيادة نسبية في عدد العاملين في الصناعة مع زيادة ملحوظة في عدد العاملين في القطاع الخدمي. إذن المعادلة الواضحة في هذه التفاوتات هي أنه كلما ضل عند العاملين في القطاع الزراعي، زاد عدد العاملين في القطاع الخدمي مع زيادة نسبية ضئيلة في عدد العاملين في القطاع الصناعي. قلن دل هذا على شيء إنما يدل على تغييرات مستمرة في القوى العاملة تنتج عنها حراك انقسي غير طبيعي من خلال الهجرة من القرى إلى المدن، وحراك عمودي في المدن غير معروفة الملامح، وضبابية النتائج لعدم السامعة، حيث أن المواطنين يصلون إلى المدن ويحصلون على وظائف ورواتب وامكانات تؤهلهم الحصول على مستويات حياتية مختلفة ولكنهم يتحولون شيئاً فشيئاً إلى مواطنين مستهلكين غير منتجين.

(8) القوى العاملة في إقليم كوردستان:

بحسب المعايير المعروفة في التصنيف الطبقي فإن المجتمع الكوردي شأنه شأن المجتمعات النامية يعاني من ظاهرة التقشف الطبقي، فعملية الإستقطاب الطبقي، وتبلور وتمايز الطبقات لم تفض بعد، ويستمر التفاعل والتمايز بين نظم الإنتاج السابقة على الرأسمالية، مع نظام الإنتاج المتمثل بالرأسمالية الناهية. وهذا يعني تخلف القوى المنتجة، واستمرار علاقات الإنتاج التقليدية، مع دخول علاقات إنتاج رأسمالية حديثة لكنها غير مترسخة في البنية الإجتماعية الكوردستانية... هذا الواقع يلقي بظلاله على الواقع الطبقي، وعدم قدرة هذه الطبقات في التعبير عن مصالحها الحقيقية⁽¹⁾. ولكن إذا أخذنا بالحسيان الواقع الفعلي للمجتمع الكوردي فإننا قد نصل إلى رؤية أخرى للنظر في التكوينات الطبقية في المجتمع الكوردي، حيث أنه يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الإقتصادية من خلال عملية تنموية تتحرك في بدايات مسيرتها، لذا فإن معيار تشكل (القوى العاملة) في إقليم كوردستان يصبح هو الأساس الحقيقي لتصنيف الطبقي

(1) فيليب، سليم بطرس، دور المثقف في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كوردستان - العراق.
رسالة دكتوراه كست إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة صلاح الدين، أربيل، 2007، ص 122

للمجتمع. فالقوى العاملة تشمل (جميع الأشخاص الذين يشتركون بمجهودهم العضلي، أو الفكري، أو الإنتاج، والإنتاج هو خلق منفعة لم تكن موجودة، أو زيادة منفعة شيء موجود. فكل شخص يشترك في خلق منفعة يعد عاملاً ويدخل في مداد القوى العاملة)⁽¹⁾. تصنف (وزارة التخطيط في حكومة إقليم كوردستان) القوى العاملة بـ (السكان النشطون إقتصادياً ضمن حدود الفئة العمرية 15-65 سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الإقتصاد ويمكن تصنيفهم كعاملين أو متعطلين في ضوء نشاطهم الإقتصادي)⁽²⁾. تشير البيانات على صعيد العراق إلى انخفاض نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي عام 1997 لتصل إلى 23% من إجمالي السكان. إلا إن هذه النسبة ارتفعت عام 2003 لتصل إلى 29% لعموم الدولة العراقية)⁽³⁾ ومن ضمنها إقليم كوردستان.

إن نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأسرة لعام 2006-2007 لعموم العراق تشير إلى (أن معدل المشاركة لسكان إقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 40.3% فقط)، وهذا يعد تفسيراً كمياً ومؤشرات إحصائية على وجود البطالة بين صفوف قوة العمل الفعلية. هذه المعطيات إنما هي وقائع تنبئ بظهور حالة تؤدي في المستقبل المنظور إلى حراك إجتماعي هابط تعمري نتائجها على مجمل الحياة الإجتماعية، وعلى عملية التنمية والنهوض بإقليم كوردستان. الجدول التالي يبين مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الإقتصادي:

(1) خليل، سامي، مبادئ الإقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطبع كويت تميز، الكويت، 1980، ص214

(2) وزارة التخطيط هيئة إحصاء الإقليم، قسم إحصاء السكان والقوى العاملة (بيانات غير منشورة) ص49

(3) وزارة التخطيط والقانون الإجمالي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

الجدول رقم (8):

مشاركة السكان في من العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات:

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %
أرييل	37.5
دهوك	36.2
السليمانية	44.6
المعدل العام	40.3

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأمة 2006 - 2007

يتوزع المشاركون في النشاط الاقتصادي، بحسب القطاع الحكومي، والخاص والمختلط، وقطاعات أخرى بالشكل الذي مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (9):

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

المحافظات	نسبة التشغيل %				
	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاع المختلط	أخرى	المجموع
أرييل	37.2	49.2	1.3	12.3	100
السليمانية	33.3	59.1	0	7.6	100
دهوك	51.9	40.1	0.1	7.9	100
المجموع	38	52.3	0.5	9.2	100

المصدر: نتائج المسح الإقتصادي والإجتماعي للأمة في العراق وزارة التخطيط والتأمين الإنمائي 2008

المبحث الثالث: طبيعة المجتمع الكوردي وأثرها في الحراك الإجتماعي

أولاً: للمجتمع الكوردي مجتمع مفتوح – مغلق (Open-Closed Society).

عند تناولنا تعريفات متعددة للمجتمع المفتوح، والمجتمع المغلق، والاختلافات الينوية بينهما، وما تترتب على ذلك من نتائج وتجليات مختلفة على أي منهما، قد توصلنا إلى نتيجة مفادها إنه على الرغم من التباين الواضح بين الاثنين، فإن الطبيعة الينوية غير صحيحة علمياً، وعملياً بين النظامين، حيث أن التركيب الطبيعي يختلف بدرجة صلابته وجموده ومرونته من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وقد (يزوج النظامان المغلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد بنفس الوقت.. أي قد يوجد هناك نظام طبيعي مفتوح داخل المجتمع الطائفي المغلق)⁽¹⁾ والعكس صحيح كذلك، أي قد يوجد هناك نظام طائفي مغلق في مجتمع طبيعي مفتوح. وهذا الأخير (أي وجود نظام طائفي مغلق في مجتمع طبيعي مفتوح) هو ما نقف عنده في دراستنا للمجتمع الكوردي.

في الأبحاث السابقة أشرنا إلى أن أهم النظم الاجتماعية في المجتمع الكوردي إنما هي (العائلة) و(الأسرة) و(العشيرة). يتشكل النظام الأول والثاني على القرابة الرحمية وتركز على مراكز اجتماعية تقليدية – وراثية أساسها رابطة الدم والنسب، حيث إنما إلى جانب مهام متعددة فإنها مرجع للتماين الاقتصادي والإجتماعي⁽²⁾. لا حراك فيها فالقيلة أبوية غير قابلة للتغيير إلا بموت الأب حيث تنتقل السلطة وراثياً إلى الابن البكر، أو من يخوله هو من إخوته.

أما النظام الثالث فهو نتيجة حتمية لمتطلبات اجتماعية واقتصادية تنتمي إلى النموذج الذي يستند إلى (الأشتراك في الموضوع)⁽³⁾. فالإلتواء يتم على الأرض الذي يسكنه الختامي، وليس على أساس منزلته في هرم نسبي ولا علاقته

(1) قصور مليحة عوني ومن خليل عمر، المصدر السابق، ص 252

(2) الجاروشي، هادي رشيد، المصدر السابق، ص 42

(3) حسيك، شكري، الأكراد، المصدر السابق، ص 346

الموروثة، لذا فإن القبيلة الكوردية ليست منغلقة على نفسها من حيث المنتمون اليها، أي أنها غير منغلقة على الناس تربطهم نسب أو إلتواء بطريقهكي أو ماشابهه، وإنما (من السهل قبول الأجانب في العشيرة ومن الممكن أن يحتل هؤلاء المناصب الرفيعة فيها، ويؤمن الكورد بجدارة العناصر الأجنبية)⁽¹⁾ كما ان مبدأ التوارث في زمامة العشيرة ليس مما يجمع عليه الكورد المنتمين إلى العشائر. وهذا مؤخر مهم لوجود حراك إجتماعي داخل المجتمع الكوردي حتى في التشكيلات الإجتماعية التي تتسم بقدر كبير من الخصوصية والأغلاق. وهذا هو بيت القصيد في هذا المجال.

كما أشرنا في المباحث السابقة إلى السياق الطبقي لتشكل المجتمع الكوردي من ثنائيات الإقطاعي - الفلاح، والبرجوازي - العامل وما تتوسط هذه الثنائيات من فئات إجتماعية تقترب من حيث طبيعتها ومصالحها وثقافتها وأسلوب حياتها من هذه أو تلك الطبقة، والميزة الأساسية التي أصبحت سماتها عند ولوجنا إلى بنية ككل من هذه الطبقات وتاريخ تكوينها ومراحل تطورها، هي أنها طبقات مفتوحة تسمح لأفرادها الصعود والنزول في سلم التراتبية الإجتماعية، كما تسمح لأفراد وجماعات من خارجها أن تدخل إلى نطاقها وترتقي سلم تراتبيتها من الداخل. مما يفتح على الباحث آفاق استنتاجات حول النظام الطبقي المفتوح للمجتمع الكوردي.

ويبرز جانب آخر من نظم الحياة الإجتماعية عند المجتمع الكوردي بالأساس إلى الدين والمذاهب الدينية المختلفة والطرق المتعددة المنتشرة في المجتمع الكوردي. وبنظر النظم الدينية في المجتمع الكوردي تعود إلى (تلك العبادات والعقائد الدينية التي تسبق تشكل القومية الكوردية في المنطقة، لذا فإن النظم الدينية الحالية في كوردستان تكونت نتيجة عملية إنوثقافية وإنوجنيزية طويلة)⁽²⁾.

(1) نوكين، باسلي، المصدر السابق، ص 190

(2) ميزان، وشاده (وهو ليلي وله ٤٥ سنة في كوردستان) الوضع الديني والقيمي في كوردستان، مركز

بريه تي، ط2، فصل، 2000، ص 19

إن غالبية المجتمع الكوردي في إقليم كردستان - العراق من المسلمين. والأكثرية الساحقة منهم من السنة. هذا المذهب هو من النظم المفتوحة نسبياً، مع استثناءات قد نجد في طرق الصوفية القادرية والنقشبندية وفيها، التي أصبحت التورث نسباً في الارتقاء والاحمول على مرتبة المشيخة، في حين أنه لم تكن كذلك في بدايات تشكل هذه الطرق. والملاحظ عمومياً أن الارتقاء في المذهب السني على الرغم مما يحمله من مكلفة إجتماعية وإحترام وجاه ولكن ليس مشروطاً على الأغلب وبشكل مطلق بارتقاء طبقي من حيث الملكية والمال والمصالح المادية. وتكون تبقى الحقيقة الأكثر وضوحاً وواقعية، والتي نجد لها الكثير من المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية هي أن (الشيخ) عماد هذا النظام الديني الذي يكون أحد الإعمدة الرئيسية للنظام الطبقي الإقطاعي في المجتمع الكوردي. (وإن الكثير من الشيوخ يمزجون القوى والقداسة بعبيرة تجارية وسياسية حاذقة. هسمعة امتلاك الشيخ كرامات كثيرة هي في الحقيقة إحدى الطرق ضماناً لكي يصبح مالكها هنياً، فكلما كان الشخص أكثر قداسة، وفق ما يقال عنه، يزداد عدد مريديه وزواره اليوميين الذين يجب من ناحية، تقديم الشاي والطعام لهم من جانبه ولكن من الجانب الآخر، كان عليهم هم أن يأتوا بالهدايا النفقية والعينية. ولقد ورث الكثير من الشيوخ عقارات من مریدین الثراء كانوا يشعرون بالإمتنان لشفاة الشيوخ لهم عند الله⁽¹⁾. فالشيوخ يملكون قوة سياسية إلى جانب القوة الإقتصادية. كما إنهم يملكون جنياً إلى جنب "الموارد الروحية" موارد إقتصادية، تتضمن إضافة إلى الأرض، عقارات وتجارة وصناعات متنوعة ويستثمرون في مطابقة مریديهم (بخدمات ذات طابع إقطاعي، بينما لم يعد باستضافة الأعوان القبليين فعل ذلك⁽²⁾). وهذا قد يعني أن المذهب السني بطرقه المختلفة عند المجتمع الكوردي، يتسم بإزدواجية النظام، حيث يحمل في بنائه النظام المفتوح جنياً إلى جنب النظام المغلق وإن درجة حدة أي منهما مرتبط بالتغيرات الإجتماعية والنظم السياسية والأيدولوجية السائدة التي تتحكم في رجحان واحدة منهما من فترة إلى أخرى. ذلك لأن النجس

(1) برونس، مارتين فان، المصدر السابق، ج2، ص529

(2) المصدر نفسه، ص530

مثله مثل كل الظواهر الاجتماعية يتأثر بالتغيرات التي تحصل في الوضع الاقتصادي والثقافي والفكري داخل المجتمع، وبالنتيجة ما على الدين إلا أن ينسجم مع المستجدات في الوضع⁽¹⁾. فالسائد في كورستان (أن شيخاً معروفاً ومرموقاً يترأس الطريقة ويكون مرشداً تلميذه وقائداً روحياً لهم، وواقع الحال هو الذي يتحكم في كل ما يخص مريده من افكار والأنفس والسلوك، وصولاً إلى ما يملكونه من مال والماديات. والذي يريد أن يصبح مريداً للشيخ ما عليه إلا أن يعلن توقيته على ذمة الشيخ ومن ثم يرتقي على درجات الطريقة⁽²⁾). إلا أن عدد ونوع هذه الدرجات، مابين من طريقة الى أخرى، وهذا يعني إن الحراك الاجتماعي المساعد على هذه الدرجات مابين من حيث درجته ونوعه، والزمن الذي يستغرقه.

الجانب الآخر، الذي يمكننا رصده في تاريخانية هذه الطرق الصوفية في المذهب السني، وبالأخص ارتباطاً بموضوع هذه الدراسة المتعلق بالحراك الاجتماعي، هو إن ظهور بعض من هذه الطرق كانت رد فعل لواقع سياسي واقتصادي وفكري سائد متسلط، يخلق على المواطن كل طرق الحراك والارتقاء الاجتماعي. مثال على ذلك، ظهور الطريقة النقشبندية التي ظهرت في مرحلة كانت الطريقة القادرية قد تحولت إلى طريقة متسلطة (جزءاً من النظام السياسي لسلطنة إمارة بابان، تصانده وتدممه، في الوقت الذي كان قد حصل في المجتمع تغيرات عميقة وظهرت إلى الوجود فئات اجتماعية تبلورت لديها خلافات مع النظام القديم، فظهرت في هذا الوقت الطريقة النقشبندية كقوة معارضة واجهت النظام السياسي الديني لإمارة بابان، لذا من الطبيعي أن يلتفت الجمهور حول هذه الطريقة الجديدة⁽³⁾، أملاً منهم أن يأتي بنظام جديد وواقع اقتصادي يفتح الطريق أمامهم لحراك وارتقاء اجتماعي.

(1) ميران، رشاد المصدر السابق، ص 56

(2) المصدر نفسه، ص 58

(3) المصدر نفسه، ص 61

في عام 1920، وإرتباطاً بظهور اتفاق من التطور والتغيير بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان له صدى في كوردستان، تجلّى في التفاضلات الفلاحين والصدي للإستعمار البريطاني، والتأخر بثورة أكتوبر في روسيا، والفكر التقدمي، الذي أوجد مكاناً له في المجتمع الكوردي، ظهر للمعان توجه جديد لبعض من اتباع الطريقة النقشبندية، وكان لشيخ من الطريقة في منطقة (سه ده له) وهو (الشيخ عبد الكريم سه ده له) دور بارز في تطوير النواحي الفكرية والروحية وحتى الاجتماعية للطريقة حيث لمعها بالكثير من (المناهج الدينية والفلسفية التي ظهرت على مر التاريخ بين المسلمين إضافة إلى مؤشرات من تأثيرات اتجاهات حديثة في الفلسفة)⁽¹⁾.. حتى يمكن (أن يُستشعر بخروج وإنحراف عن الطريقة في بعض من التغييرات التي أجراها)⁽²⁾. سميت هذا التوجه الجديد بـ(سه ده له - الحق) ليصبح بعد ذلك حركة خاصة وبشكل طلائع منهيبة في كوردستان.

وعلى الرغم من أن جماعة (الحق) كانت حركة دينية فإن أحلام وتطلعات المؤسسين، والمنتسبين إليها كانت أقرب إلى الحاجات المادية والواقعية، التي تعبر عن الحاجات الحياتية لمجتمع فلاحي يحلم بالخلاص من نير الإضطهاد الإقطاعي ويتطلع إلى شكل من أشكال العدالة الاجتماعية، فهم من أجل هذا الحلم الذي كان بحاجة إلى تغيير في النظام الاجتماعي، يفتح اتفاقاً أمام حراك اجتماعي تصاعدي (لم ينتظروا مجيء المهدي ولم يبحثوا عن العدالة الاجتماعية في السماء وإنما ناضلوا من أجلها على الأرض)⁽³⁾. فكان لحركة الحق دور في تأسيس ذلك المجتمع المنضود بين المنتسبين إليها، في القرى والمناطق التي يسكنوها، حيث (لا تباين بينك وبين الشيخ والفلاح، الفقي والفقي)، حتى إن ثلاثاً من إقطاعي كوردستان، من الذين كان لهم نفوذ ومال وأراضي كثيرة، عندما ألتصوا إلى الحركة استغنوا

(1) عسكري، مسلمي، كردية وهـ كه له بزورته وهـ كه له (الشفقة على حركة الحق) باللغة

الكوردية، دار آراء للطباعة والنشر، ط2، أربيل، 2008، المجلد 2، ص 36-37

(2) توفيق، وفوار سه ده، كرمه أي سه ده (له شيخ سه ده) كه سه ده تا سه ده سه ده كوردستان -

1920-1986 (جماعة الحق) باللغة الكوردية، معهد التراث الكوردي، ط1، السليمانية، 2010، ص 55

(3) ميران، وفاد، المصدر السابق، ص 64

من كل ما كانوا يملكون من الماديات وحتى تلك القيم التي لم تتوافق مع الحركة. فالتباينات الاقتصادية والقومية والجنسية، نسبة إلى المجتمع الكوردي في ذلك الحين، كانت على درجة اوطأ بكثير داخل الجماعة. إضافة إلى تقسيم الأفراد، بمن فيهم شيوعهم ومرشديهم، للعمل في قراهم بين الواجبات المنزلية والفلاحة والرعي وبيع المنتجات الزراعية واليدوية، فإنهم وحدوا الملك والمال ليصبح ملكاً مشاعياً وسيلة للوصول إلى (إلغاء الفروقات الطبقة)⁽¹⁾. كما إن المرأة عند جماعة الحق حرة، وهي في منزلة متساوية مع الرجل، تشارك في كل القرارات التي تتخذ في إدارة شؤون الجماعة.

إن تلك المذاهب والطرق، والطوائف الدينية تتسم بدرجة من المرونة من حيث حراك أفرادها، وذلك مرتبط بدرجة معينة، مباشرة أو غير مباشرة.. ظاهرة أو غير ظاهرة، بتطور العلاقات الاجتماعية، ودرجة نمو ثقافة العدالة الاجتماعية في المجتمع. إلا أنه هناك في المجتمع الكوردي طائفتان مغفلتان كلياً من حيث حراك أفرادها. إن أساس النظام الطبقي عندهما هو (العين) الذي ينظم المراتبة على درجات متفاوت من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الاجتماعية. انهما (طائفة الأيزيديين وطائفة الكاكه يية).

1) الأيزيديين:

تشير خريطة الإحصاءات التي أصدرتها جمعية الجغرافية الملكية قبل الحكم الوطني في العراق، والصادرة عام 1910م، إلى كون جنسية الأيزيديين (كوردية)، وانهم قوم من الأكرد باقون على قديمهم وأكثر ماداتهم وثقالتهم (كوردية)⁽²⁾. وعلى الرغم من التكم الشديد وحرص الأيزيدية على منازلة أسس

(1) المصدر نفسه، ص 65

(2) هود، زهير كظم، الأيزيدية، حلقى وخلفا وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1،

ديانتهم وعقيدتهم في صلواتهم، فإنه (يكسر حواجز التحريم والخوف)⁽¹⁾ بأشر المثقون الشباب من الأيزيدية بنشر بعض أسرار هذه الديانة والطقوس والعادات الخاصة بها⁽²⁾.

(تقوم البنية الاجتماعية للأيزيديين على أسس قبيلة- عشائرية - دينية، شيخ- بير- مرید...) ⁽²⁾ وهي ذكورية متشعبة. كل المكونات والسلطات الدينية ومهامها، جميع رؤساء وأعضاء المجالس الروحية للحنابلة الأيزيدية محتكرة بالأطلاق على الرجال.

التراتبية الطبقيّة الدينية الأيزيدية تشبه إلى درجة كبيرة بالتركيبة العشيري الكوردي، من حيث (اقتران مرتبة الشيخ وخلفائه بمرتبة المير والأغا ومن حوله... الخ)⁽³⁾. هذه التراتبية منتظمة على درجات متتالية نزولاً من أعلى الهرم الديني إلى قاعدته. يرأس هذا النظام (شيخان أحدهما زمي والأخر روحاني)⁽⁴⁾. فالمجتمع الأيزيدي مجتمع مراتبي، تتوزع المهام الدينية والاجتماعية بين مراتبه الروحية والدينية، وكل مرتبة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صلاحيات ومهام المراتب الأخرى، وعلى قمة هرم هذا المجتمع يجلس (ميري ميران)، أو أمير الشهبان، الذي يعني بأمور المجتمع الدينية والاجتماعية، ويتمتع بصلاحيات مطلقة تقريباً⁽⁵⁾. ومن بعده يأتي: (البابا شيخ، وهو أعلى المراتب الروحية من اختصاصه

(1) جدي، خليل، الأيزيدية والإنسان الصعب، دار آرس، طرابلس، 2008، ص 65

(*) ولم تتراجع هذه الجهود بتسليم وضع مركز لاقش الثقافي والإحصائي بدمشق وجميع حكومة إقليم كردستان في 12/5/1993، حيث يصدر المركز مجلة لاقش ونشر فيها إلى جانب المقالات والبحوث العلمية، للدراس الدينية الأيزيدية، والمركز أوفياً خيراً من المصادر والمراجع والوثائق عن الأيزيديين تلياً وحادات وطقوس.

(2) جدي، خليل، الأيزيدية والإنسان الصعب، دار آرس، طرابلس، 2008، ص 75

(3) نيكيتين، باسيلي، المصدر السابق، ص 328

(4) احمد، جمال رشيد، ظهور الكورد في التاريخ، دار آرس، ج 2، ط 2، اربيل، 2005 ص 893

(5) النور، رشيد، الأكلان والبابا بطرق مشهورات الجبل، دون الإشارة إلى منشأ لنادر، 2003،

القيام بمهام الدين العليا، ويكون من سلالة الشيخ الخراساني^(١). (البيش أمام) وهو من سلالة الشيخ حسن. (ألبير - الشيخ الحسن) و(الكوجك) وهم أشبه بالنسك وكهنة متخصصون بأمور محددة من الدين كإدارة أمور الصوم والإفطار هؤلاء ملتزمون بالعبادة إلى أبعد حدودها البشرية، و(القوال) للتمييز بطلاقة اللسان والتأثير في النفوس في الإنشاد والعزف وحمل السناجق السبعة. و(الفقير) ثم (المجبور) وهو مبادئ الضرب المقدس^(٢). هذه التراتبية خلق نظام طبقات ذات الامتيازات (الرؤساء الروحانيون ينتمون في الغالب بسلطة أكثر من تلك التي يتمتع بها الرؤساء الزمنيون)^(٣) هذا من جهة ومن جهة أخرى اسهم هذا النظام التراتبي في (خلق نظام اجتماعي مغلق ومقدس)^(٤). لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً أو نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والالتزامات في درجاتها. حتى وإن كان أحداً من أفراد الطبقات العامة قد حصل على شهادات علمية وكفاءات مهنية ومراكز سياسية وإدارية على أعلى المستويات، فأرتقى مهنيّاً أو سياسياً أو اجتماعياً، فصار له سمعة واحترام ونفوذ تمكنه ولكن يبقى هو هو في طبقته داخل طائفته، لا يسمح له بالانتقال إلى أعلى، أو الإرتقاء في سلم الدرجات الطبقيّة، دينياً أو اجتماعياً. لأنه حتى الزواج محدد طبقياً عند الطائفة الأيزيدية. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها، فالزواج محصور بالطبقة، كما أنه محصور بالطائفة كذلك. فالزواج داخلي بالاطلاق. يحرم زواج أيزيدي من امرأة غير أيزيدية. كما يحرم زواج امرأة أيزيدية من رجل غير أيزيدي، ويخرج (تخرج) من الملة من يخالف (تخالف) هذا ولاعودة له (لها) إلى الديانة الأيزيدية^(٥).

(١) واحد من الرجال الكثيرين برعوا في الفن والإكرام الديني، وهو من أبناء تشوغ تشس، يقع بكنة كبيرة في نفوس الأيزيديين (عبود زهير كلفم، المصدر السابق، ص 43-44)

(٢) لمزيد من المعلومات ينظر: عبود زهير كلفم، المصدر السابق، ص 126. لصد، جمال رشيد، المصدر السابق، ص 879. لخير، رشيد، المصدر السابق ص 70-71. موران، رشيد، المصدر السابق ص 85-127

(٣) نوكتين، باسولي، المصدر السابق، ص 329

(٤) عبود، زهير كلفم، المصدر السابق، ص 40

(٥) لمزيد من المعلومات ينظر المصادر السابقة

(2) (الكاكه بية - اهل الحق):

في طائفة دينية وصغيرة كوردية قديمة تسكن مناطق مختلفة في كوردستان الجنوبية... انها (طقة دينية تبلورت حول قيادة السلطان إسحاق وطريقته الدينية، وهي تعنى إهتماماً واضحاً لأن بيت رسول الله (ص) وأصحابه ضمن الإيمان بمبدأ تناسخ الأرواح)⁽¹⁾. هم (معلمون، مالوا إلى التطرف في محبة علي بن أبي طالب فعدوا من العلي إهيين، وتأثروا بالاديان المحيطة بهم)⁽²⁾. عقيدتهم تؤكد على التستر والكتمان مضامينها، لذا فإن الكاكه يي (.. يمارسون طقوسهم بشكل سري، لأن معتقدتهم يمنع من كشف أسرار العقيدة)⁽³⁾.

التراتبية للنظام الديني - الاجتماعي للكاكه بية، أعقد بكثير مما هي عليها عند الأيزيديين، فهي منقسمة إلى سلسلة معقدة، متدرجة من المراتب الروحية والاجتماعية (التي حددت العقيدة وظائف كل مرتبة منها وما عليها من الواجبات والمسؤوليات تجاه المراتب الأخرى. وتكل مرتبة من هذه المراتب امتيازاتها الخاصة ومكانتها الاجتماعية بين المراتب الأخرى)⁽⁴⁾.

السادة وهم (البيير) يأتون في المرتبة الاولى. ومن بعدهم يأتي (باوه - بابا) في المرتبة الثانية. وفي المرتبة الثالثة يأتي (مام - دليل) وهم إثنان وسبعون. ومن بعدهم يأتي (أندراويش) في المرتبة الرابعة. وفي المرتبة الخامسة يأتي (كلامخوان) الذين يرقلون القصائد الدينية في الاجتماعات الدينية للكاكه بية. وفي المرتبة السادسة وهي الأخيرة يأتي (العامه - قومي) وهم عامة الناس من الكاكهيين⁽⁵⁾. إن بعض من

(1) الهرزلي، توري ياسون، الككه بية دراسة أنثروبولوجية للحياة الاجتماعية، معهد التراث لكردي، مطبعة أراس، ط1، أبريل، 2007، ص48

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، ص422

(3) المصدر نفسه، ص7

(4) الهرزلي، توري ياسون، المصدر السابق، ص55

(5) لمزيد من المعلومات حول هذه المراتب ومهامها الدينية راجع: الهرزلي، توري ياسون، المصدر السابق، ص55-59، ميرزا، رشاد، المصدر السابق، ص152-196، عزوي، عباس، الككفية في التاريخ، بغداد،

هذه المراتب تنضج إلى فئات فرعية أخرى. كل هذه المراتب منفصلة على المراتب الأخرى. لا أحد ينتقل (صعوداً أو نزولاً) من مرتبة إلى أخرى (هذا فئتي التراويش والكلامحوان)⁽¹⁾.

بعد الذين يأتي العامل الاقتصادي ليقسم المجتمع الكاسكه في إلى ثلاث فئات هي⁽²⁾:

(1) الأغوات، تملك أراضي زراعية، تستمد مركزها ومكانتها الاجتماعية من الزمامة الروحية، لأنها تنسب إلى أحد أقطاب المصادرة. يسكن معظمهم مركز مدينة بكر كوك. أي أنهم من النمط الإقطاعي الذي يعيش خارج القرية. بموجب قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة (1970) تم الإستيلاء على أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين.

(2) كويخاوات، فئة إجتماعية، أفرادها يحتلون مكانة إجتماعية عالية بين مختلف المراتب والفئات الدينية والإجتماعية. ولا يشترط فيه كونه منتبهاً لروحية دينية معينة.

(3) الفلاحون والمستخدمون، يشكلون نسبة من الكاسكه بين الذين يعيشون في قراهم. يزرعون الأراضي التي حصلوا عليها بعد قانون رقم (117) لسنة (1970). والذي لا يملك أرضاً، يتفق مع صاحب الأرض على إستغلال مساحة من أرضه مقابل (العشر 1/10). وهناك فئة منهم يعملون في الدوائر الحكومية المتواجدة في المنطقة كحراسين أو مستخدمين أو حراساً ومضلي مكائن الآبار...

1969. زه نده كه ريم، الذين وبلوه رله كورستاندا (الذين والسكان في كورستان)، السليمانية، 1971. مه وراساني، مصدر أمين، كاسكه في (الكلكه ليه)، بغداد، 1984. كاسكه في فلكم وهه رده ويل كاسكه هي، روتنبايه كه يو ميلرد (إحسان على الفروخ) مجلة كاروان العدد 38، 1985. فوكسين، باسيلي، المصدر السابق، ص 343-349.

(1) الفيرزاني، لوري باشين، المصدر السابق ص 55

(2) المصدر نفسه، ص 144

يلعب المعتقد الديني الدور الرئيسي في تنظيم النظام الاجتماعي العشائري عند الكاكايين. حيث إن كل مرتبة أو فئة دينية تحترم المرتبة التي هي أعلى منها وتبتمد عن الإعتماد على غيرها من المراتب، والجميع يخضعون إلى رؤساء الطائفة وهم الأعوان.

القيادة وراثية وضمن فئة السادة. ولكن المنافسة حول زعامة الطائفة بين الأعوان ضعيفة، وقد تصل حد الإنعدام. وحينما يبرز بين عوائل الأعوان رجل جدير بتحمل المسؤولية وقياقتهم من الناحية الإدارية، يعترف به من قبل جميع إخوانه، وأبناء عمومته والكاكايين من جميع المراتب والفئات الدينية والاجتماعية الأخرى⁽¹⁾.

السلطة والنسب عند الكاكايين، أبوي. الزواج عند الكاكايين يتم برضا الطرفين، ولا يبيحون تعدد الزوجات، ولكن الزواج جزء من النظام التراتبي الاجتماعي - الديني ومראה عاكسة لها. إنه زواج داخلي، على أساس الطائفة وعلى أساس المرتبة الدينية في آن واحد. فلا زواج بين أفراد الطبقات، وهي مقصورة على الفئات (لا يتزوج الشيخ ابنة مريده، ولا يتزوج المريد ابنة شيخه)⁽²⁾. ولا يجوز لأي شخص أن يتزوج من خارج مرتبته وفئته الدينية، هذا فعلتي كلامخوان والراووش⁽³⁾. ومن يخرج من هذه القاعدة المقصدة يعد خارجاً عن الشرع الكاكاييية وينخفض مرتبته ونسبته، حين أن يقال عنه بأنه (كهراموت كاهم بوي - قلت كرامته).

في النموذجين السابقين (الأيضمية والكاثنيدية) دلائل واضحة على ازدواج النظامين المطلق والمفتوح داخل المجتمع الواحد في الوقت نفسه. كما انهما مؤشران للنسق فيه نظام طائفي مطلق في مجتمع طبقي مفتوح. هاتنظم الاجتماعية -

(1) لمزيد من المعلومات راجع المصدر نفسه، من 144-149، من 165-167

(2) الخيون، رشيد، المصدر السابق، من 428

(3) الهرزالي، فردي، يمين، المصدر السابق، من 55

المطبقة الدينية والإقتصادية- التطبيقية اللتان تتفاعلان معاً في تنظيم العلاقات الإجتماعية، الدينية منها وإقتصادية ضمن مراتب معينة ومقسمة إلى هرمية إجتماعية، إنما تؤكد لإدراجية النظم والتعايش المتراس من بين النظام الطبقي المفتوح مع النظام الطبقي المغلق والذي يتميز به المجتمع الكوردي. هذا التزامن والتداخل بين المفتوح والمغلق يسمح بحراك الأفراد من بعض الدواحي الحياتية (صعوداً ونزولاً)، ولا يسمح بحراكهم (صعوداً ونزولاً) في مجالات أخرى.

ثانياً: المجتمع الكوردي مجتمع إنتقالي (Transitional Society)

دخل إقليم كوردستان منذ آذار سنة 1991 مرحلة إنتقالية على فترتين، الأولى، هي فترة (الأمر الواقع 1991-2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004-). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية كانت العوامل الداخلية لحصولها مستوفية ولكن استوجبت آليات ومؤثرات خارجية لفعلها نحو الأمام وخلق التغير المنشود.

على الرغم من إختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية وإتساع رقعة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك إجتماعي صمودي ودرجة سرعة هذا الحراك، تمتاز هاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society) وهو المجتمع الذي يعيش تحولاً في مؤسساته الإجتماعية من التقليد إلى المعاصرة. أي (تحول المؤسسات الإجتماعية من التقليد إلى سلطة المكاتب (البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والإقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني وإتجاهاته⁽¹⁾. هذا التحول يسبب كتحصيل حاصل حالة يعيش فيها أفراد وجماعات المجتمع (أنشكاليات التقليد والابتكار أو الأمالة والمعاصرة، في محاولة

(1) الهاشمي، صيد المجتمع الإنتقالي. نشر توصيف سوسولوجي الحال العراقي اليوم، موقع: العراق المتمدن -

لنجد: 1614 - نشر في 17/7/2006 وتم زيارته الموقع في 10/5/2011

منهم لبناء تصور أو صيغة للإجتماع لها خصوصيتها. فالمجتمع الإنتقالي يجد صعوبة في تطبيق الصيغ المثقولة من مجتمعات أخرى متقدمة على ظواهر ومشكلات مجتمعية خاصة به. لكنه بالوقت نفسه لم يتوصل بعد لبناء نموذج المتوازن⁽¹⁾.

وتطلق صفة المجتمع الإنتقالي على ذلك المجتمع (الذي لا يزال لم يستوعب العصرية في جميع مستوياتها وأبعادها، حتى لو أنه وضع نفسه على طريق اكتسابها)⁽²⁾. والإنتقالي صفة للمرحلة التي (تخلق المقدمات لتشكيلة جديدة. ولكن إلى أية تشكيلة؟ تلك هي مسألة يحلها صراع النزعات والإتجاهات داخل هذه المجتمعات، وتشابك العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية)⁽³⁾. فالمجتمع الإنتقالي يتميز بـ (تعدد القطاعات الاقتصادية ذات الملكية المختلفة، فهناك ملكية جماعية في القطاع التقليدي وقطاع عام مملوك للدولة، وهناك أيضاً ملكية فردية. كما يتميز بـ (سجلات مختلفة للإنتاجية بسبب تعدد مستوى التقنيات المستعملة في هذه القطاعات)⁽⁴⁾. أي أنه مجتمع يقف على طريق التقيض، من مجتمع ذي درجة عالية من التخصص في نظام تقسيم العمل، ومجتمع يقل فيه درجة التخصص، كما يصفه (فريد ريجز 1917-2007) واسمها (المرحلة أو المجتمع المنشوري Prismatic Society وهو المجتمع الذي ترتفع فيه درجة التشتت... والمنشور دلالة على ما تقوم به المنشور من تشتت للحزمة الضوئية التي تمر من خلالها)⁽⁵⁾. وبناء على ما يتميز به من تعدد القطاعات الاقتصادية، فإن (المجتمعات

(1) ولوت، علي، أزمة الحلق الكثير في المجتمعات التقليدية: العراق وقضايا المرحلة الإنتقالية، موقع

التكوير (في وقت نشر) في 12, 2008 APRIL تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(2) غليون، برمان، النخبة والشعب: مفككت من كتابي الأخير. (مع بعض التعليقات) موقع: العوار السندن

نشر في 2011/1/25. تم زيارة الموقع في 2011/5/10

(3) بيكرزولف، فون، المصدر السابق، ص 41-42

(4) وقت، علي، المصدر السابق

(5) عبد الحميد، حلبة، الإصلاح الإنشائي: قضايا نظرية ومدخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية،

القاهرة، 2007، ص 91-92

الانتقالية معقدة، وجذور المصراعات متعددة الأوجه⁽¹⁾، لذا فإنه يتميز كذلك بثقافة الانتماءات المختلفة و(تعدد القيم والولاءات وأنماط السلوك التي تمتد من قيم وولاءات، وأنماط سلوك حديثة إلى أخرى تقليدية)⁽²⁾. وهو بهذا وككله يمر بمرحلة الإعداد، مثله مثل ما تقوم به الأوركسترا في أثناء مرحلة الإعداد حيث لا يكون هناك دوراً واضحاً للمايسترو الذي من الطبيعي أن يقوم بالتنسيق بين ما يؤديه كل عضو من أعضاء الفريق، وفي ظل غياب دور المايسترو يقوم كل عازف بحرف دوره في المقطوعة الموسيقية دونما النظر إلى ما يعزفه أعضاء فريقه، وتكون النتيجة سماع هتات غير منسجمة غير منسقة من الألحان الموسيقية⁽³⁾ على حسب توصيف (ريجل).

إن المرحلة الانتقالية هي مرحلة يترك فيها المجتمع نظامه التقليدية ليبدأ بالمعاصرة التي هي عملية متعددة الوجوه تفترض فيه تغيرات في كافة حقول الفكر والنشاط الأنسافيين، على حد تعبير (مسموئيل هالنتكتون Samuel P. Huntington 1927-2008)⁽⁴⁾.. (على المستوى السيكولوجي، تفترض نقلة جوهرية في القيم والمواقف والتوقعات وتحول التوافق مع الجماهير العينية والمباشرة، كالعائلة والمشيخة والقرية إلى تجمعات أضخم وأكثر دجراً كالطبقة والامة. وعلى المستوى الفكري تفترض العصرية توسعاً هائلاً في مدى معرفة الإنسان لبيئته... من خلال نمو معدلات إجابة القراءة والكتابة ووسائل الإتصال والتعليم، وزيادة في قابلية الحراك المهني، عمودياً وأفقياً. إن وجود العصرية هذه ذات الصلة الوثيقة بالسياسة، حيث تفترض العصرية عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من

(1) مقابلة مع ديبود تابلر، رئيس المركز الدولي للدراسة الثقافية، مارس/آذار 2010 مطبوعة على موقع: المدونة للجيوستيج. بإدارة منظمة المجتمع العلمي الفرنسي للمسؤولي <http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx> تم زوره الموقع في 2011/5/10

(2) روث، طي، المصدر السابق

(3) عبد الحميد، عالية، المصدر السابق، ص 92

(4) هالنتكتون، سموتل، النظام العربي لمجتمعات متبركة، ترجمة: سميرة أبو صوف، دار الساقلي، ط 1،

البروت، 1993، ص 45

السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية قومية علمانية واحدة. ويعني ذلك الإندماج القومي ومركزية النفوذ أو حصره في مؤسسات قومية تشريعية معترف بها ويصبح الناس مستعدين للإنماط جديدة من المشاركة والسلوك على الصعيد الاجتماعي.. لذا فإن من المتوقع أن تؤدي هذه الحزمة المتشابكة والمتكاملة من التغييرات إلى حالة من الأرياك الاجتماعي، والتوتر في نظم المجتمع ونمساكها وعلاقات بعضها ببعض. وكما تؤدي إلى تعظيم المؤسسات التقليدية وتعظيم هذه المؤسسات من جانبها تؤدي إلى حالة من التفسخ والخروج عن القياس سايكولوجياً، ولكن هذه الحالة ذاتها تستلزم أيضاً الحاجة إلى تطبيقات ولوائح جديدة. وقد تأخذ الثانية شكل التطبيق مجدداً مع فئة موجودة بشكل مكامن أو فعلي في مجتمع تقليدي، أو إنها قد تؤدي إلى تطابق مع مجموعة جديدة من الرموز، أو فئة جديدة تطورت في عملية العصرية. ذلك لأن المجتمع التقليدي يمتلك الكثير من الأصول المحتملة للهوية والوحدة. بعض هذه الأصول قد تقوضها وتحطمها عملية العصرية. لكن البعض الآخر قد يبلغ وعياً جديداً ويصبح قاعدة جديدة لتنظيم جديد، لأن الأصول هذه قادرة على تلبية العديد من الاحتياجات للهوية الفردية والإنعاش الاجتماعي والتقدم الاقتصادي التي تستحدثها عملية العصرية⁽¹⁾. وهذا ما تحدثنا عنها سابقاً حول إمكانية اللوائح البليطية في المجتمع الكوردي على تجديد نفسها في مقاطع تاريخية كان من المفترض أن تكون مراحل قطيعة مع سابقتها، ولكن استطاعت أن تبقى وتكيف فئات الكتلة القديمة مثل الشيوخ وزعماء القبائل مع التغيرات الجديدة والعصرية فتحوّلت إلى طبقات اجتماعية جديدة تقوم على الملكية الخاصة للأرض ورأس المال التجاري، دون أن تطلّع جذور ارتباطاتها العلائقية الإقطاعية بكل ما تحملها من خصائص ثقافية وتقاليد وأعراف وسلوك وأسلوب حياة. هذه التشكيلات الجديدة - القديمة استطاعت رص صفوفها مع تشكيلات طبقية جديدة أوجدتها العصرية وقامت بدمج ما لديها مع ما لدى الجديد في جبهة اقتصادية - سياسية توضع الأسس الجديدة لعملية المبادلة بين النشاط السياسي والفني الاقتصادي. هذه

(1) انظر: مالكسون، سبرنيل، المنبر للسوق، من 45-53

الجبهة مكنتها هي من الحصول على النفوذ السياسي، ومكنت الآخر على الإفادة من الموقع السياسي وسيلة لتجميع الثروة. والأثنان معاً أصبحا السبب الذي أدى في النهاية إلى ضعف المؤسسات واليات الضبط الاجتماعي الرسمية، المرض المزمن الذي تعاني منه المجتمعات الإنتقالية (تصير القيم الجماعية والولاءات الأولية خاصة القبلية وعلاقات القرابة المتبقية من المجتمع التقليدي دافعاً للفساد لصالح الفاسدين وأقاربهم وذويهم)⁽¹⁾. وكان العصرنة محكومة بالفساد. أو كما يسأل (هافتكنون): لماذا تتسبب العصرنة بالفساد؟ هل هي مجرد مصادفة أن تكون النسبة المرتفعة من الفساد في الحياة العامة في إنكلترا وأمريكا قد قرّنت مع تأثير الثورة الصناعية، وتطور موارد جديدة للثروة والطاقة، وظهور طبقات جديدة ترضى مطالب جديدة على الحكم؟ ثم يجيب على هذه الأسئلة بثلاث أفكار مترابطة: الأولى، (أن العصرنة تفرّض تغييراً في القيم والمعايير الأساسية للمجتمع)⁽²⁾. وهذا ما حصل في المجتمعات الرأسمالية الغربية، التي استطاعت أن تقطع جنود الأوتباطات ما قبل الرأسمالية. ولكن بالنسبة إلى مجتمع مثل المجتمع الكوردي، الذي لم يستطع قطع هذه الجنود وأبقى على مستويات معينة، ولكن مؤثرة من تلك القيم. فعندما تضرع فئات جديدة اطلعت على قيم ومعايير العصرنة في مجتمعات معاصرة في الغرب الرأسمالي، (الحكم على تلك القيم والمعايير من خلال المبادئ الأجنبية ويصبح السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادئ التقليدية، غير مقبول وفساد حين يؤخذ بمنظار عصري. إلا إن التساؤل أصلاً حول المعايير القديمة في مجتمع إنتقالي لم تقطع الولاءات القديمة والبنية أوامرها مع ثقافتها وقيمتها ومعاييرها يؤدي إلى زهمة شرعية كلفة المعايير. ويمنع الصراع بين المبادئ العصرية والتقليدية، فرضاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه المبادئ بنوعيتها. كما إن التزام القيم العصرية غالباً، يتخذ عند جماعة ما في بلد إنتقالي، شكلاً متطرفاً، وتصبح قيماً مثل النزاهة والإستقامة والمسؤولية والجدارة، في معظم الأحوال مهيمنة، لدرجة أن الأفراد والجماعات

(1) ونوت، طي، المصدر السابق

(2) هافتكنون، صوابيل، المصدر السابق، ص 78

يوجهون لهما الفساد إلى إجراءات معينة في مجتمعهم، تكون موضوع قبول في المجتمعات الأكثر عصراً وهدورة طبيعية وشرعية أيضاً. إن صدمة العصرية الأولى تنزع إلى إحداث معايير غير منطقية. هذا التصعيد في القيم يؤدي إلى نيل المساواة والتسوية الضروريتين في السياسة، وتبرز تحديد السياسة بتطابقها مع الفساد.

أما الفكرة الثانية عند (هانتنكتون) في هذا السياق، فهي أن العصرية تخلق مصادر جديدة للحرية والسلطة، والعلاقة بين هذه المصادر والسياسة لا تحددها المبادئ التقليدية في المجتمع، في الوقت الذي تكون فيه المبادئ العصرية لا تزال غير مقبولة من الفئات المسيطرة داخل المجتمع. يصبح الفساد في هذا المعنى محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها الجديدة، وليذلل هذه الفئات جهودها لكي تكون فاعلة داخل الإطار السياسي.

وتسهم العصرية، ثالثاً، في تشجيع الفساد بواسطة التغييرات، التي تحدثها في إنتاجية النظام السياسي. حيث تتضمن عصرية المجتمعات الإنتقالية، توسيع سلطة الحكم ومضاعفة النشاطات، التي تخضع للتنظيم الحكومي. ثم يستنتج (هانتنكتون) أن الفساد التي تحدثها العصرية في المجتمعات الإنتقالية، هي من طبيعة المجتمع الإنتقالي، ومن طبيعة عملية العصرية في الوقت نفسه⁽¹⁾. إن أي مجتمع إنتقالي من نمط المجتمع الكوردي، الذي لم ينتهي إلى تشكل الطبقات لئالها وفي حدود فاصلة بينها، يفترض فيه غياب نسبي لوجود طبقة عليا مترسخة، ويتبع ذلك غياب نسبي مشابه لوجود أخلاقية طبقية حاكمة... وهكذا لا يبقى مجال كبير للشك في أن الكسب غير المشروع في أثناء العمل السياسي يصل إلى المبلغ مستوياته. بمعنى آخر إن تفشي الفساد قد يكون مرتبطاً حقاً، كما يقول (هانتنكتون) بالغياب الصام للفواصل التطبيقية الفاعلة. وسكان من الطبيعي أن يرافق مع التغييرات السريعة، والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية منذ

(1) ينظر: هانتنكون، صوابيل، المصدر السابق، ص 77-93

1991 الكثير من التخطيط والفوضى نتيجة للتزامهم على الفوضى والديور والوكالة وغيرها للقوى السياسية والاجتماعية الجديدة انظمة، فأصبح من طبيعة مصرقة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية أن تخلق فرص، ومصادر جديدة، لجمع الثروة بطرق شرعية او غير شرعية. كما تخلق فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، ولتغير مستمر للمهن، وإيجاد أكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا يؤدي حتماً إلى حراك إقتصادي سريع، وغير طبيعي، لا يردعه رادع، ولا ينظمه معيار أو قيمة إجتماعية، وهو من جانبه يخلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء ومن عمل إلى آخر وهذا يمنع تطور الظواهر الطبقيّة، وبالنسبة لبحرل دون تيسر الثقافة والوعي الطبقي والأيولوجية الطبقيّة والثقافة بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل الطبقات تعمل في أطوارها بقاءها من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى. هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبية والوعي، انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها. لا يمكن أن نحدد رؤية معينة بطبقة معينة في المجالات السياسية والاجتماعية والإقتصادية للمشاكل، التي تعترض المجتمع الكوردي أو نوضح خارطة طريق مستقبل هذا المجتمع. فكل الرؤى وكل البرامج، متفوية، ومثابرة الى حد كبير. لذا من الممكن أن نستنتج أن المجتمع الكوردي في الوقت الحاضر يعيش حالة تناقض بين الحاجات المادية والثقافية المتزايدة والإنتاج الإجتماعي للوعي المتخلف عنها. هذا التناقض من جانبه ترك فجوة إجتماعية. هذه الفجوة يسميها (التوسير 1918-1990 Louis P. Althusser) أحياناً (بالفضلة الواقعية Residue Real) وأحياناً أخرى (بالشائبة Impurity) ومرة ثالثة (بالبقية Severance)⁽¹⁾. إن هذه الشائبة تشكل موضوعاً يعود لنظرية انماط الإنتاج، وخاصة لنظرية الإنتقال بين انماط الإنتاج، الأمر الذي يندمج بنظرية عملية تكوين نمط الإنتاج المعين. على أن (شارل بتسهايم Charles Bettelheim 1913-2006) يبيدي ملاحظات بشأن محتوى ما يقوله (التوسير)،

(1) كبة فيرايم، إشكالية الاقتصاد الإنتقالي المعدل شارل بتسهايم، موقع مجلة (ثقافة الجيدة):

<http://www.alihakaballjafoda.com/337>

وبالأخص ما يتعلق بوجود هذه الشوائب حيث أنها موجودة دائماً في الواقع، فلا يمكن أن تكون خاصية لمرحلة الانتقال بالذات، ثم يطرح السؤال التالي بصيغتها: (أليس من الأرجح أن ما يميز الإقتصاد الإنتقالي هو شكل نوعي معين من التمايش والوجود المشترك، والتفاعل بين عدة أنماط إنتاجية في الوقت نفسه؟ إن هذا السؤال يثير السؤال الأهم التالي: ألا تكون هذه الأشكال الخاصة في الوجود المشترك والتفاعل بين أكثر من نمط إنتاجي معين، أنماطاً نوعية معينة من الإنتاج؟ ثم يستطرد ويقول: إن ما سميناه قبل قليل بالبقايا التاريخية في نمط إنتاج قديم لم يستطع التاريخ أن ينته، إنما تمثل في الواقع - منتجات Products - الهياكل الاجتماعية معينة، ولا يمكن عبثاً عربية أو شاذة عن الهياكل المذكورة، لأنها نتاج لمجموع العلاقات التي تكون تلك الهياكل، وخاصة نتاج للمستوى المعين من تطور القوى المنتجة، وما يميزها من التطور المتفاوت، وبالتالي ما يميز العلاقات الإنتاجية من هذا التفاوت في التطور. أما النظرة إليها ككونها (شئوناً) فهي وليدة العجز عن الاستيعاب العميق لعلاقات الترابط بين الهياكل التي تنتجها. وهنا يؤكد (بتهلدايم) على أن النظرية لأية إقتصاد واقعي - بصرف النظر عن كونه إنتقالياً أم لا - يجب أن تقوم على أساس هذه تركيباً معقداً ذا إتجاه مسيطر، أي مزيجاً معيناً من جملة أنماط إنتاجية يتميز واحد منها فقط بالسيطرة، وهذا النمط المسيطر هو الذي يطلع مجموع النظام الاجتماعي بطابعه الخاص، ويمثل شروط عمل وتطور أنماط الإنتاج التابعة أو المسيطرة عليها⁽¹⁾. والمشكلة بالنسبة للمجتمع الكوردي تكمن هنا، وهي أنه من العسير تحديد نمط معين من أنماط الإنتاج أو إتجاه إقتصادي - اجتماعي معين يتميز بالسيطرة على أنماط أخرى ضمن مزيج من أنماط إنتاجية، وإستطاع أن يطلع مجمل النظام الاجتماعي بطابعه الخاص. وإن الحراك الاجتماعي العمودي، الناتج عن التغيرات المتتالية، والسريعة في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية خلال العقدين الماضيين، لم تسفر إلى حد كبير عن تشكل الطبقات لذاتها، تحمل كل منها ثقافتها ورويتها الخاصة لتنظيم العلاقات الاجتماعية حسب شروط معينة، تكون واحدة من هذه الطبقات هي المسيطرة

(1) كبة إبراهيم، المصدر السابق.

فتطبيع النظام الاجتماعي من حيث انغلاقها وانفتاحها بطابعها، وتحريك الدورة الاقتصادية في مدار قوانينها وشروطها، وتقييم العلاقات الاجتماعية على أساس نوعية النمو المحمد بعملية الإنتاج.

المبحث الرابع:

تغيرات تنموية في إقليم كوردستان وأثرها في الحراك الاجتماعي

يشهد إقليم كوردستان وبعد عقود من توقف الدورة الاقتصادية، (مرحلة من النمو الاقتصادي والعصرية)⁽¹⁾. ومن منطلق الترابط بين التغير، والحراك الاجتماعي فإن جميع العوامل، التي تسهل عملية التغير الاجتماعي هي أيضاً عوامل تسهل عملية الحراك الاجتماعي العمودي، فمن المفترض أن تشهد آثارها التطور في مجمل الحياة الاجتماعية للمجتمع الكوردي، وفي درجة ومستوى حراك الأفراد والجماعات، وذلك على أقل تقدير من خلال إرقاء مهارات الدخل والمهنة وأسلوب حياة كل من الفرد والجماعة. بإتجاه تحقيق مساواة بين المواطنين (التي أصبحت ممكنة بفضل تطوير القوى المنتجة)⁽²⁾. فعلى الرغم من عدم تشكل طبقة بورجوازية كوردية حقيقية تأخذ على مآلقها صميم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾. فإن المرحلة الإنتقالية التي يمر بها المجتمع الكوردي تستدعي مشاركة القوى العاملة ككل جامع في عملية التنمية. التي دائماً في حاجة إلى (مقدمات تولدي وتندفع اليها من مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وتنظيمي يسرع من خطواتها، وكمقدمات أساسية لتحقيقها)⁽⁴⁾. وهذا التوصيف

(1) رضا، مظفر حزة، (يونامي ملثقي حكومتي مازوم) الديمقراطية العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل اقتصادي لمكوناتها والتوصيفات، من منشورات مجلة (ثوريدي سياسي - الاقتصاد فمينسي) التي تصدرها نقابة الاقتصاديون الكوردستانيون، العدد (1) لسنة 2011، ص 4

(2) أمين، سير، الاقتصاد السياسي للكمية في القرن العشرين والولمد والشرين، ترجمة: فهمة شرف الدين، دار الفارابي، ط 2، 2002، ص 52

(3) فظان، محمد فاضل محمد، التنمية الاقتصادية: مطوعة الحوادث، بغداد ط 1، 1984، ص 23

(4) المروحي، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من الحظوة الى اللامعة: المكتب الجامعي الحديث، ص 9 -

الأسكندرية، 2009، ص 9

هو الأقرب إلى ما يجري في إقليم كوردستان في الفترة ما بعد 2003 إلى يومنا هذا، حيث الإجراءات في طورها البدائي وهي اقرب إلى مقدمات تنتظر منها تكوين أرضية اجتماعية وسياسية واقتصادية تخلق إرادة مجتمعية للمشاركة في عملية التنمية، كما تضع العملية على مسيرها العلمي الصائب الذي يعتمد كلياً على التخطيط الواعي وإيجاد الفرص التي تؤدي إلى خدمة المصلحة العامة.

على أن هذه التغيرات لم تخلُ من شوائب ونواقص، كما إنها لم تستمع التحكم ببعض الظواهر الاجتماعية التي كانت ولا تزال لها تأثيرات سلبية في عملية الحراك الاجتماعي. فتركت آثاراً بتيوية من حيث التراتبية الاجتماعية ودرجة الحراك الاجتماعي وسرعتها والنطاق الاجتماعي، الذي تشملته من حيث الاتساع الاجتماعي. لذا سنقوم في هذا البحث بتسليط الضوء على بعض المؤشرات الإيجابية وأخرى سلبية في التغيرات الحاصلة في إقليم كوردستان وأثر كل منهما في الحراك الاجتماعي.

أولاً: مؤشرات إيجابية:

شهد إقليم كوردستان (منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة (1999-2010) تفسيرات جذرية وبنائية في الوضع الاقتصادي، لم يشهده المجتمع الكوردي على طول تاريخه نهضة اقتصادية على هذه الشاكلة، حركة دائبة لتسجيل الشركات الأجنبية المختلفة، وعقد المؤتمرات الاستثمارية في الإقليم تنظمها رأسماليون عالميون كبار⁽²⁾. حيث أصبح الإقليم منذ سنوات موضع اهتمام المراكز السياسية والدبلوماسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. تم افتتاح العديد من القنصليات والممثلات الدبلوماسية في أربيل عاصمة الإقليم، وإن المشاركة في المشاريع الاستثمارية والتجارية المتنوعة، تتسع يوماً بعد يوم. وكان لفتح المطارات في أربيل والسليمانية وزيادة الرحلات الجوية بين الإقليم ودول أوروبية واليمنية لأمر واضح في تنشيط هذه العملية. بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان تشير إلى مجموع (307) مشروع مجاز قيد التنفيذ في

(2) ثوابي، محمد، المصدر السابق، ص 284

جميع القطاعات، (174) منها في أربيل، و(87) منها في السليمانية، والبقية (45) مشروع في دهوك. ومشروعاً واحداً يشمل كل من أربيل والسليمانية معاً. الجدول التالي يبين الإستثمار في المحافظات الثلاث حسب نوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر في تلك المشاريع للفترة من 2006/8/1 إلى 2010/12/31.

الجدول رقم (10):

الإستثمار في إقليم كردستان للفترة من 2000- إلى 2010 حسب المحافظات ونوع الإستثمار (جنسية المستثمر) ورأس المال المستثمر (بمليون دولار):

المحافظة	الإستثمار		
	نوع	المدة	رأس المال بمليون دولار
أربيل	وطني	145	7.165
	مشارك	11	322
	أجنبي	18	1.625
	المجموع	174	9.112
السليمانية	وطني	80	4.303
	مشارك	6	343
	أجنبي	1	1.555
	المجموع	87	6.201
دهوك	وطني	41	647
	مشارك	2	28
	أجنبي	2	509
	المجموع	45	1.184
أربيل/السليمانية	أجنبي	1	150
المجموع الكلي		307	16.647

للمصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كردستان، المتوفرة على موقع الحكومة <http://www.krg.org>

يتضح من الجدول أن (266) مشروعاً من مجموع (307) هو مشروع مشروع وطني، أي إن الرأسمال الوطني الكوردستاني يشارك بنسبة 86% من النشاط الاستثماري في الإقليم وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على حركة تكوين رأس مال كوردستاني، قادر على الاستثمار والمشاركة الأنشطة في عملية التنمية في القطاعات المختلفة. كما إن الجدول يبين أن مقدار الرأسمال الوطني المستثمر في الإقليم يبلغ (12.115) مليون دولار وذلك يعادل (72.77%) من مجموع الرأسمال المستثمر في القطاعات الاقتصادية المختلفة في إقليم كوردستان. وإن هذه النسبة عالية، وبالأخص مقارنة بالرأسمال الأجنبي المستثمر في الإقليم. ذلك دليل على مقدار تراكم الرأسمال في الإقليم والقدرة المالية المتشكلة خلال هذه السنوات والتي تستطيع المشاركة بشكل فعال في تنشيط دوران الاقتصاد في الإقليم.

إن الجدول يبين أن المستثمر الوطني قادر على مشاركة الأجنبي في استثمار أمواله. فالأرقام المبينة في الجدول والتي تخص الاستثمار المشترك يمكن احتساب تصفها على أقل تقدير ضمن الرأسمال الوطني المستثمر.

كما قد أشرنا سابقاً إلى التحولات الكارثية في النشاط الاقتصادي الصناعي العام والخاص بعد التفاضة أذار 1991. فتعطلت الجزء الأكبر من المعامل التابعة للقطاع العام عن العمل، ثم قامت حكومة الإقليم بخصخصة المتبقى منها. كما تضرر القطاع الصناعي الخاص في الفترة من 1991 إلى 1998 إلى تراجع كبير. حيث (توقفت 624 معاملة ومصانع حرفية عن العمل في إقليم كوردستان خلال تلك الفترة)⁽¹⁾. إلا أن هذه الانتكاسة بدأت بالتراجع بالتدريج وانتعشت دورة الاقتصاد الصناعي إلى درجة معينة منذ 2003. (في مدينة أربيل على سبيل المثال) وبعبارة أخرى (503) معمل عام 1998 من مجموع (919) معملاً من القطاعين العام والخاص كان موجوداً عام 1991. فقد انشأ (8) معمل عام 2005 في القطاع العام يعمل (917) عاملاً فيها. و(869) معملاً للقطاع

(1) خوافي، محمد، المصدر السابق، ص 283

الخاص يعمل (8761) عاملاً فيها⁽¹⁾. أي وصل عدد العامل إلى (877). ثم تصاعد عدد الشركات والمصانع على مستوى الإقليم عموماً، وبالأخص بعد إقرار قانون الاستثمار في الإقليم في النصف الثاني من عام 2006. ففي 2008 وصل عدد الشركات والمعامل إلى (7268) شركة في مجمل القطاعات. وفي 2009 اضيف إلى ذلك العدد (1700) شركة محلية و(153) شركة اجنبية. ثم تزايد عدد الشركات في مختلف المجالات في عام 2010 ليصل إلى (3642) شركة ومعماً. الجدول التالي يبين هذا التزايد الكمي للمشاريع الصناعية في الإقليم في آخر كشف قامت به وزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كوردستان.

الجدول رقم (11)

عدد المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عددالمشاريع الصناعية	النسبة المئوية
اربيل	1661	45.7
السليمانية	1378	37.8
دهوك	603	16.5
المجموع	3642	100

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في

حكومة إقليم كوردستان

(1) عبد القادر، شيلان حميد، الآثار الاقتصادية للتوسع الحضري في مدينة أربيل لمدة (1992-2007)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين، 2009، ص 51

تأتي الصناعة في المقام الثاني من حيث حصتها من المشاريع قيد التنفيذ التي أجزلتها هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان وهي تعادل (19.9) من مجموع المشاريع. الجدول التالي يبين توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

جدول رقم (12)

توزيع المشاريع قيد التنفيذ حسب المحافظات والقطاعات ونسبها من مجموع المشاريع:

القطاع	أربيل/ السليمانية	أربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	نسبته % من المجموع
صناعي		27	22	12	61	19.9
زراعي	1	15	1		17	5.5
سياحي		30	5	10	45	14.7
إسكان		53	25	14	92	30.0
تجاري		20	26	4	50	16.3
تعليم		5	1		6	1.9
أخرى		24	7	5	36	11.7
مجموع	1	174	87	45	307	100

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الأبحاث اعتماداً على بيانات هيئة الإستثمار في حكومة إقليم كوردستان لسنة 2010.

هذه النسبة تبشر بالخير في هذا القطاع الإقتصادي المهم، الذي يشكل الحاضنة الأساسية للقوى العاملة الفاعلة والنشطة في أي بلد يعمل على تجاوز المرحلة الإنتقالية والدخول في العصرية والتحديث، كما إنه يتحول في فترة معينة إلى أكبر مصنع اجتماعي يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه أخذاً في طريقه أفراد وجماعات اجتماعية يرفعهم على سلم التدرج الإجتماعي.

هذا التزايد في عدد المشاريع الصناعية في إقليم كوردستان، توفر فرص عمل لأعداد متزايدة من العاملين. وهذه مما تزيد من فرص الحراك الاجتماعي، من خلال الحصول على العمل، والكفاءة والخبرة الصناعية، إضافة إلى مصدر معين للدخل، الذي يسهل على الفرد، والجماعة الحصول على السلع والخدمات وهذا الأمر بدوره يدعم عملية تغير في أسلوب الحياة. الجدول التالي يبين عدد العاملين في المشاريع المذكورة أعلاه على أساس المحافظات والمجموع العام في الإقليم ونسبته:

الجدول رقم (13):

عدد العاملين في المشاريع الصناعية (شركات ومصانع ومعامل صغيرة ومتوسطة وكبيرة) في إقليم كوردستان حسب المحافظات ونسبة كل منها بالنسبة للمجموع العام لسنة 2010

المحافظة	عدد العمال	النسبة المئوية
أربيل	16901	48.3
السليمانية	7679	22
دهوك	10392	29.7
المجموع	34972	100

المصدر: تم استعد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات (غير منشورة) لوزارة التجارة والصناعة في حكومة إقليم كوردستان

يشكل مشاريع النفط المختلفة أحد أهم أركان الحركة الاقتصادية في إقليم كوردستان في الوقت الحالي. وقد بدأت حكومة إقليم كوردستان تصدير النفط من أواشي الإقليم إلى خارج العراق لأول مرة في النصف الثاني من عام 2009. تشير بيانات شركة نفط الشمالية العراقية إلى (أن صادرات النفط الخام من حقول كوردستان ارتفعت تدريجياً لتصل 150 ألف برميل في اليوم الواحد)⁽¹⁾. الشركات العاملة في مجال النفط والغاز (43) شركة يعملون في (40) قطاعاً متنوعاً في عموم الإقليم بما فيها قطاعات الاستثمار منها بناء المدارس والمستشفيات

(1) <http://www.krg.org>

والطرق وخدمات أخرى. كل تلك المشاريع تشكل مجالات، لإيجاد فرص العمل، ومصادر للدخل والأجور. كما إنها تشكل دوافع ومصادر لإرتقاء الأفراد على سلم الحراك الإجتماعي الصاعد من حيث المهارة والكفاءات وفرص التعليم وتغيير أسلوب الحياة. فالعامل الكوردي ولأول مرة يدخل ضمن الصناعات النفضية وعلومها ويتعامل مع تطورها التكنولوجي.

هذه الحركة التنموية أدت إلى تحريك جميع المصادر، التي من خلالها يحصل الفرد على الدخل، باتجاه زيادة ملحوظة في دخل الفرد في إقليم كوردستان. الجدول التالي يبين هذه الزيادة:

الجدول رقم (14):

التوزيع النسبي% للدخل الشهري للفرد على أساس المصادر، والمحافظات في الإقليم، ومقارنة بمحافظات العراق

محافظة الإقليم ومجموع العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمنحولات	المجموع
نربيل	40.0	25.2	27.3	7.5	100
السليمانية	42.2	24.8	23.7	9.3	100
دهوك	48.3	24.3	21.0	6.4	100
إقليم كوردستان	45.0	26.0	25.0	4.0	100
باقي محافظات العراق	45.0	25.0	19.0	10.0	100

المصدر:

1. حسن أحمد، عبد الرحمن، (إجمالي ثلثه كلف من له في كوردستان وغيره) - دخل الفرد في إقليم كوردستان والعراق صيغة الإقتصاد الصناعي، العدد 27، أبريل 2010، ص 20.
2. وزارة التخطيط تحليل مقارنة مستوى الدخل ومصادر في إقليم كوردستان والعراق لعام 2007.

يبين الجدول أن الدخل الحاصل من الرواتب والأجور هو الأعلى في إقليم كوردستان، وعموم العراق في نسب متقاربة جداً. علماً بأن نسبة الدخل الكلي من خلال العمل للصالح الشخصي، عالية جداً في إقليم كوردستان وعموم العراق وهذه تدل على أهمية هذا القطاع في مجموع مصادر الدخل. كما أنها مؤشر مهم لتوسيع رقعة النشاطات الاقتصادية خارج دائرة الرواتب. ونخلص من ذلك إلى نتيجة مهمة مفادها، أن دخل العمل يشكل 70% من دخل الفرد من مجموع المصادر المختلفة.

البيانات الواردة من وزارة التخطيط العراقية لعام 2007 والمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق وجدائيل أكاديمية تبين أن متوسط دخل الفرد في إقليم كوردستان، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق حيث بلغ في الإقليم 190.9 ألف دينار في حين أن هذا المتوسط في عموم المحافظات الأخرى في العراق بلغ 125.100 ألف دينار. الجدول التالي يبين توزيع متوسط دخل الفرد الشهري في إقليم كوردستان وعموم العراق:

الجدول رقم (15):

متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للفرد على أساس المصادر والمحافظات
في الإقليم مقارنة مع باقي محافظات العراق

محافظة الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الثمن ومملوك لصالحهم الشخصي	دخل الأفراد	المجموع
أربيل	89.1	56.0	60.7	205.8
السليمانية	71.4	41.9	40.2	153.5
دهوك	87.3	43.9	37.9	169.1
إقليم كوردستان	82.6	47.3	46.3	176.2
باقي محافظات العراق	56.6	31.3	31.3	119.2

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقلة من المصدرين السابقين

إن ارتفاع متوسط الدخل الشهري للفرد مؤشر للقدر الشرائية للفرد، ويدل على أن مستوى رفاهية الفرد في إقليم كوردستان أعلى من عموم العراق، وذلك يساعد الفرد الحصول على التعليم والسلع والخدمات، وينمكس هذا كله على تغير في أسلوب الحياة والإرتقاء به. الجدول يبين أن متوسط الدخل الشهري الذين يعملون لصالحهم الشخصي في إقليم كوردستان، من مجموع واردات الفرد، ومتوسط الدخل الشهري من الأملاك كذلكه، أعلى بالمقارنة مع عموم العراق، هذان المؤشران يدلان على أن رقعة النشاطات الاقتصادية باتت أوسع. وإن حركة السوق أصبحت أكثر نشاطاً، وزاد الطلب على الأملاك وبالأخص العقارات، الأراضي والمنازل والعمارات صار أكثر. مجموع هذه التحولات والتغيرات أدى بالنتيجة إلى حراك عمودي - تصاعدي أكثر سرعة، وأشمل في وجهاته ومستوياته، يشمل فئات ومطبقات مختلفة في المجتمع الكوردستاني. إن المعطيات تشير إلى أن الدخل كونه أحد مؤشرات الحراك الإجتماعي، يتجولز الفرد إلى الوحدات والجماعات الإجتماعية، كالعائلة مثلاً، ليعطي دلائل على حراك إجتماعي يشمل نطاق إجتماعي أكبر من الفرد. الجدول التالي يبين توزيع متوسط الدخل الشهري للعائلة على أساس مصادر، وفي الإقليم مقارنة بعموم العراق.

الجدول رقم (16)

متوسط الدخل الشهري (ألف دينار) للعائلة على أساس المصادر والمحافظات في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق.

محافظات الإقليم وعموم العراق	الرواتب والأجور	دخل الذين يعملون لصالحهم الشخصي	دخل الأملاك	دخل المنح والمنونات	المجموع
أربيل	573.4	360.5	390.3	107.4	1431.6
السليمانية	402.4	236.4	226.5	88.9	954.2
دهوك	567.1	284.9	246.1	66.2	1164.3
إقليم كوردستان	514.3	294.0	287.6	87.5	1183.4
بغلي محافظات العراق	388.8	214.9	170.2	84.9	858.8

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مأخوذة من المصنوعين السابقين

وعندما يتم توزيع الموائل إلى (جماعات الدخل) الشهري، تظهر تباينات واضحة بين إقليم كردستان وعموم العراق. الجدول التالي يبين تلك التباينات بين الدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة من مسكنة محافظات إقليم كردستان، والدخل الشهري الذي تحصل عليه العائلة الساكنة في محافظات العراق الأخرى. وذلك على أساس تقسيم الموائل إلى (جماعات الدخل):

الجدول رقم (1.7):

التوزيع النسبي (%) للموائل في الإقليم مقارنة بمحافظات العراق على أساس مجاميع الدخل الشهري للعائلة

مجاميع الدخل (ب) ألف مئات	إقليم كردستان %	المحافظات العراقية الأخرى %
أقل من 400	15.7	17.7
400 أقل من 500	6.8	10.9
500 أقل من 600	8.8	11.8
600 أقل من 700	8.3	9.5
700 أقل من 800	7	8.4
800 أقل من 900	5.4	7
900 أقل من 1 مليون	4.7	6.1
1 مليون أقل من 1200	10	8.8
1200 أقل من 1500	11.3	8
1500 أقل من 2 مليون	9.8	6.2
2 مليون فأكثر	12.2	5.6
المجموع	100	100

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مستقاة من المصنفين السابقين (ملاحظة: الو - المصحح الاقتصادي والاجتماعي للفترة في العراق - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008)

يبين الجدول التاليين بين الدخل الشهري للعوائل في إقليم كوردستان، بالمقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى. إن 43.2% من العوائل في إقليم كوردستان يحصلون شهرياً على دخل أكثر من 2 مليون دينار، في حين إن 28.6% من العوائل في المحافظات الأخرى تحصل على هذا المقدار. كما إن دخل 12.2% من عوائل إقليم كوردستان أكثر من 2 مليون دينار. في حين إن دخل 5.6% من العوائل في المحافظات العراقية الأخرى تحصل على هذا الدخل. هذه البيانات إنما تدل على درجة التوسع في فرص الحصول على واردات مختلفة، وبمقايير هائلة في إقليم كوردستان، بالمقارنة مع عموم العراق. كما هي مؤشر لمستوى القدرة الشرائية للعائلة في الإقليم والتي توفر فرصاً أكبر للطلب الكلي على البضائع والخدمات والتعليم. كل ذلك دليل على الحراك العمودي المتصاعد للنشاط في الإقليم الذي يحصل في بيئة إجتماعية وإقتصادية، وأمنية تساعد على كثرة الطلب على العمل وتحريك المجالات المختلفة للأنشطة الإقتصادية التي توفر الفرص والإمكانات للأفراد والجماعات على حد سواء.

ثانياً، مؤشرات سلبية،

إن هذه الحركة التنموية النشطة التي خلقت حراكاً إجتماعياً ملحوظاً على مستوى الإقليم، لا تخلو من الشوائب والسلبيات، وتترتب على ذلك نتائج قد تفيد فئة إجتماعية معينة بدرجة كبيرة، ولكنها تفيد فئة أخرى بدرجة أقل وقد تضرها في بعض الفترات، بمعنى آخر أنها لم تستطع لحد الساعة أن توفر أرضية إقتصادية وإجتماعية لمعالجة إجتماعية بالدرجة التي توفر فرص التطور والنمو والحراك العمودي المتصاعد للجميع، أفراداً وجماعات بنفس المستوى والسرعة. وهذا سوف يؤدي على مدار سنوات آتية إلى خلق فجوة إجتماعية من حيث حراك الأفراد والجماعات، على مستوى المحافظات وبين المدينة والقرية، بين الطبقات والفئات الإجتماعية، بين الأنشطة الإقتصادية... إلخ

وبلاحظ أول مؤشر على وجود هذه الفجوة الإجتماعية في التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، الحكومي والخاص والمختلط وأخرى. الجدول التالي يبين هذا التوزيع:

الجدول رقم (18)

توزيع القوى العاملة بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي

نسبة التشغيل %				
المجموع	أخرى	القطاع المختلط	القطاع الخاص	القطاع الحكومي
100	9.2	0.5	52.3	38

المصدر: تم إعداد الجدول في ضوء البيانات الموجودة في الجدول رقم (10) من نتائج المسح الإحصائي والاجتماعي للأسرة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي 2008

وعلى الرغم من أن نسبة التشغيل في القطاع الخاص عالية نسبياً فإن هذه النسبة غير متدنية في القطاع الحكومي. وتأتي هذه النسبة العالية من خلال الموجات الكبيرة والمتكررة تعين الأفراد في مؤسسات الحكومة ودوائرها المختلفة. (إن عدد ملاكيات الحكومة "الموظفين والصالحين" بحسب كشوفات وزارة المالية في حكومة إقليم كوردستان في الميزانية التشغيلية لعام 2010، هو (625.849) ألف موظف ويمثل (12.71%) من مجموع سكان الإقليم⁽¹⁾). وهذا العدد الضخم خلال سنة واحدة يضاف إلى ذلك الجيش من الموظفين المتواجدين فضلاً عن الدوائر الحكومية لياخذوا الرواتب من ميزانية الحكومة. والرواتب هي بعد ذاتها حالة تراكمية وتصاعدية في أن واحد. أي أنها تبقى وتتراكم عليها بزيادة المعينون الجدد، كما أنها تزداد سنوياً من خلال زيادات لمغرافية وعلاوات وترفيهات فعلية. الجدول التالي يبين لنا نسبة تصاعد رواتب الموظفين في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008:

(1) رضا، مظهر حمزة المصدر السابق، ص 13

الجدول رقم (19)،

المقدار الفعلي لرواتب الموظفين ونسبة التصاعد في عامي 2009 و2010 بالمقارنة مع 2008

الفترة	2008	2009	2010
مقدار رواتب موظفي الإقليم	المقدار الفعلي	نسبة التصاعد	نسبة التصاعد
موظفي الإقليم	3.400.184	3.803.176	4.999.300
		+11.85%	+31.45%

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث اعتماداً على بيانات مصدريها:

1. مكلفات وزارة المالية 2010
2. رضاء مظهر حمزة (مؤرخي ملهتي حكومتي هاريم) للميزانية العامة لحكومة إقليم كوردستان، تحليل اقتصادي، كوتاه، ص 11

لا تكمن المشكلة في صرف مبالغ طائلة من ميزانية حكومة إقليم كوردستان على الرواتب فحسب، وإنما يكمن جوهر المشكلة في خلق جيش من البطالة المقتنعة. من العمال والموظفين (يفيض عن الحاجة الحقيقية وكان بالإمكان الإستغناء عن جزء منهم دون أن يطرأ خلل ونقص في أداء العمل أو مجموع الإنتاج)⁽¹⁾ هذه المشكلة التي تصعب دراستها من حيث القياس. إضافة إلى المشاكل التي تراهق محاولة جمع المعلومات عنها^(*) لأسباب مختلفة. كما إن زيادة الرواتب بشكل تصاعدي مقترنة بتصيينات مستمرة، وبإعداد هائلة تؤدي حتماً إلى التضخم في الميزانية التشغيلية، ونقص في الميزانية الإستثمارية التي كان ولا يزال الإقليم بحاجة ماسة إليها لتنشيط عملية التنمية والعمرنة، بغية إرساء أسس كيان مستقر برؤية اقتصادية واضحة، تعمل على خلق الفرص الحقيقية لحراك الأفراد عمودياً والإرتقاء على سلم التراتبية الإجتماعية.

(1) البدري، محمد علي، دراسات موسيولوجية ذات للهيئة العربية بـررت، ط 1، 2004، ص 354

(*) الباحث حاول أكثر من مرة الحصول على معلومات معينة من وزارة المالية ولكن دون جدوى.

بعد رفع متوسط دخل الفرد من أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع مستويات المعيشة (ينظر إلى الجدول 14، 15، 16، 17). ولكن (في ظل استمرار معدلات التضخم في الارتفاع يصبح ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد لا الدخل النقدي، هو معيار تحسين مستويات المعيشة.. إذ إن ما يتفقه الفرد، لا ما يكسبه من دخل، هو المؤشر الحقيقي لمستوى معيشته)⁽¹⁾.

ويظهر مؤشر سلمي آخر في حركة التغيير التنموي في إقليم كوردستان من خلال التوزيع النسبي بين الجنسين، في القوى العاملة المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته. إذا دققنا في الجدول التالي، الذي يبين توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب الجنس، نلاحظ أن معدل العام للذكور 69.7% والإناث 12.9% في عام 2007، مما يفسر تنامي نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر وعلى مستوى المحافظات وعموم إقليم كوردستان (ينظر الجدول رقم 5). وإن دل ذلك على شيء إنما يدل على تنامي مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة والتي تؤدي بالنتيجة إلى تناقص في مستوى ودرجة الحراك الاجتماعي المساعد للمجتمع ككل. يوضح الجدول التالي مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الاقتصادي، حسب المحافظات لبيان نسبة الذين يعملون من إجمالي القوى العاملة في الإقليم:

(1) الإبراهيم، أمين محمد سعيد، التنمية المستقبلية لإقليم كوردستان - العراق، مجلة (السياسي)، الإقتصاد السياسي، العدد 29، لسنة 2010، أيلول، ص 148-149.

مشاركة السكان (ذكوراً وإناثاً) في سن العمل في النشاط الاقتصادي حسب المحافظات للفترة 2006 - 2007،

المحافظة	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %		
	ذكور	إناث	الإجمالي
أربيل	67.2	10.4	37.5
دهوك	64.8	8.6	36.2
السليمانية	74.4	17.3	44.6
الموصل العام	69.7	12.9	40.3

المصدر: نتائج المسح الاقتصادي والإحصائي للأسرة 2006 - 2007

إضافة إلى هذا المؤشر السلبي، فإنه لوحظ الساعة لم تتم السيطرة على ظاهرة تشغيل الأطفال في سوق العمل في إقليم كوردستان. يشير آخر تقرير إحصائي صدر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إقليم كوردستان، إلى أن (12478) طفل دون (15) سنة يعملون في مختلف القطاعات. وهذا يعني انخفاضاً في حراك عمودي صاعد للمجتمع الذي يعتمد بشكل رئيسي على التعليم والمهارات الفنية المدعومة بالعلم والمعرفة. فعدد كبير من أطفال كوردستان موجودون خارج المدارس، يعملون في سوق العمل، أي لا يحصلون على العلم والمعرفة، وهم خارج تلك الراهمة الاجتماعية التي تتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه.

إن التوزيع القطاعي للمشاريع المبنية في الجدولين (10 و12) حسب بيانات هيئة الاستثمار في حكومة إقليم كوردستان مثال واضح عن الفجوة الاجتماعية الحاصلة في الإقليم. حيث يشير الجدولان إلى حالة من الملتوازن التوزيعي للمشاريع. على مستوى المحافظات وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية. فالملتوازن بين المحافظات يظهر من خلال حصة كل محافظة من المشاريع المضافة. فحصة

أربيل من المشاريع كافة تعادل (56.7%) أي أكثر من النصف، في الوقت الذي لا تتجاوز حصة السليمانية (28.3%) وحصة دهوك (14.7%) والمشاريع المشتركة بين المحافظات هي واحدة فقط وتعادل (0.3%). هذا الاختلال في التوازن يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في توازن الحراك الإجتماعي، حيث الحراك يكون انشط في محافظة ويطيئة في محافظة أخرى. مما يتحول إلى لاختلال اجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية. وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات، أي إلى هجرة من المحافظات إلى أربيل، بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحصول على الدخل والخدمات. وتترتب على كل ذلك نتائج سكانية وبيئية سلبية أخرى كثيرة.

كما إن الجدول يبين حالة اللاتوازن في توزيع المشاريع حسب القطاعات. فالقطاع المشار إليه في الجدول رقم (12) بتسمية (أخرى) يشمل القطاعات الخدمية والصحية، والفنية، والرياضية، والاتصالات والتبوك والمطاف، حصتها من مجمل المشاريع لا تتجاوز (36) مشروعاً، وهي قطاعات حيوية وجالبة للقوى العاملة في الإقليم. بالتقابل هناك قطاع الإسكان الذي له الحصة الأكبر، ضمن المشاريع وهي تعادل (30%). وهذا يرتبط باستراتيجية حكومة إقليم كوردستان لمواجهة أزمة السكن. كما أنه ساعد على إيجاد فرص عمل كثيرة لقطاع كبير من القوى العاملة في الإقليم، متشظاً الحراك الاجتماعي العمودي التصاعدي في هذا المجال دون مجالات أخرى، مما يخلق فجوة بينه وبين غيره من قطاعات النشاط الإقتصادي من حيث جانب العدد الأكبر من الأيدي العاملة، والارتفاع المتحرك في سوق العمل. القطاع الزراعي له (17) مشروع من مجموع المشاريع قيد التنفيذ، أي ما يعادل (5.5%) وهذا نسبة ضئيلة جداً لإقليم يفترض فيه أن يكون بلداً زراعياً، لما يتمتع به من قوى عاملة لا يستهان بها، إضافة إلى موارد مائية، وأراضي غنية بمختلف أنواعها الدينية والأروالية. هذه النسبة لن تتحول إلى دافع نشط لإحياء هذا القطاع الحيوي في إقتصاد الإقليم، ولن تكون مصحداً للأفراد ليرفعوا ضمن حراك عمودي صاعد، ودافعاً لحراك أفقي عكسي يشجع الفلاحين على العودة إلى

القرى وتنشيط الدورة الاقتصادية الزراعية. أما السياحة لها (45) مشروعاً وبعادل (14.65%) من مجموع المشاريع. هذه النسبة قليلة أيضاً لبلد يتمتع بالطبيعة الخلابة، والبيئة النظيفة، والهواء المعتدل، ومناطق متنوعة سياحية طبيعية وثرية. ثم يأتي القطاع التعليمي، الذي له (6) مشاريع فقط من مجموع المشاريع وهي تعادل (1.9%). هذه الحصة قليلة جداً لمجتمع يمر بالمرحلة الانتقالية، ويريد الدخول إلى العصرية. والعصرية والتنمية بشكل عام في حاجة إلى كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على التعامل مع المعطيات والتطورات الحاصلة في مجال العلم والتكنولوجيا، ولا يتم هذا إلا من خلال التعليم، والتدريب المهني، والتحصيل العلمي. كما إن هذه الحصة القليلة إعطيت إلى قطاع يضمه عالم الاجتماع (بيترسون سوروكين) في مقام (رافعة أو مصعد اجتماعي Social Elevator يتحرك من أدنى طبقات المجتمع إلى أعلاه). أي التعليم هو محرك عملية الحراك الاجتماعي، الذي بدوره قد تتعطل مجمل عملية الحراك الاجتماعي، وتجلياتها السياسية، والإقتصادية، والثقافية بشكل صريح، ويؤدي إلى نتائج سلبية في مجمل حياة المجتمع، وحركة تطوره، ونموه. أما التجارة فلها حصة غير صغيرة من المشاريع، وهي تعادل (16.3%) مما يدل على أن جزء غير صغير من الرأسمال الوطني لا تزال يتجه إلى القطاع الأكثر ضماناً؛ لإسترجاع نفسه حاملاً فوائد، وإرباح مضمونة، وسريعة.

تشير بيانات هيئة الإستثمار إلى حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات المختلفة. مما يعني أن الحراك الاجتماعي، سوف يتحول إلى عملية غير متوازنة اجتماعياً، حيث تتحرك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر، من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الفجوة الاجتماعية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لاتوازن وعدم إستقرار اجتماعي. فطبقات وفئات معينة ترتقي على سلم المهنة والفن والحصول على ما يوظف لهم أسلوب جديد، ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليهم في نوع المهنة، ومقدار الدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والثقافية. لذا يجب إعادة النظر في هذا التوزيع القطاعي للأشطة الإقتصادية. وأنه بادرة جيدة عندما نسمع

بتغييرات مقبلة في إستراتيجية حكومة الإقليم في هذه الناحية (بعد أن كانت إستراتيجية هيئة استثمار إقليم كوردستان متجهة خلال المرحلة السابقة على الأسكان بالدرجة الأولى، ستتجه في المرحلة المقبلة نحو دعم أكبر للمشاريع الصناعية، والزراعية بالدرجة الأولى تليها المشاريع السياحية، والتعليمية، والصحية بالدرجة الثانية)⁽¹⁾. علماً إن إقليم كوردستان أختير من ضمن أفضل المناطق السياحية في العالم، ضمن تلك القائمة التي أصدرتها مجلة (ناشيونال جيوغرافيك) الشهيرة بشأن أفضل 20 منطقة سياحية في العالم. أشار المجلة إلى توسيع المطار أربيل الدولي وتوسيع البنية التحتية السياحية، إضافة إلى بناء فنادق فاخرة⁽²⁾. حيث كانت لكل ذلك نتائج تذكر من حيث زيادة السواح والمسافرين من مختلف دول العالم إلى الإقليم والتي وصلت عددها في عام 2010 إلى (نصف مليون سائح)⁽³⁾. وتساهم هذه الإستراتيجية على حراك عمودي تصاعدي في المجتمع الكوردستاني في قطاع مهم وهو السياحة بالدرجة الأولى، وتساهم أيضاً على حراك تصاعدي في قطاعات مرتبطة مثل التجارة والخدمات والفنون والبنوك وغيرها. لأنها تتحول إلى إستراتيجية تشغيل عدد أكبر من القوى العاملة في الإقليم، ومن مختلف المهن، والمهارات.

(1) عن حديث السيدة (نورول مولود محمد أمين) مدير عام الشؤون القانونية والإشراف والمالية في هيئة استثمار إقليم كوردستان لجمعية التجارة المعمورة (بازركافي) مع ردهم) العدد 86 كانون الثاني 2011، ص 6

(2) جريدة الجفره المعمورة (بازركافي) مع ردهم) العدد 86 كانون الثاني 2011، ص 6

(3) عن حديث السيدة (نه لار ناني) مدير مطار أربيل الدولي لجمعية الجفره (بازر - السوق)، العدد (6)، السنة الأولى،

الأحد 5 من حزيران 2011، ص 12

الباب الثاني

الإطار المبدئي للدراسة

❖ الفصل الأول: الإجراءات المبدئية للدراسة

- المبحث الأول: فرضيات الدراسة
- المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

❖ الفصل الثاني: تحليل بيانات الدراسة واختيار الفرضيات والاستنتاجات والإقتراحات والتوصيات

- المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها
- المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
- المبحث الثالث: الاستنتاجات النظرية والمبدئية
- المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

من أجل الوصول إلى إثباتات واقعية للطروحات النظرية التي تم مناقشتها في الفصول السابقة نزم على الباحث أن يجري بحثاً ميدانياً في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق. عليه وضع الباحث صوبه مينة مجموعة فرضيات. وعلى أساسها وضع استمارة استبيان تتضمن أسئلة متنوعة توزعت على أربعة محاور ثلاثة منها تم صياغتها حسب المؤشرات الثلاثة (الهيئة، الدخل، أسلوب الحياة)، والمحور الرابع تم صياغته لعقد مقارنة بين تلك المؤشرات بين جيلين، جيل الآباء وجيل الأبناء. ثم اختار عينة في مجتمع البحث محدداً بزمان معين وضمن إطار مكاني معين، ومن أجل سلامة العمل المنهجي وسهولة الوصول إلى ما يبتغيه، استخدم الباحث أدوات عدة ووسائل أحصائية للوصول إلى نتائج تثبت صحة فرضيات الدراسة أو عكسها، وصولاً إلى نتائج وإستنتاجات تهتد الطريق لصياغة جملة من الإقتراحات والتوصيات.

إن هذا الفصل يتضمن تلك الإجراءات المنهجية على النحو الآتي:

البحث الأول: فرضيات الدراسة

بني النموذج النظري لفرضية الدراسة، لمعرفة حقيقة وجود حراك إجتماعي في المجتمع الكوردي، وطبيعته، واتجاهاته، إشكالياته ومؤثراته في ضوء منظور سائد في علم الاجتماع الغربي مفاده: أنه لا يوجد مجتمع يخلو من حراك إجتماعي، كما أنه وإنطلاقاً من المتطور المنهجي، فالحراك لا يتحقق في مجتمع مطلق يسوده النظام الطائفي والاستبداد الإجتماعي والسياسي، تكون فيه كل الحقوق والامتيازات والفرص محتكراً على طبقة معينة، دون الأخريات ولا يسمح لأفرادها أو جماعاتها الارتقاء على السلم الإجتماعي. فهذا الحراك يتحقق فقط في مجتمع يسمح لأفراده وجماعاته بالانتقال السلمي، والتدريجي من طبقة إلى

أخرى، ويجعل من فرض الحراك الاجتماعي مهنة نظرياً، ومكفولة عملياً، وفانونياً في إطار مجتمع مفتوح.

وجرياً على هذا النمط من التفكير وفي ضوء متغيرات المهنة، الدخل، واسلوب الحياة، وارتباطاً بما للتطور والتقدم في مجالات السياسة والاقتصاد، الذي يشهده إقليم كوردستان - العراق، من دور فاعل ومهم لخلق أرضية مناسبة، ومشجعة للحراك الاجتماعي، يفترض الباحث ميدانياً أن المجتمع الكوردي على الرغم من مروره بمرحلة إنتقالية حساسة جداً تعميق فيها عوامل اجتماعية كثيرة حركة التغير الاجتماعي، إضافة إلى ما يتمسم به المجتمع الكوردي من خاصية المجتمع المفتوح - المفلق ومع ولزامن زمني واجتماعي بين النظامين الطبقي والعرقي، نقول وعلى الرغم من ذلك فإنه شأن المجتمعات المفتوحة، يتسم بحراك اجتماعي عمودي. تظهر مؤشرات هذا الحراك في الفرضيات الأساسية التالية:

1. إن المهنة مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي. وإن الحصول على شهادات علمية يبرج من هذا الحراك الصاعد.
2. مزاوله مهنة الأب وهدمه مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي.
3. المهن تحدد الرتب الاجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع.
4. هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الإنحدار الاجتماعي - العائلي، الأسرة، العشيرة...) يمتد بها المجتمع في تحديد المراتب الاجتماعية في المجتمع الكوردي.
5. هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والطموح، الإنحدار الاجتماعي - العائلي، الأسرة، العشيرة - المحسوبية والتقصوية -، الإلتواء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إنتهاز الفرص) تترقب في درجاته من حيث تأثيرها على الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي.

6. إن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث الإنفاق، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي في المجتمع الكوردي.
7. إن أسلوب حياة المبحوث وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن، وفتح دقاتر توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، واستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام باقتناء التحفيات والإشتراك في النوادي والجمعيات ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات، والإلتزام إلى عشيرة أو قبيلة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

أولاً: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني، ويقصد به المكان الذي أجريت فيه الدراسة، وهو في هذه الدراسة تشمل إقليم كوردستان - العراق المكون من ثلاث محافظات هي: (أربيل، السليمانية ودهوك)
2. المجال الزماني، وهو الفترة التي استغرقتها عملية وضع الأسئلة وإثبات صدقها وتوزيعها والتي امتدت بين الشهر الرابع إلى الشهر السابع من سنة 2011.
3. المجال البشري: يرااد به المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق، حيث أن المبحوثين هم من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وهو مجتمع كبير ومتنوع، وغير متناسق في جوانب متعددة، لذا تم تحديد المجال البشري (ذكوراً وإناثاً) للدراسة بـ (الأطباء، تجار الجملة، أصحاب المحلات/ السوبر ماركت، اساتذة الجامعة، وموظفون في دوائر ومؤسسات حكومة إقليم كوردستان). هؤلاء عن أنفسهم ومن الأنماط القريبة منهم في التشكيلة الاجتماعية من الطبقات والفئات المختلفة، بحسب المهن والتدرج الطبقي، وأساليب حياة متعددة. كما أن هذا المجال البشري يعبر عن التكوين المتنوع للقوى العاملة في

الإقليم وما آل إليه تطور التكون الطيفي في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق، والذي هو عماد هذه الدراسة لأن الحراك الاجتماعي إنما يحصل داخل النظام الطيفي للمجتمع خلال تغييرات في المهنة والدخل وأسلوب الحياة، إلى جانب التغييرات في الأجيال، التي تحصل في مؤشرات حياة الأبناء وحياة الآباء.

ثانياً، اختيار عينة الدراسة

العينة هي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء دراسته عليه على وفق قواعد خاصة، لكي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، ويتم اختيار العينة بسبب صعوبة إجراء الدراسة على جميع أفراد المجتمع عندما تكون العينة كبيرة وذلك، بسبب صعوبات عملية وإقتصادية... الخ⁽¹⁾.

ويرى إيبيل (Ebel) أن كبر العينة هو الاطار المفضل في عملية الاختيار إذا كلما زاد حجمها قل احتمال الخطأ المعياري⁽²⁾. ويوصي الزويمى بأن العينة المناسبة في بناء الاختبارات والمقاييس النفسية هي العينة التي تتألف من (400) مفحوصاً فأكثر⁽³⁾.

ولإختيار عينة مناسبة من المجتمع، ولعدم وضوح عدد أفراد المجتمع بصورة دقيقة، اعتمد الباحث ما ذهب إليه (الزويمى وآخرون) بأن اختيار (400) فرد من المجتمع يعد مناسباً لأي مجتمع. لذلك اعتمد الباحث على التوزيع الجغرافي

(1) ينظر: الثمري، أحلام جبار عبد الله، سلوك المدوّلي لدى طلبة المرحلة المتوسطة في مدينة بغداد رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص 37. والجندري، هذال حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص 20.

(2) Eble , R.L "Essayial Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prantice-hall, 1972, p.p 289-290

(3) الزويمى، فخر الدين خليل وآخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية ودور الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل 1980، ص 64.

لأفراد المجتمع حيث قام باختيار عينة البحث على ضوء نسب كل محافظة قبلت أفراد العينة في أبريل (146) شخصاً بواقع (36.5%) من مجموع العينة. أما في السليمانية فقد بلغ عددهم (153) بواقع (38.38%). وفي دهوك فقد بلغ عددهم (101) وبلغت نسبتهم (25.09%).

ونظراً لكون المجال البشري، أو مجتمع البحث غير متجانس من حيث الوحدات الاجتماعية، ويتكون من طبقات متباينة من حيث المؤثرات التي اتخذت مقاييس لأثار وجود الحراك الاجتماعي، وقياس سرعته ومعرفة اتجاهاته وهي (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة). لذا كانت الطريقة المعتمدة في اختيار العينة التي تنسجم مع موضوع الدراسة، هي العينة العشوائية الطبقية. أما الأسلوب المستخدم في اختيار العينة، فهو أسلوب التساوي بحسب مهنة المبحوث. حيث تم تحديد خمسة مهن (موظفه تاجر، طبيب، صاحب محل، استاذ جامعي) ووزعت عليها الإستمارات بشكل متساوي.

ثالثاً: أدوات الدراسة

1. إستمارة الإستبيان:

تم تصميم الإستمارة على أساس حاجة البحث والمؤثرات التي يعمل الباحث من خلالها على إيجاد درجة الحراك الاجتماعي واتجاهاته في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان - العراق. لذا فقد وضع الباحث الأسئلة في خمسة محاور. الأول: أسئلة عن بيانات عامة للمبحوثين. والثاني: أسئلة تخص المهنة. الثالث: أسئلة تخص الدخل، الرابع: أسئلة تخص أسلوب الحياة. وخامساً: أسئلة تخص والد المبحوث.

أراد الباحث من خلال هذه المحاور الوقوف عند حقيقة التغيرات الحاصلة (إيجابياً أو سلباً) خلال الفترة من 2003 إلى 2010 في حياة المبحوثين من خلال عملية إستبيان التغيرات من حيث حركة الأجزاء في كل محور على حدة علماً أن

كل محور يعبر عن إحدى مؤشرات الحراك الإجتماعي. ومن ثم مقارنة النتائج المستخلصة من تلك المؤشرات بمثيلاتها في حياة أبناء المبحوثين، للوقوف عند وجود حراك بين الأجيال من عدمه في المجتمع الكوردي.

بعد تصميم الإستمارة ولأجل التحقق من سلامة الاستبيان وصحة الأسئلة المتضمنة فيها ومدى ملائمتها مع الموضوع المبحوث، اعتمد الصديق الظاهري عن طريق عرض الأداة على مجموعة من ذوي الخبرة، لمعرفة رأيهم في المحاور والأسئلة التي يتضمنها كل محور ومدى ملائمتها، للوصول إلى النتائج التي يكشف عن إشكاليات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي... وعليه تم عرض الإستمارة بصيغتها الأولى على ستة أساتذة من الخبراء في اختصاصات علم الاجتماع وأستاذ خبير في التاريخ^(٥). ثم لم يطلب الأساتذة الخبراء حذف أية فقرة محددة بعينها، ولكن كان المطلوب الرئيسي هو التقليل من الأسئلة وترشيح الإستمارة ليتلائم مع عينة الدراسة، وأخيراً. فإخذ بوجهة نظرهم وتم حذف السؤال رقم (2) والسؤال رقم (3) من الأسئلة الخاصة بالهجرة. (إضافة إلى حذف أسئلة المحورين الخامس والسادس بالكامل. كما تم بعض التعديلات في صياغة بعض الأسئلة في المحاور الأخرى. وبذلك أصبح الاستبيان صالحاً لتوزيعه على العينة.

(٥) قراءه الذين عرض عليهم الاستبيان هم الأسئلة الأفاضل:

1. الأستاذ الدكتور طاهر حسن الزيداني، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
2. الأستاذ الدكتور صبح أحمد النجر، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
3. الأستاذ المساعد الدكتور رشاد ميرزا، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
4. الأستاذ المساعد الدكتور خليل إسماعيل حقي شلوي، قسم التاريخ، كلية للدراسات، جامعة صلاح الدين.
5. الأستاذ المساعد الدكتور عبدالمعتمد علي، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
6. الدكتور دود يوحنا، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.
7. الدكتور جلاله خورشيد جودا، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين.

2. المقابلة:

من أجل الحصول على بيانات تفيد الدراسة، اعتمد الباحث وسيلة المقابلة مع أفراد، وجهات ومؤسسات ترتبط بروابط معينة بالدراسة، وكان لتلك المقابلات دور مهم في معرفة بعض الحقائق والحقائق والحصول على بيانات جاهزة عدة في مجالات تم توظيفها في الدراسة دعماً كمياً للطروحات النوعية. لإعطاء بعد رقمي لتحليلات النظرية، إضافة إلى دورها في صياغة الأسئلة التي تضمنتها الإستمارة.

3. البيانات الجاهزة:

استعان الباحث بعدد من البيانات الجاهزة كونها أداة في دراسته لتعريف الطروحات النظرية. وهي عبارة عن بيانات إحصائية صادرة عن وزارات وهيئات حكومية ومنظمات مهنية ونقابات واتحادات، إلى جانب جداول إحصائية في دراسات أكاديمية (أطالبع دكتوراه ورسائل ماجستير) غير منشورة. كما استعان بجداول وأرقام منشورة في دوريات ومجلات إحصائية وجرائد محلية. ومقالات وأحاديث وتصريحات منشورة في المجلات والصحف الكورنيستانية للمسؤولين وذوي العلاقة بالموضوعات المتصلة بالظاهرة المدروسة.

رابعاً: الوسائل الأحصائية

أما فيما يخص الوسائل الأحصائية فإنه لأجل تحليل البيانات الواردة في البحث، استعان الباحث ببرنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، الذي يرمز له باختصار (SPSS)، حيث تم تحويل المعلومات التي حصل عليها من تطبيق الاستبيان على أفراد العينة إلى رموز أي أرقام، وتم تحليلها باستخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

الجزء

$$1) \text{ النسبة المئوية ومعادلتها: } = \frac{100 \times \text{الكل}}{\text{الكل}}$$

الكل

→ الباب التالي

(2) التكرارات.

$$\frac{\text{مجموع } s \times k}{\text{مجموع } k} = \text{الوسط الحسابي، ومعادلته هي: } s =$$

عليماً بأن:

$s =$ الوسط الحسابي

$s = \text{مركز الترتيب} = (\text{الحد الأدنى للترتبة} + \text{الحد الأعلى}) : 2$

$k =$ تكرار الترتيبات

الفصل الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات والإستنتاجات والإقتراحات والتوصيات

المبحث الأول: عرض البيانات وتحليل نتائجها

أولاً: البيانات العامة عن المبحوثين

(1) مكان الإقامة:

الجدول رقم (21): يوضح التوزيع المكاني للمبحوثين

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
أرييل	146	36.53%
السليمانية	153	38.38%
دهوك	101	25.09%
المجموع	400	100%

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (21) التوزيع المكاني للمبحوثين حيث تبين أن 36.53% منهم من أرييل، و38.38% منهم من السليمانية و25.09% منهم من دهوك، وأن الفروقات النسبية بين عدد المبحوثين بحسب المحافظات لها علاقة بعدد السكان في كل محافظة، والتي تم الإشارة إليها سابقاً في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (22)، يوضح التوزيع الجنسي للمبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	350	87%
إناث	50	13%
المجموع	400	100%

توضح البيانات في الجدول رقم (22) التوزيع الجنسي للمبحوثين، حيث إن نسبة الذكور بلغت 87% في حين وصلت نسبة الإناث 13%. ويمكن تحليل هذا الفرق النسبي بين الذكور والإناث إلى إن اثنين من المهن المختارة ضمن عينة البحث كانت ميادين عمل رجالي أكثر منها نسائي، حيث إن النساء لا يعملن في مجال التجارة ولا يملكن محلات سوبر ماركت. كما إن الذكور كانوا أكثر استعداداً للإجابة على أسئلة الاستبيان في الميادين الثلاث الأخرى (الموظفين، الأطباء، اساتذة الجامعة). يضاف إلى السببين السابقين ههوالدية العينة حيث لعبت دوراً في تحديد جنس العينة على خلاف العينة القصدية التي يكون للباحث دور في تحديد الجنس او المهر او التحصيل الدراسي او أي متغير آخر على وفق ما تفترضه طبيعة الدراسة.

(3) العمر

الجدول رقم (23): يوضح التوزيع العمري للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
24-28 سنة	82	20%
29-33 سنة	54	14%
34-38 سنة	109	27%
39-43 سنة	31	8%
44-48 سنة	35	9%
49-53 سنة	45	11%
54 سنة - فأكثر	44	11%
المجموع	400	100%

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (23) أن أعمار المبحوثين وقد انحصرت بين 25 و54 سنة فأكثر. والفئة العمرية بين 34-38 سنة هي الفئة الأكثر تكراراً ونسبة 27% من العينة. في حين أن الفئة 39-43 هي الأقل تكراراً ونسبة 8% من العينة. أما الفئات العمرية (24-28) و(29-33) و(44-48) و(49-53) و(54 - فأكثر) شكلت نسبة (20%) و(14%) و(9%) و(11%) و(11%) من العينة.

(4) المستوى التعليمي:

الجدول رقم (24): يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
يقرا ويكتب	12	3%
ابتدائي	54	13%
متوسط	17	4%
إعدادي	10	2%
دبلوم	56	14%
بكالوريوس	168	42%
ماجستير	56	14%
دكتوراه	27	7%
المجموع	400	100%

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى مستوى تعليم أفراد العينة، الحاصلين على شهادة البكالوريوس يشكلون أعلى نسبة بين الباحثين، وقد وصلت إلى 42% من العينة، ويليهما الحاصلون على الماجستير والدبلوم بنسبة 14% لكل منهما، ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه هي 7%. بمعنى آخر، إن نسبة 77% من أفراد العينة من حاملي الشهادات الأكاديمية وهي نسبة عالية وتدل على أهمية التحصيل الأكاديمي والعلمي في المجتمع المبحوث. كما أنها ستكون دليلاً على مدى أهمية التعليم في عملية الحراك الاجتماعي المساعد، وتحقيق الطموحات الاجتماعية والاقتصادية، والمهنية، والسياسية، والثقافية، والتي يدركها أفراد المجتمع المبحوث، وهذه الناحي تدفعهم إلى الحصول على أعلى مراتب في السلم التعليمي، هذا ما نستنتجه لاحقاً من خلال إجابات الباحثين حول تأثير حملاتهم على الشهادات العلمية في حراكهم المساعد ضمن هذا الاستبيان، كما أن الجدول يوضح أن أدنى

نسبة هي 10% وهي لخريجي الأعدادية. أما الذين يقرأون ويكتبون فقط فنسبتهم 12%، أما نسبة خريجي الأبتدائية هي 54% وهي عالية نسبياً.

ثانياً: البيانات الخاصة بالدراسة

يتم في هذه الفقرة عرض البيانات والنتائج التي توصل إليها الباحث ضمن المؤشرات الثلاثة (المهنة، الدخل، أسلوب الحياة)، إلى جانب مؤخر البيانات الترقائية بين المبحوثين وأبنائهم.

أ) البيانات الخاصة بمؤخر المهنة:

1. عدد سنوات ممارسة المهنة الحالية:

الجدول رقم (25) يستوضح عدد سنوات ممارسة المبحوث لمهنته الحالية

الاجموية	العدد	النسبة المئوية
من 1 إلى 5 سنوات	129	32%
من 6 إلى 10 سنوات	109	27%
من 11 إلى 15 سنة	51	13%
من 16 إلى 20 سنة	22	6%
من 21 إلى 25 سنة	65	16%
من 26 سنة فأكثر	24	6%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه إن نسبة 32% من العينة يمارسون مهنتهم الحالية للفترة من 1 إلى 5 سنوات، وإن 27% منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات، ونسبة 16% يمارسون مهنتهم الحالية من 21 إلى 25 سنة. ثم اثنين يمارسون مهنتهم من 11 إلى 15 سنة بنسبة 13% وأقل منهم هم الذين يمارسون

مهنتهم الحالية من 16 إلى 20 سنة ومن 26 سنة فأكثر وذلك بنسبة 6%. جدير بالقول أن نسبة 59% من العينة دخلت معتكر العمل منذ السنوات العشر الأخيرة، وهي الفترة التي خلالها درس المجتمع الكوردي في هذه الدراسة.

2. تغير المهنة

الجدول رقم (26): يستفسر عن تغير المبحوثين لمهنتهم

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	70	17%
لا	330	83%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 17% من العينة غيرت المهنة. وأن 83% لم تغير المهنة. في الوقت الذي يعد تغير المهنة مؤشراً على الحراك الاجتماعي صعوداً ونزولاً، فإن نسبة 17% نسبة قليلة. ولكن قد يدل هذا على أن أفراد العينة قد أوجدوا الحراك داخل مهنتهم تصاعدياً في مراتبها، وحصولهم على مكافآت، وإمتيازات إستغنتهم عن تغير مهنتهم. وهذا ما سوف نوضحه لاحقاً من خلال إجابات المبحوثين من هذا الجانب في أسئلة أخرى ضمن الإستبيان.

3. عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته:

الجدول رقم (27): يستفسر عن عدد المرات التي قام بها المبحوث بتغير مهنته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	37	53%
مرتين	23	33%
ثلاث مرات	8	11%
أكثر من ثلاث مرات	2	3%
المجموع	70	100%

استكمالاً للجدول السابق، تبين أن نسبة 53% من عدد الذين غيروا مهنتهم قد غيروها مرة واحدة، وأن 33% غيروها مرتين، وأن نسبة 11% منهم غيروها ثلاث مرات. أما 3% منهم غيروها أكثر من ثلاث مرات. هذه النسب تأتي تأكيداً على الإجابات السابقة حول النسبة الضئيلة في تغيير المهنة، حيث أن التغيير قد حصل مرة واحدة ومرتين على الأكثر. كما أن نسبة 11% إذا أخذت بعين الاعتبار فإنها غير قليلة نسبياً لتغيير المهنة ثلاث مرات.

4. الحصول على شهادات علمية في أثناء العمل

الجدول رقم (28)، يستفسر عن حصول المبحوث على شهادات علمية في أثناء

أثناء ممارسته العمل في مهنته

الاجوبية	العدد	النسبة المئوية
نعم	337	84%
لا	63	16%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 16% من أفراد العينة، لم تحصل على الشهادات العلمية في أثناء ممارسة العمل ولكن نسبة 84% قد حصلت على شهادات علمية في أثناء ممارسة العمل. وإن دل هذا على شيء فالأمر يدل على أهمية التحصيل العلمي ومدى الاهتمام الذي يحظى به في المجتمع الكوردي وبكونه رافعة ترفع الفرد على سلم المراتب الاجتماعية، إن السعي إلى الحصول على شهادة علمية في أثناء ممارسة العمل في إحدى المهن يتمسك بها 84% إنما هو تعبير عن الجهود المبذولة من قبل أفراد المجتمع الكوردي للإلتقاء مكانتهم العلمية والمهنية ببقية حصونهم على فرص حرائق صاعد. وهذا ما تبيته في إجابات المبحوثين على أسئلة أخرى في هذا الاستبيان.

5. تأثير هذه الشهادات العلمية في الوضع المهني للمبحوث

الجدول رقم (29): يمتص من تأثير تلك الشهادات العلمية في مجمل

الوضع المهني للمبحوث

الاجوبية	عدد التكرارات	النسبة المئوية
زادت من دخلك	201	55%
أدت إلى ترفيتك	94	26%
غيرت طبيعة عملك	22	6%
أدت إلى كل ما سبق	24	7%
لم تؤثر	23	6%

استكمالاً للسؤال السابق، والنتائج المبينة في الجدول رقم (28) يوضح الجدول الحالي أن الحصول على الشهادات العلمية قد أدى إلى زيادة دخل الذين حصلوا عليها في أثناء ممارستهم العمل بعدد التكرارات وصلت إلى 201 ونسبة 55%. إضافة إلى الترقية في العمل بعدد التكرارات 94 ونسبة 26%. كما أن الحصول على الشهادة العلمية أدى إلى تغير في طبيعة عمل المبحوثين بعدد تكرارات 22 ونسبة 6%. وأل إلى كل ما سبق إجمالاً بعدد تكرارات 24 ونسبة 7%. وهناك عدد تكرارات 23 ونسبة 6% لم يؤدي حصوله على الشهادة العلمية إلى أي تغير من التغيرات السابقة في عمله.

وتدل هذه الأرقام والتكرارات والنسب على أهمية التعليم والحصول على الشهادات العلمية والأكاديمية وأثرها الكبير في عملية الحراك الاجتماعي الصاعد من خلال زيادة الدخل وتغير طبيعة العمل والارتقاء في سلم المراتبية البيروقراطية في العمل. علماً أن نسبة 59% من العينة دخلت ميدان العمل في أثناء الفترة الزمنية التي تأخذها هذه الدراسة، مجالاً زمنياً للبحث عن ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي وهي (2003 – 2010) (ينظر الجدول رقم 25). كما أن نسبة

74% من العينة تمثل الفريحة التي تمارس مهنتها للمرة الأولى. مما يعني أن النسبة العالية من العينة هي التي كانت تعمل، وحصلت على الشهادات العلمية في الفترة من 2003 إلى 2010، وهذا دليل آخر على مدى سرعة الحراك الاجتماعي الحاصل في المجتمع الكوردي خلال تلك الفترة.

6. من ممارسة المبحوث مهنة والده:

الجدول رقم (30)، يستفسر عن ممارسة المبحوث مهنة والده أو لا

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	38	9%
لا	362	91%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أعلاه الحراك الاجتماعي بين الأجيال، والذي يستدل عليه من خلال المقارنة بين المهن التي يمارسها المبحوثين، بالمهنة التي كان آباؤهم يمارسونها فظهر أن نسبة 9% من المبحوثين، مارسوا مهنة والدهم، وأن 91% منهم لم يمارس مهنة آباؤهم. وهذه النتيجة تشير إلى إختلاف كبير بين الجيلين، ومن ثم احتمال حدوث قسر من الحراك الاجتماعي العمودي.

7. ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث في تحديد المراتب الاجتماعية:

الجدول رقم (31): يبين ترتيب مهن مختلفة حسب أهميتها عند المبحوث

في تحديد المراتب الاجتماعية

الأجوبة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
مهنة الطب	89	22%	1
المهن الهندسية	76	19%	2
التجارة أو أية مهنة حرة	52	13%	3
مهنة التدريس	43	11%	4
المهن الألكترونية	36	9%	5
المحاماة	29	7%	6
مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام...)	21	5%	7
المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، أمن...)	16	4%	8
المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي...)	12	3%	9
المهن الزراعية (الزراعة، تربية المواشي، الدواجن...)	12	3%	9
المهن العسكرية	7	2%	10
المهن الإعلامية والصحفية	7	2%	10
المجموع	400	100%	

تبين التكرارات في الجدول رقم (31) أن مهنة الطب تأتي في الدرجة الأولى في تصنيف الباحثين لمجموعة من المهن المختلفة، من حيث أهميتها في التصنيف التراتبي للمكانة الاجتماعية، حيث كانت نسبة التكرارات في اختيارات الباحثين لها 22%، وتأتي مهنة الهندسة في المرتبة الثانية والتي كانت نسبة التكرارات في اختيارات الباحثين تبلغ 19%. ثم تأتي التجارة والمهن الحرة في المرتبة الثالثة ونسبة تكراراتها هي 13%. أما في المرتبة الرابعة فجاءت مهنة التدريس، ونسبة التكرارات هي 11%، في حين تأتي المهن في المجالات الإلكترونية في المرتبة الخامسة ونسبتها 9%. وبعدها تأتي مهنة المحاماة في المرتبة السادسة ونسبة تكراراتها هي 7%. أما في المرتبة السابعة فتأتي مهنة القضاء (القاضي، المدعي العام...) ونسبة تكراراتها 5%، ثم تأتي المهن الخاصة بالأمن (الشرطة، شرطة المرور، أمن...) في المرتبة الثامنة ونسبة تكراراتها 4%، وبعدها تأتي كل من المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي، خباز...) والمهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن، صيد الأسماك...) في المرتبة التاسعة ونسبة كل منهما هي 3%. وأخيراً تأتي كل من المهن العسكرية والمهن الإعلامية والصحفية في المرتبة العاشرة، ونسبة التكرارات في اختيارات الباحثين هي 2%. وتقرّب على هذا الترتيب للمهن من حيث الأهمية المراتب الاجتماعية وما يترتب عليها من مكانات وأدوار اجتماعية، تعمل الأفراد جاهدة ووسائل مختلفة للحصول على الأهم منها والإرقاء على السلم الاجتماعي للوصول إلى أعلى المراتب من خلال حراك اجتماعي تصاعدي.

8. الأسس التي تعتمد في تحديد المراتب

الجدول رقم (32): يبين الأسس التي يعتمد عليها الباحثون في تحديد المرتبة الاجتماعية

الأجوبة	العدد	التسلسل الترتيبي	النسبة المئوية
المهنة	168	1	42%
المستوى التعليمي	123	2	31%
الإنحدار الاجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة..)	70	3	17%
الدخل أو الثروة	39	4	10%
المجموع	400		100%

استكمالاً للسؤال السابق، يبين الجدول رقم (33) إن المهنة هي التي تأخذ معياراً أساسياً لتحديد مرتبة الفرد الاجتماعي. فإجابات الباحثين جاءت لتعطي المهنة معياراً لتحديد المرتبة الاجتماعية نسبة 42%، وبعدها أعطت المستوى التعليمي لهذا المعيار في الدرجة الثانية بنسبة 31%. أما الإنحدار الاجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) فكانت في الدرجة الثالثة بنسبة 17%. وأخيراً تأتي الثروة والدخل في المرتبة الرابعة لتحديد المرتبة الاجتماعية بنسبة 10%. تدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي قد تحرك باتجاه العصرية، حيث أن موقع الفرد في المجتمع يتحدد على أساس موقعه المهني، ومستواه التعليمي. وأن هذين الاعتبارين هما من أهم ما يميز المجتمع الحديث من المجتمع التقليدي.

9. أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي

الجدول رقم (33): يظهر أهم الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي

النسبة المئوية	الترتيب	العدد	الأجوبة
51%	1	205	الحصول على شهادات علمية عالية
18%	2	70	الجهد الشخصي والطموح
13%	3	50	الانتماء إلى الأحزاب السياسية
7%	4	29	الخبرة المهنية
6%	5	26	الأصهار الإجتماعي العائلي، القبيلة، العشيرة (المحسوبية والمنسوبية)
3%	6	11	الحظ
2%	7	9	إنتهاز الفرص
100%		400	المجموع

يتضح من الجدول رقم (33) أن الحصول على شهادات علمية عالية، يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسباب التي تؤدي إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي، وذلك من خلال تلك النسبة التي حصلت عليها في أجوبة الباحثين والتي وصلت إلى 51%. ثم يأتي الجهد الشخصي والطموح في المرتبة الثانية، ويفارق كبير مع سابقتها وذلك بنسبة 18%. في حين يأتي الانتماء إلى الأحزاب السياسية في الدرجة الثالثة بنسبة 13%. أما الخبرة المهنية فتأتي في الدرجة الرابعة بنسبة 7%. والأصل الإجتماعي من حيث العائلة والأُسرة والعشيرة (المحسوبية والمنسوبية) يأتي في الدرجة الخامسة بنسبة 6%. وأخيراً وينسب ضئيلة

يأتي الحظ 3% وإنتهاز الفرص 2%. وتدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي متجه نحو واقع جديد، لم يعد الأفراد يعتمدون فيه على المحسوبية والمنسوبية، أو إنتهاز الفرص والحظ أو حتى الإلتئام إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الإجتماعية. وإنما إعتمادهم يركز على المهن، والجهد الشخصي. وتتطلب المهنة الحصول على شهادات علمية بالدرجة الرئيسية.

(ب) البيانات الخاصة بمؤشر الدخل:

1) الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي

الجدول رقم (34)، يبين الدخل الشهري للمبحوث بالدينار العراقي -

النسبة المئوية	من % لا	مركز الدخل من	التكرارات /	الأجوبة
17%	20100000	300000	67	500000 - 100000
27%	81000054	750000.5	108	1000000 - 500001
20%	97500039	1250000.5	78	1500000 - 1000001
9%	64750019	1750000.5	37	2000000 - 1500001
5%	47250011	2250000.5	21	2500000 - 2000001
13%	145750027	2750000.5	53	3000000 - 2500001
8%	100750016	3250000.5	31	3500000 - 3000001
1%	18750003	3750000.5	5	4000000 - 3500001
100%	575850169		400	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن الدخل الشهري لـ 27% من المبحوثين في الوقت الحالي يتحصر بين 500 ألف دينار ومليون دينار عراقي وهم يشكلون أكبر نسبة من حيث الدخل الشهري. والذين يشكلون أقل نسبة هم الذين يتحصر مقدار دخلهم الشهري بين 3 ملايين و 500 ألف دينار و 4 ملايين دينار عراقي وهو أعلى دخل شهري في الألاحة ونسبتهم بين المبحوثين هي 1% فقط، في حين يأتي في

الدرجة الثانية الذين يتحصرون دخلهم الشهري بين مليون ومليون و500 ألف دينار ونسبة 20%. أما في الدرجة الثالثة فهم الذين يتحصرون دخلهم الشهري بين 100 و500 ألف دينار وهو أقل دخل ضمن الثلاثة ونسبة 17%. أما الذين يتقاضون بين مليونين و500 ألف دينار و3 ملايين دينار منهم في الدرجة الرابعة ونسبة 13%. ثم يأتي من يتقاضون مليون و500 ألف دينار إلى مليونان دينار ونسبة 9%، ويعد منهم الذين رواتبهم الشهرية بين 3 ملايين و3 ملايين و500 ألف دينار عراقي ونسبة 8%، ومن هم دخلهم الشهري يتحصرون بين مليونين ومليونين و500 ألف دينار يأتون في المرتبة السابعة ونسبة 5%، وإن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين هو مليون و450 ألف دينار عراقي.

(2) مقدار الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003

الجدول رقم (35): يظهر الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 بالدينار العراقي

النسبة المئوية	س + د	مركز القدر / س	التكرار / د	الأجوبة
82%	9810000	300000	327	500000 – 100000
13%	39000026	750000.5	52	1000000 – 500001
5%	26250010.5	1250000.5	21	1500000 – 1000001
0%	0	1750000.5	0	2000000 – 1500001
0%	0	2250000.5	0	2500000 – 2000001
0%	0	2750000.5	0	3000000 – 2500001
0%	0	3250000.5	0	3500000 – 3000001
0%	0	3750000.5	0	4000000 – 3500001
100%	163350036.5		400	المجموع

الإجراء مقارنة بين دخول الباحثين بين ما يحصلون شهرياً عليه في الوقت الحاضر، مقارنة بما يحصلون عليه عام 2003، أضفنا سؤالاً استكمالياً للسؤال السابق، لكي نتوصل إلى إستنتاج حول مدى الحراك الإجتماعي الحاصل من خلال مؤشر الدخل، فإتضح في الجدول رقم (36) إن الذين كانوا يحصلون على دخل شهري ينحصر مقداره بين 100 ألف دينار إلى 500 ألف دينار، وهو أقل مقدار ضمن الثلاثة ونسبتهم تبلغ 82%، في حين كان الذين يحصلون على دخل شهري ينحصر بين 500 ألف دينار ومليون دينار تبلغ نسبتهم 13%. ثم يأتي بعدهم في المرتبة الثالثة الذين كان ينحصر مقدار دخولهم بين مليون ومليون و500 ألف دينار. أما أكثر من مليون و500 ألف دينار وصولاً إلى 4 ملايين دينار عراقي، كما جاء في لائحة ترتيب مقادير الدخل، فإن ذلك لم يحصل عليه أحد، فجاءت النسب سلبية بمقدار 0%، الجدول أعلاه يبين لنا بأن متوسط الدخل الشهري للمبحوثين عام 2003 كان 408,400 ألف دينار.

(3) مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الجدول رقم (36): يبين وجود مصادر أخرى للدخل غير الراتب

الاجوبة	العند	النسبة المئوية
نعم	308	77%
لا	92	23%
المجموع	400	100%

الجدول أعلاه يبين بأن 77% من المبحوثين هم مصادر أخرى للدخل، إضافة إلى رواتبهم. في حين أن 23% منهم لا يملكون مصادر أخرى مكتفين بالراتب الذي يحصلون عليه شهرياً من وظائفهم، أو أعماهم.

4) نوع المصادر الأخرى للدخل:

الجدول رقم (37): يشير إلى نوع تلك المصادر الأخرى للدخل

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
أعمال حرة إضافية	151	49%
ثروة موروثة	28	9%
عقارات	14	5%
توفير في البنك	6	2%
مصادر أخرى: (دخل أفراد العائلة/الزوجة أو الزوج، الأبناء الذين يعملون)	109	35%
المجموع	308	100%

استكمالاً لسؤال السابق استفسر من المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) عن السؤال السابق، عن نوع تلك المصادر الأخرى، التي من خلالها يحصل على دخل شهري. فباعت الأجوية على الشكل الذي يبينه الجدول رقم (37)، حيث أن 49% منهم يعملون في أعمال حرة إضافية إلى وظائفهم أو أعمالهم الرئيسية. ثم تأتي مصادر أخرى في الدرجة الثانية بنسبة 35%. هذه المصادر هي دخل أفراد العائلة (الزوجة أو الزوج أو أبناء يعملون) يضيفونه إلى الدخل الشهري للعائلة. في حين أن نسبة 9% منهم لديهم دخل شهري يحصلون عليه من خلال ثروة موروثة. أما 5% منهم فيحصلون على دخل شهري إضافي عن طريق العقارات. وأخيراً نسبة 2% منهم يحصلون على دخل إضافي من خلال توفير أموال لهم في البنوك.

5) صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير الراتب:

الجدول رقم (38): يظهر صافي الدخل الشهري الذي يحصل عليه المبحوث من مصادر أخرى غير الراتب

النسبة المئوية	س ♦ ك	مركز الفئة / س	التكرارات/ك	الأجوية
16%	19800000	300000	66	500000 – 100000
14%	43500029	750000.5	58	1000000 – 500001
14%	71250028.5	1250000.5	57	1500000 – 1000001
17%	119000034	1750000.5	68	2000000 – 1500001
11%	94500021	2250000.5	42	2500000 – 2000001
13%	143000026	2750000.5	52	3000000 – 2500001
13%	165750025.5	3250000.5	51	3500000 – 3000001
2%	22500003	3750000.5	6	4000000 – 3500001
100%	679300167		400	المجموع

من أجل الوصول إلى معطيات إحصائية أكثر دقة، واستكمالاً للسؤالين السابقين، استفسر المبحوث عن صافي الدخل، الذي يحصل عليه شهرياً من مصادره الأخرى، هذا الراتب. فجاءت الأجوبة كما في الجدول أعلاه، حيث أن نسبة 17% منهم يحصلون على مقدار دخل يتحصر بين مليون و500 ألف دينار إلى مليوني دينار. ونسبة 16% منهم يحصلون على دخل يتراوح بين 100 ألف إلى 500 ألف دينار عراقي. في حين يحصل نسبة 14% منهم على مقدارين يتحصر الأول بين 5001 ألف دينار ومليون دينار. والثاني يتحصر بين مليون ومليون و500 ألف دينار عراقي. كذلك هناك فئتان أخريان بنسبة 13% يحصل الأول منهما على دخل يتراوح بين مليونين و500 ألف دينار إلى 3 ملايين. والثاني يحصل على دخل يتحصر بين 3 ملايين و3 ملايين و500 ألف دينار. أما الفئة الأقل نسبة وهي 2% من

مجموع المبحوثين فإنهم يحصلون على أعلى دخل إضافي، والذي ينحصر بين 3 ملايين و 500 ألف دينار و 4 ملايين دينار عراقي. الجدول المذكور يبين إن متوسط الدخل الإضافي الذي يحصل عليه المبحوثين من مصادر أخرى غير الراتب هو مليون و 698 ألف دينار.

(ج) البيانات الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة:

1. السكن:

الجدول رقم (39): يبين نوع السكن الذي يعيش فيه المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
منزل	347	87%
شقة	53	13%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة 87% من المبحوثين، يعيشون في منزل، في حين أن نسبة 13% منهم يعيشون في شقة.

2. ملكية السكن:

الجدول رقم (40): يبين ملكية السكن

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
ملك	281	70%
إيجار	55	14%
ملك حكومي	64	16%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (40) أن نسبة 70% من المبحوثين، يقيمون في مساكن يمتلكونها، أما 14% منهم فإنهم يعيشون في مساكن مزجرة. في حين أن نسبة 16% منهم يقيمون في مساكن تابعة لجهة العمل، وهي ملك حكومي.

3. كيفية حصول المبحوث على السكن:

الجدول رقم (41): يستوضح كيفية حصول المبحوث على السكن الذي يعيش فيه:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
شراء	268	67%
إرث	64	16%
من جهة العمل	68	17%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (41) أن نسبة 67% من المبحوثين، قاموا بشراء المنزل، الذي يعيشون فيه، وأن نسبة 16% منهم حصلوا عليه عن طريق الإرث. في حين أن نسبة 17% منهم حصلوا عليه من قبل الجهة، التي يعملون لصالحها. وهذا يدل على أن حراكاً أصيب أفراد العينة، حيث تمكن أكثريةهم من شراء منازل خاصة بهم. علماً أن أكثريةهم دخلوا معتكر العمل خلال العشر السنوات الماضية.

4. منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي:

الجدول رقم (42): يوضح منذ متى يسكن المبحوث في مسكنه الحالي قبل أو بعد 2003:

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	169	42%
بعد 2003	231	58%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (42) أن نسبة 42% من المبحوثين كانوا يقيمون في مساكنهم الحالي قبل 2003، أما نسبة 58% منهم فإنهم سكنوا في منازلهم الحالي بعد 2003.

5. أجهزة وإدوات ومعدات تمتلكها أفراد العينة:

الجدول رقم (43): يبين عدد الأجهزة والمعدات المنزلية التي يمتلكها المبحوثون أو أفراد أسرته مع تحديد فترة الإمتلاك بها (قبل وبعد 2003)

الأجهزة والمعدات	العدد قبل 2003	العدد بعد 2003
سيارة	128	385
تلفزيون	375	864
ستلايت	174	776
الكمبيوتر	59	349
الهاتف الخليوي- موبايل	2	982
جهاز تكييف - سيلايت	39	346
مايكرو	7	223
غسالة كهربائية	79	389
غسالة صحون	4	298
المجموع	867	4412

يتبين من الجدول أعلاه أن المبحوثين كانوا يملكون 128 سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003، أما عدد أجهزة التلفاز الذي كان المبحوثين يمتلكونه قبل 2003 فقد كان 375 تلفازاً، في حين ارتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أما ما يتعلق بأجهزة الستلايت، فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. وفيما يخص جهاز الكمبيوتر فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، أما بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. من الملفت للنظر أن المبحوثين

كانوا يمتلكون هاتفين خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فأصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحوث. أما بالنسبة لجهاز التكييف - السبليت فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003 ليرتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 223 جهازاً. فيما يتعلق بجهاز غسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً. أما في عام 2010 فقد ارتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً. جهاز غسالة الصحون جهاز يستعمل بشكل محدود عموماً، لذا كان عدده في عام 2003، أربعة أجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 ارتفع هذا العدد إلى 289 جهازاً. وإجمالاً يتضح من الجدول أن المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003، (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي إلى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على التحجم الكبير للمراكم الذي أصاب أفراد العينة خلال تلك السنوات.

6. المكتبة الشخصية في المنزل:

الجدول رقم (44): يستوضح وجود مكتبة شخصية في المنزل عند المبحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	236	59%
لا	164	41%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول المبين أعلاه بأن نسبة 59% من المبحوثين يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل. أما نسبة 41% منهم فلا يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل. إن النسبة الكبيرة تعدد المبحوثين، الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل

على تغير في أسلوب حياة المبحوثين، وثقافة جديدة تضمن وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات والمعرفة ووسيلة مهيأة لقضاء أوقات الفراغ.

7. منذ متى يمتلك المبحوث مكتبة خاصة:

الجدول رقم (45): يوضح زمن امتلاك المبحوث المكتبة في المنزل (قبل وبعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	56	24%
بعد 2003	180	76%
المجموع	236	100%

يظهر من الجدول المذكور أعلاه إن نسبة 24% من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، يمتلكون مكتبة شخصية في المنزل قبل عام 2003، أما نسبة 76% منهم فإنهم يمتلكونها بعد عام 2003، وأن هذه النسبة تثبت بالدليل القاطع أن النسبة الكبيرة من التغير في أسلوب حياة المبحوثين قد طرأت بعد عام 2003.

8. حساب توفير في الإنفاق:

الجدول رقم (46): يبين فتح المبحوث حساب توفير في الإنفاق

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	28%
لا	288	72%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 28% من الباحثين لديهم حساب للتوفير في البنك. وأن نسبة 72% لا يملكون حساباً للتوفير، وهذا يدل على بقاء أكثرية أفراد العينة على تلك الثقافة التي تقيد بأن فتح حساباً للتوفير في البنك ووضع المال فيه إنما هو عمل مخالف للشريعة الإسلامية، لأنه قلم على الفائدة والربا. واستكمالاً لهذا السؤال، استقصر الباحثون الذين أجابوا بـ(نعم) من الفترة التي فتح فيها هذا الحساب، فجاءت الأجوبة كما مبين في الجدول التالي:

9. متى فتح الباحث حساباً للتوفير في البنك؟

الجدول رقم (47): يحدد الفترة التي فتح فيها الباحث حساباً للتوفير في البنك (قبل أو بعد 2003)

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	38	34%
بعد 2003	74	66%
المجموع	112	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (47) أن 34% من الباحثين من الذين أجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق، فتحوا حساباً للتوفير في البنك قبل عام 2003، وبعد 2003 ارتفعت هذه النسبة، لتصل إلى 66%. فعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين لديهم حساب للتوفير في البنك، فإن أكثريتهم فتحوا الحساب بعد عام 2003. مما يشير إلى ذلك التغير في الثقافة وأسلوب حياة الأفراد.

10. إقامة حفلة عيد ميلاد المبحوث أو أفراد من عائلته:

الجدول رقم (48): يبين إقامة حفلة عيد الميلاد المبحوث أو أفراد من عائلته

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	202	50%
لا	198	50%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين يحتفلون بعيد ميلادهم أو عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم تتساوى مع من لا يقيمون هذه الحفلات وذلك بواقع نسبة 50% لكل منهما. وهذا يدل على تغير في أسلوب حياة الأفراد، وفي ثقافتهم وقيمهم، ومعاييرهم الاجتماعية حيث يتجهون وريداً وريداً صوب ثقافة جديدة وأسلوب حياة عصري، يلمنون المفاسد الخاصة ويحتفلون بها.

11. منذ متى يقيم المبحوث حفلاً لعيد ميلاده، هو أو لأفراد من عائلته (قبل أو بعد 2003):

الجدول رقم (49): يحدد الفترة التي بدأ فيها المبحوث بإقامة حفل عيد الميلاد له، أو لأفراد آخرين في عائلته (قبل أو بعد 2003)

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	58	29%
بعد 2003	144	71%
المجموع	202	100%

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة 29% من أفراد العينة من الذين أجابوا على السؤال السابق بـ (نعم)، كانوا يقيمون حفلاً بعيد ميلادهم، أو عيد ميلاد أفراد آخرين في عائلاتهم قبل 2003. في حين أن نسبة 71% منهم أقاموا هذا الحفل بعد عام 2003. إن هذه الحقيقة تثبت أن النسبة العظمى من الحراك الثقافي والتغيير في أسلوب حياة المبحوثين قد جرت بعد عام 2003.

12. إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيها هو أو أفراد آخرين من عائلته:

الجدول رقم (50): يبين إقامة حفلات رأس السنة الميلادية، أو مشاركة المبحوث فيه هو أو أفراد آخرين من عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	156	39%
لا	244	61%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أن نسبة 39% من أفراد العينة يحتفلون بعيد رأس السنة الميلادية، أو يشاركون هم أو أفراد من عائلاتهم في تلك الإحتفالات. أما نسبة 61% فلا يحتفلون ولا يشاركون هم أو أفراد من عائلاتهم في إحتفالات رأس السنة الميلادية. وهذا يدل على القناعة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والثقافة السائدة التي تنفي هذه المناسبة، فإنه يمكننا القول إن نسبة 39% من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة أو يشتركون فيه نسبة كبيرة إلى حد ما، حيث أن أسلوب حياتهم يتغير ويتأثرون بثقافة عصرية تضمن المناسبات العالمية، وحتفل بها.

13. منذ متى يحتفل المبحوث أو أفراد آخريين من عائلته برأس السنة الميلادية:

الجدول رقم (51): يبين زمن إحتفال المبحوث أو أفراد آخريين من عائلته برأس السنة الميلادية (قبل أو بعد 2003)

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	42	27%
بعد 2003	114	73%
المجموع	156	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (51) وإستكمالاً للسؤال السابق، أن نسبة 27% من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق كانوا يحتفلون هم أو أفراد من عوائلهم بحلول رأس السنة الميلادية قبل عام 2003. أما نسبة 73% منهم فقد بدأوا بالإحتفال أو المشاركة في إحتفالات المقامة في ليلة رأس السنة الميلادية. وهذه النتيجة تدل على أن النسبة الكبيرة من الحراك الثقافية والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت من بعد عام 2003.

14. إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية:

الجدول رقم (52): يستفسر عن إهتمام أفراد العينة بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	218	54%
لا	182	46%
المجموع	400	100%

يتبين من الجدول ذي الرقم (52) إن نسبة 54% من أفراد العينة مهتمون بإقتناء التحفيزات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. في حين أن نسبة 46% منهم غير مهتمين بذلك. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على جانب آخر من التغير الثقافي، وفي أسلوب حياة الأفراد حيث الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي الذي تراه الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها أي مبلغ من المال.

15. المشاركة في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (53): يبين مشاركة أفراد العينة في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	213	53%
لا	187	47%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول المبين أعلاه إن نسبة 53% من أفراد العينة مشتركون في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات. في حين أن نسبة 47% منهم غير مشتركون. إذاً أن ثقافة أكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الإهتمام بالأنشطة المدنية والاجتماعية والهوايات الشخصية، وجمعها مع الهوايات التي صند أشخاص آخرين من خلال الأندية والروابط الإجتماعية. كل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة الباحثين.

16. منذ متى والبحوث مضموع ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الجدول رقم (54): يستوضح الفترة التي كان البحوث مضموع ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات (قبل او بعد 2003)

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
قبل 2003	73	34%
بعد 2003	140	66%
المجموع	213	100%

يتضح من الجدول ذي الرقم (54) ان نسبة 34% من الذين اجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، هم أعضاء في ناد او جمعية او رابطة لممارسة الأنشطة والهوايات قبل عام 2003، ولكن 66% منهم دخلوا تلحك المحافظ بعد عام 2003. وهذا دليل على ان التحولات في الثقافة الدينية، والتغير في أسلوب حياة الأفراد قد جرت في جانبها الأكبر بعد عام 2003.

17. السفر إلى خارج إقليم كوردستان

الجدول رقم (55): يبين نوع وعدد ومطبعة السفرات التي قام بها المبحوثون (قبل وبعد عام 2003) إلى خارج الإقليم:

نوع السفر	مطبعة السفر	عدد السفرات قبل 2003	عدد السفرات بعد 2003
أيفاد رسمي	وحدك	14	49
	مع العائلة	3	16
تجارة	وحدك	20	57
	مع العائلة	1	3
مجال العمل	وحدك	3	69
	مع العائلة	0	6
معالجة طبية	وحدك	8	87
	مع العائلة	0	20
سياحة	وحدك	22	148
	مع العائلة	10	119
المجموع		81	574

يتضح من الجدول أعلاه أنه قبل عام 2003 سافرت أفراد العينة بإيفاد رسمي وبمفردهم 14 مرة. و49 مرة بعد 2003. وبمعية عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و16 مرة بعد 2003. في حين أنهم سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و57 مرة بعد 2003. كما أنهم ومن أجل القرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعية عوائلهم قبل 2003، و3 مرات بعد 2003. أما في مجال عملهم فكان لهم 3 مرات بمفردهم قبل 2003 و69 مرة بعد 2003. ولم يسافروا ومع عوائلهم في مجال عملهم ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعية عوائلهم. أما من أجل المعالجة الطبية فإن أفراد العينة سافروا قبل 2003 بمفردهم 8 مرات، أما بعد

2003 فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الغرض نفسه لم يسافروا ولا فرد من أفراد العينة مع عائلته إلى خارج البلد قبل عام 2003. أما في بعد 2003 فكان لأفراد العينة 20 سفراً بمعية عوائلهم. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفراً بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفراً بعد عام 2003. أما مع عوائلهم فإن أفراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 فكان لهم 119 سفراً مع عوائلهم. إجمالاً فإن أفراد العينة وكان لهم 81 سفراً قبل 2003، أما بعد 2003 فكان لهم 574 سفراً. هذا الفرق الشاسع وجميع الأرقام لكل حالة بعد نتائجها تشير إلى تغيير في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر، إلى بلدان أخرى وعدم البقاء في البلد والمنطقة الواحدة. وإن هذا التحول قد حصل في جيلته الأكبر بعد عام 2003.

18. الانتماء إلى عشيرة أو قبيلة:

الجدول رقم (56): يبين انتماء أفراد العينة إلى عشائر أو قبائل معينة

الاجوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	296	74%
لا	104	26%
المجموع	400	100%

يتبين من الجدول ذي الرقم (60) أن 74% من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشيرة معينة، في حين أن نسبة 26% منهم لا يعتبرون أنفسهم منتمين إلى أية عشيرة.

19. تنفيذ الإلتزامات العشائرية

الجدول رقم (57): يبين تنفيذ المنتمين للإلتزامات العشائرية

الاجوبية	العدد	النسبة المئوية
نعم	108	36%
لا	188	64%
المجموع	296	100%

على الرغم من ان 74% من افراد العينة اعتبروا انفسهم من المنتمين إلى العشائر (ينظر الجدول رقم -56) ولكن 64% من هؤلاء لا يلبون التزاماتهم العشائرية، وأن نسبة 36% منهم فقط ينفذون تلك الإلتزامات. وهذا يدل على حصول حراك اجتماعي - ثقافي لصالح القيم الحديثة وتغيراً في أسلوب الحياة.

(د) البيانات الخاصة ومؤشر التباينات التراتبية بين الباحثين وأبحاثهم:

1) المستوى التعليمي لوالد الباحث

الجدول رقم (58): يبين المستوى التعليمي لوالد الباحث

الاجوبية	العدد	النسبة المئوية
يلقرأ ويكتب	79	20%
ابتدائي	156	39%
متوسطة	46	11%
إعدادي	48	12%
دبلوم	44	11%
بكالوريوس	23	6%
ماجستير	4	1%
دكتوراه	-	0%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول ذي الترام (58) أن نسبة 20% من آباء أفراد العينة يقرأون ويكتبون. أي أنهم ليسوا من حاملي أية شهادة مدرسية. أما نسبة 39% منهم فمن خريجي المرحلة الابتدائية. في حين أن نسبة 11% منهم أكملوا مرحلة المتوسطة. كما أن نسبة خريجي الإعدادية بينهم هي 12%. والحاصلين على شهادة السبيلوم نسبتهم 11%. في حين أن نسبة 6% منهم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس. ونسبة 1% منهم حاصل على الماجستير في الوقت الذي لا يوجد بينهم أي والد حاصل على شهادة الدكتوراه. وبالمقارنة مع المستوى التعليمي الأبناء (ينظر الجدول رقم 24) يتضح أن ارتفاعاً قد حصل في نسب الحصول على الشهادات العليا (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير والدكتوراه) لصالح الأبناء. في حين هناك تدني في نسب المستويات الأولية والثانوية في التعليم (يقرأ ويكتب، ابتدائي، متوسط، اعدادي) وكذلك لصالح الأبناء. مما يدل على حصول حراك اجتماعي مهموي صاعد بين الجيلين لصالح جيل الأبناء.

(2) مهنة الآب

جدول رقم (59): يبين مهنة آباء أفراد العينة

مهنة الآب	العدد	النسبة المئوية
موظف	151	38%
تاجر	51	13%
صاحب محل	88	22%
عامل	72	18%
أعمال حرة	38	9%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول ذي رقم (59) أن نسبة 38% من آباء أفراد العينة موظفون، أما نسبة 13% منهم تجار، في حين أن نسبة 22% منهم أصحاب محال، و18% عمال ونسبة 9% يعملون في مجالات الأعمال الحرة.

(3) الدخل الشهري لوالد المبحوث:

الجدول رقم (60): يبين الدخل الشهري لآباء أفراد العينة

النسبة المئوية	س × ك	مركز القلة / من	التكرارات / ك	الأجوبة
39%	46500000	300000	155	500000 – 100000
32%	94500063	750000.5	126	1000000 – 500000
16%	80000032	1250000.5	64	1500000 – 1000000
6%	43750012.5	1750000.5	25	2000000 – 1500000
6%	56250012.5	2250000.5	25	2500000 – 2000000
1%	13750002.5	2750000.5	5	3000000 – 2500000
0%	0	3250000.5	-	3500000 – 3000000
0%	0	3750000.5	-	4000000 – 3500000
100%	334750122.5		400	المجموع

يتضح من الجدول (60) أن الدخل الشهري لـ 39% من آباء أفراد العينة يتحصر بين 100 ألف و500 ألف دينار عراقي، أما الدخل الشهري لـ 32% منهم يتحصر بين 500 ألف ومليون دينار عراقي، في حين أن الدخل الشهري لـ 16% منهم يتراوح بين مليون إلى مليون و500 ألف دينار، وكما أن الدخل الشهري لـ 6% منهم جاء في فئتين من الدخل، الأولى تتحصر بين مليون و500 ألف دينار ومليونين، والثانية تتحصر بين مليونين و500 ألف دينار عراقي، في حين يظهر أن الدخل الشهري لـ 1% فقط من آباء المبحوثين تتحصر بين مليونين و500 ألف و3 ملايين دينار عراقي، أما الأزيد من ذلك الدخل من الفئتين 3 ملايين إلى 3 ملايين و500 ألف

دينار أو 3 ملايين و 500 ألف إلى 4 ملايين دينار عراقي فقد جاءت نسبتهما 0%. عليه فإن متوسط الدخل الشهري لأبام أفراد العينة هو 838.875 دينار عراقي. وعندما نقارن هذا المتوسط مع متوسط دخل الأبناء (ينظر الجدول 34، 35، 38) يتضح أن حراكاً عمودياً صاعداً قد حصل لصالح الأبناء.

4) نوع المنزل الذي يسكنه الأب

الجدول رقم (61): يبين نوع المنزل الذي يسكنه والد البحوث

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
ملك	309	77%
إيجار	77	19%
ملك حكومي	14	4%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن نسبة 77% من أبام أفراد العينة يمتلكون المنزل، الذي يقيمون فيه. أما نسبة 19% منهم فانهم يقيمون في منازل مستأجرة. في حين أن نسبة 4% منهم يقيمون في مساكن هي ملك حكومي أي أن ملكيتها تعود لجهة العمل، يتضح من هذه النسب أن حراكاً عمودياً تصاعدياً لم تحصل إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن 59% من أفراد العينة (الأبناء) قد دخلوا ممتلكات العمل في الفترة المحصورة بين سنوات العقد الأول من هذا القرن. وعندما يملك 70% منهم منزلاً (ينظر الجدول 25) يعني أن حراكاً قد حصل لصالحهم: وهو من جانبه قد سبب في تغير أسلوب حياة الأبناء.

(5) أجهزة وأدوات ومعدات يمتلكها والد المبحوث

الجدول رقم (62): يوضح عدد الأجهزة والأدوات والمعدات التي يمتلكها

والد المبحوث

الأجهزة والمعدات	التكرار
سيارة	83
تلفزيون	448
ستلايت	394
الكمبيوتر	32
الهاتف الخليوي - موبايل	329
جهاز تكبير - سبليت	218
مايكرو	13
غسالة كهربائية	213
غسالة صحون	3
المجموع	1733

يظهر من الجدول ذي الرقم (62) أن أبناء المبحوثين يمتلكون 83 سيارة، و448 تلفازاً، و394 جهاز استقبال (الستلايت)، و32 كمبيوتر، إضافة إلى 329 هاتفاً خلوياً، و218 جهاز تكبير (السبليت)، و13 جهاز مايكرو، و213 غسالة كهربائية. وأخيراً 3 غسالات صحون. وإجمالاً فإن أبناء المبحوثين يمتلكون (1733) وحدة من تلك الأجهزة والمعدات. وبالمقارنة مع العدد الذي يملكه الأبناء (ينظر الجدول رقم 43) يتضح وبجلاء أن تغيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة الأبناء، وبالإستناد إليه فإن حراكاً تصاعدياً قد طرأ على الأبناء.

6) سفروالده المبحوث إلى خارج البلد:

الجدول رقم (63): يبين عدد المرات التي سافر فيها الوالد إلى خارج البلد
توحده أو بمعية عائلته

نوع السفر	طبيعة السفر	عدد السفرات
أ. أيفاد رسمي	وحده	2
	مع العائلة	0
ب. تجارة	وحده	8
	مع العائلة	0
ج. مجال العمل	وحده	10
	مع العائلة	0
د. معالجة طبية	وحده	48
	مع العائلة	12
هـ. سياحة	وحده	21
	مع العائلة	3
المجموع		104

يتضح من الجدول ذي الرقم (63) أن آباء المبحوثين سافروا مرتين إلى خارج البلد بإيفاد رسمي بمفردهم، ولم يسافروا أبداً إلى أوفاد رسمي مع العائلة، أما للتجارة فإن آباء المبحوثين سافروا 8 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعية عوائلهم. وفي مجال العمل سافروا 10 مرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً مع عوائلهم. في حين أنهم سافروا بمفردهم من أجل المعالجة الطبية 48 مرة ومع عائلاتهم 12 مرة. وللسياحة سافروا 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. وإجمالاً فإن آباء المبحوثين قاموا بـ (104) سفرًا في حين أن الأبناء قاموا بـ (574) سفرًا أي أن هناك تفرقاً تصاعدياً في عدد المرات، وتفرقاً في تفاصيل السفر

من حيث السفر مع العائلة والسفر من أجل العيادة والطبابة وغيرها وهذا يدل على أنه هناك تقيراً في ثقافة السفر عند الأبناء باتجاه المعاني العصرية للسفر.

7) مشاركة والد المبحوث في ناد أو جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات:

الجدول رقم (64): يبين مشاركة والد المبحوث في ناد أو جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	32	8%
لا	368	92%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 8% من آباء أفراد العينة يشاركون في ناد أو جمعية لممارسة بعض الأنشطة والهوايات. في حين أن نسبة 92% منهم لم تكن لهم مشاركات في أي ناد، أو جمعية لممارسة الأنشطة والهوايات. وعند مقارنة هذه للعطيات مع بيانات الجدول ذي الرقم (53) يتضح أن تقيراً كبيراً قد حصل في أسلوب حياة أفراد العينة، مختلفاً عن أسلوب حياة آبائهم لصالح القيم الحديثة الحديثة.

8) حفلات عيد الميلاد والد المبحوث أو أفراد عائلته

الجدول رقم (65): يبين هل أن والد المبحوث يحتفل بعيد ميلاده هو أو عيد ميلاد أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	86	21%
لا	314	79%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول ذي الرقم (65)، أن نسبة 21% من آباء أفراد العينة يقيمون احتفالاً بمناسبة عيد ميلادهم أو عيد ميلاد أفراد عائلتهم. في حين أن نسبة 79% منهم لا يحتفلون بعيد ميلادهم الشخصي أو عيد ميلاد أفراد من عائلتهم. وعند مقارنة هذه النسب مع بيانات الأبناء في الجدول ذي الرقم (49) يتضح أن تغيراً في أسلوب الحياة قد حصل لصالح الأبناء باتجاه تبني أساليب وقيم حديثة حول المناسبات الخاصة، والعائلية والإحتفال بها.

(9) حفلات رأس السنة الميلادية:

الجدول رقم (66)، يوضح هل أن والد المبحوث يقيم حفل رأس السنة الميلادية أو يشارك فيه مع أفراد عائلته

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	54	13%
لا	346	87%
المجموع	400	100%

يتبين من الجدول ذي الرقم (66) أن نسبة 13% من آباء المبحوثين يقيمون حفل رأس السنة الميلادية أو يشاركون مع أفراد عائلتهم فيه. في حين أن نسبة 87% منهم لا يحتفلون بحلول ليلة رأس السنة الميلادية. عند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (50) يظهر أن تغيراً في ثقافة الأبناء قد حصل. وبسببه حصل تغير في أسلوب حياتهم وأنهم بدعوا بالتخلي عن المعتقدات السائدة حول هذه المناسبة لصالح قيم ومعتقدات حديثة تبيح الإحتفال برأس السنة الميلادية.

(10) إقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الجدول رقم (67)، يبين مدى إهتمام والد الباحث بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	112	28%
لا	288	72%
المجموع	400	100%

يتضح من الجدول رقم (67)، أن نسبة 28% من آباء الباحثين مهتمون بإقتناء التحفيات والمزهريات والزجاجيات واللوحات الفنية. في حين أن 72% منهم لا يهتمون بها. وعند مقارنة هذه البيانات مع بيانات الجدول ذي الرقم (52) يتضح بأن ثقافة الأبناء وإهتماماتهم الفنية والشكلية قد تغير وبسببه فإن أسلوب حياتهم وكذلك قد تغير من خلال ثقافة الإهتمام بالديكور المنزلي، وجماليات المكان، والبيئة التي يعيشون فيها.

(11) انتماء والد الباحث إلى عشيرة أو قبيلة

الجدول رقم (68)، يبين هل أن والد الباحث منتمي إلى عشيرة أو قبيلة

الاجوبة	العدد	النسبة المئوية
نعم	325	81%
لا	75	19%
المجموع	400	100%

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة 81% من آباء الباحثين ينتمون إلى عشيرة أو قبيلة. في حين أن 19% منهم غير منتم.

12) تنفيذ الإلتزامات العشوائية:

الجدول رقم (69): يبين هل أن والد البحوث ينفذ الإلتزامات العشوائية

الاجوبية	العدد	النسبة المئوية
نعم	251	77%
لا	74	23%
المجموع	325	100%

استكمالاً للسؤال السابق، يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 77% من الذين أجابوا بـ (نعم) على السؤال السابق، ينفذون الإلتزامات العشوائية. وأن نسبة 23% منهم لا ينفذون تلك الإلتزامات. وإذا ما قاربنا هذه النسب الموجودة في الجدولين (68، 69) مع ما موجود في الجدولين (57، 58) لتوضح لدينا بأن هناك فرقاً كبيراً بين النسبتين لصالح التخلي عن الإلتزامات العشوائية. وهذا يدل على أن حراساً اجتماعياً تصاعدياً قد حصل باتجاه القيم الحديثة.

المبحث الثاني:

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: (إن المهنة مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي. وأن الحصول على شهادات علمية يسرع من هذا الحراك).

1. أن أفراد العينة هم من الموظفين، التجار، الأطباء، أصحاب المحال وذوي المهن التفرسية، وظهر في الجدول المرقم (25) أن نسبة 32% من العينة يمارسون مهنتهم الحالية منذ 1 إلى 5 سنوات، وأن 27% منهم يمارسون مهنتهم الحالية من 6 إلى 10 سنوات. إذن أن نسبة 59% من أفراد العينة بدأوا بممارسة مهنتهم خلال الفترة المحددة لدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي،

وهي محصورة بين عام 2003 و2010. وذلك يعني أن كل حراك حصل لأكثرية أفراد العينة حصل خلال هذه الفترة. فإن أي تغير نستنتجه لاحقاً في مقدار الدخل الشهري وأسلوب الحياة وأي تباين بين حياة أفراد العينة وحياة آبائهم، هو حصيلة حصولهم على مهنة في تلك الفترة المحصورة بين 2003-2010.

2. على الرغم من أن تغير المهنة دليل على حصول حراك اجتماعي عمودي صاعد أو تنازل، فإن المعطيات في الجدول المرقم (27) تشير إلى أن 17% من أفراد العينة قد غيروا مهنتهم.

3. تبين من خلال بيانات الجدول رقم (28) أن نسبة 84% من أفراد العينة حصلوا على شهادات علمية في أثناء ممارستهم العمل كل في مهنته. وهي نسبة كبيرة وتدل على أهمية التحصيل العلمي، ومدى اهتمام الفرد الكوردي به واستخدامه رافعة لرفعه على سلم القرائية الاجتماعية. كما أن البيانات في الجدول المرقم (29) تثبت بشكل واضح نتائج الحصول على هذه الشهادات العلمية على مجالات حيوية في الحياة المهنية لأفراد العينة. حيث أن الحصول على الشهادة العلمية زاد من دخل 55% من أفراد العينة. كما أدى إلى ترقية 26% منهم في وظائفهم. إضافة إلى تغير طبيعة عمل 6% منهم، وحصول 7% منهم على مجمل الإنجازات السابقة. وبما أن 59% من أفراد العينة دخلت ميدان العمل في الفترة بين 2003 إلى 2010 (ينظر الجدول المرقم 25). إن يمكننا أن نستنتج بأن النسبة الأكثرية من أفراد العينة كانت تعمل وتدرس في الوقت نفسه وحصلت على شهادات كانت لها الأثر الكبير في حياتها من حيث زيادة دخلها ورفقيها الوظيفي وتغيير في طبيعة العمل أو كل ذلك مجتمعة. أي إن الحصول على الشهادة العلمية كانت بحق رافعة في حياة أفراد العينة أدت إلى حراك اجتماعي صاعد.

مما سبق يمكننا أن نأخذ بالفرضية الأولى، بأن المهنة مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، وأن الحصول على الشهادة العلمية يسرع من عملية الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد.

الفرضية الثانية: (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي).

تبين من البيانات في الجدول المرقم (30) أن 91% من أفراد العينة لم يمارسوا مهنة آبائهم، وهي نسبة كبيرة جداً، وإرتباطاً بهذا المؤشر نجد من خلال الجدول ذي الرقم (60) أن واحداً من آباء العينة لم يكن طبيباً أو مستقداً جامعياً. في حين أن 20% من أفراد العينة من الأبناء أطباء والنسبة ذاتها مساتنة جامعيون. وأن نسبة 18% من الأبناء عمال في حين أن واحداً من أفراد العينة من الأبناء ليس يعمل. هذه الأرقام تدل على التغير الكبير الحاصل في مهنة الأبناء بإتجاه صاعد. على هذا الأساس تقبل بالفرضية الثانية والتي تنص على أن (مزاولة مهنة الأب وعدمه مؤشر للحراك الاجتماعي العمودي صاعداً أو نازلاً في المجتمع الكوردي). على شرط أن الحراك العمودي الحاصل هنا في المجتمع الكوردي هو حراك تصاعدي.

الفرضية الثالثة: (المهن تعدد الرتب الاجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع)

للمجتمع الكوردي مقاييس معينة تحدد من خلالها رتباً للمهن الاجتماعية. أحد أهم هذه المقاييس تعتمد على نوع للمنة التي يمارسها الفرد. فجاءت البيانات في الجدول المرقم (31) لتؤكد هذه الفرضية، حيث أن التسلسل المرتبي للمهن جاء في 10 مراتب كالآتي:

1. الطب.
2. المهن الهندسية.

3. التجارة أو المهن الحرة.
4. مهنة التدريس.
5. المهن الألكترونية.
6. المحاماة.
7. مهنة القضاء.
8. المهن الأمنية (الشرطة، شرطة المرور، الأمن....)
9. المهن الحرفية (ميكانيكي سيارات، نجارة، بناء، كهربائي....)
9. مكرر - المهن الزراعية (الفلاحة، تربية المواشي، الدواجن...)
10. المهن العسكرية.
10. مكرر - المهن الإعلامية والصحفية.

إن ترتيب المهن حسب هذه الترتيب إنما يعكس ثقافة المجتمع الكوردي، ونظيره إلى المهن وأهميتها وأهمية مرتبة الفرد الذي يمارس هذه المهن حيث يأخذ الفرد مرتبة المهنة التي يمارسها. فعلى سبيل المثال: صدام مهنة الطب في المرتبة الأولى إن كان الطبيب أي الذي يمارس مهنة الطب سيكون في المرتبة الاجتماعية الأولى في نظر المجتمع الكوردي وهكذا دواليك. وهذا يعني أن ترتيب المهن من حيث الأهمية يترتب عليها ترتيب المراتب الاجتماعية وما ينتج عنها من مكانات وأدوار وامتيازات اجتماعية تسهل على الفرد عملية حراكه الاجتماعي العمودي الصاعد وتوفر عليه أكثر الفرص لذلك الحراك ليرتقي على السلم الاجتماعي.

بناء على ما سبق نقبل بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن: (المهن تحدد الترتيب الاجتماعية من حيث أهميتها حسب مقاييس المجتمع).

الفرضية الرابعة: هناك أسس محددة (المهنة، الدخل والثروة، المستوى التعليمي، الانحدار الاجتماعي - العائلة، الأسرة، العشيرة...) يعتمد عليها المجتمع في تحديد المراتب الاجتماعية في المجتمع الكوردي.

تؤكد البيانات في الجدول رقم (32) أن الأسس التي يتمسكها المجتمع الكوردي في تحديد مرتبة الفرد مترتبة في تسلسل مرتبي كالاتي:

1. المهنة.
2. المستوى التعليمي.
3. الإندثار الإجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة....).
4. الدخل أو الثروة.

إن وضع المهنة في الدرجة الأولى من حيث أنها معيار لتحديد مرتبة الفرد الإجتماعي، ومن ثم المستوى التعليمي في الدرجة الثانية، إنما يدل على أن وهي المجتمع الكوردي قد ارتفع إلى مستوى عصري. ويات يشجع على إمتنان الفرد للمهنة، والحصول على شهادات علمية عالية لكي يحصل على مكانة إجتماعية عالية عند المجتمع. وهنا يدفع بالأفراد إلى الجهد الأكثر والثابرة والعمل على الرقي مهنيًا وعلميًا، مما يعني تشجيع وتمفيز المجتمع على حراك أفرادهم همدياً تصاعدياً، وعلى هذا الأساس تأخذ بحقيقة الفرضية الرابعة التي تؤكد ترتيب الأسس والمعايير لتحديد المراتب الإجتماعية من حيث تمفيز الأفراد على حراك عمودي تصاعدي.

الفرضية الخامسة: هناك أسباب محددة (الخبرة المهنية، الحصول على شهادات علمية، الجهد الشخصي والتموج، الإندثار الإجتماعي- العائلة، الأسرة، العشيرة، أي المحسوبية والنسبوية-، الإلتواء إلى الأحزاب السياسية، الحظ، إتهلا الفرص) تترتب في درجاته من حيث تأثيرها على الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي.

جاءت البيانات في الجدول المرقم (33) لتؤكد أن الأسباب التي تؤدي إلى حراك إجتماعي عمودي صاعد لها درجات في نظر المجتمع الكوردي، وهي متمسكة كالاتي:

1. الحصول على شهادات علمية.
2. الجهد الشخصي والطموح.
3. الانتماء إلى الأحزاب.
4. الخبرة المهنية.
5. الانحدار الاجتماعي (العائلة، الأسرة، العشيرة) أي المحسوبة، والمنسوبة.
6. الحظ.
7. انتهاز الفرص.

علماً أن نسبة هذه الدرجات متفاوتة بشكل كبير جداً، فعلى سبيل المثال أن نسبة التحصيل العلمي، الذي هو في المرتبة الأولى هي 51%، في حين أن نسبة الجهد الشخصي الذي يأتي في المرتبة الثانية هي 18% أي يفارق 33%، وإن انتهاز الفرص نسبتها 2%، وبما أن الانحدار الاجتماعي يأتي في المرتبة الخامسة ونسبة 3% فقط، عليه يمكننا القول أن ثقافة المجتمع الكوردي، ونظرة قد تغير من حيث المعايير، التي يعتمد عليها في تحديد المكافآت والأدوار ومن أجل دفع افراده لتحرائك والتفكير.

في ضوء ما ذكر لتبين رتب الأسباب التي يراها المجتمع الكوردي حافظاً لحراك اجتماعي عمودي صاعد. وعليه نقبل بمصداقية الفرضية الخامسة التي نصت على وجوده (أسباب محددة تترقب في درجات من حيث تأثيرها في الحراك الاجتماعي في المجتمع الكوردي).

الفرضية السادسة، (أن مؤشر الدخل بالقرونة بين عامي 2003 و2010، ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل المبحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

1. أكدت البيانات الواردة في الجدول المرفق (34) أن متوسط الدخل الشهري للفرد في إقليم كوردستان هو (1450000) مليون وأربعمائة وخمسون ألف

دينار عراقي أي ما يعادل (1200) دولار أمريكي. في حين كان هذا المعدل عام 2003، أربعة وثمانية ألف وأربعمائة (408.400) دينار عراقي (ينظر الجدول رقم 35). أي ما يعادل (340) دولاراً أمريكياً. وذلك يعني قرراً بما يعادل (900) دولار تقريباً. أي يحصل الفرد في إقليم كوردستان من متوسط الدخل الشهري، ما يعادل ثلاثة أضعاف ما كان يحصل عليه عام 2003.

2. البيانات الواردة في الجدول رقم (35) تبين أن متوسط دخل أفراد العينة من أول مهنة مارسوها كان (606.375) ستمائة وستة ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعون ديناراً. وذلك يعادل (505) دولار أمريكي. وفي عام 2010 وصل هذا المعدل إلى (1200) دولار أي أكثر من ضعف ذلك المتوسط خلال السنوات السبع وأقل.

3. يحصل أفراد العينة إضافة إلى الدخل الشهري من المهنة الرئيسية، على دخل إضافي يأتيهم من مصادر أخرى من أهمها (أعمال حرة 49%)، مصادر متنوعة مثل: دخول أفراد العائلة/ الزوجة أو الزوج وأبناء يعملون، ثروة موروثية وعقارات وتوفر في البنك... ونسبتهم 35% (ينظر الجدول رقم 38). متوسط هذا الدخل الإضافي هو (1698000) مليون وستمائة وثمانماية وتسعون ألف دينار عراقي (ينظر الجدول المرقم 38). أي ما يعادل (1400) دولار أمريكي. وذلك أكثر من الدخل الشهري من المهنة الرئيسية. وعندما يجمع هذا مع ذاك يكون متوسط الدخل الشهري (2600) دولار أمريكي. وذلك يعادل سبعة أضعاف ونصف ما كان يحصل عليه المبحوثون عام 2003.

4. إن متوسط الدخل الشهري لأبناء المبحوثين كما ورد في الجدول رقم (60) مقداره (838.875) ثمانمائة وثمانماية وثلاثون ألفاً وثمانماية وخمسة وسبعون ديناراً عراقياً. وذلك يعادل (1000) دولار أمريكي. أي أقل من متوسط دخل الأبن من المهنة الرئيسية بـ (200) دولار شهرياً. وأقل من صافي دخل الأبن من المهنة الرئيسية، مضافاً إليه الدخل الحاصل من مصادر أخرى بـ (1600) دولار أمريكي.

5. البيانات الواردة في الجدولين المرقمين (35، 36) تؤكد أن أفراد العينة، في عام 2003، ومن أول مهنة مارسوها، لم يحصلوا على كل فئات الدخل الشهري، التي وضعت في الجدول. فمن مجموع ثماني فئات كانوا يحصلون على أول ثلاث فئات فقط والتي هي الأقل ضمن اللائحة. بمعنى آخر أنهم لم يكونوا يحصلون على خمس فئات من فئات الدخل في الجدول والتي تبدأ من (1500000) مليون وخمسمائة ألف دينار وتنتهي بـ (4 ملايين دينار). في حين البيانات الواردة في الجدول رقم (38) تبين أن أفراد العينة يحصلون على جميع فئات الدخل الشهري الموجود في اللائحة. يضاف إليها دخل شهري إضافي من مصادر أخرى تشمل فئات الدخل جميعها.

جمالاً فإن الأرقام والنسب تثبت لنا جلياً أن حراكاً تصاعدياً حصل في إقليم كوردستان، من حيث دخل الفرد مضافاً إليه حراكاً تصاعدياً في دخل يأتي من مصادر أخرى مختلفة هذا التراث ليزيد من الدخل الشهري للفرد. وعليه نقبل بصحة الفرضية السابعة التي تنص على: (أن مؤشر الدخل بالمقارنة بين عام 2003 و2010. ومن حيث الدخل الوارد من مصادر مختلفة، ومن حيث مقارنة دخل البحوث مع دخل والده، مؤشر يعتمد في بيان الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد في المجتمع الكوردي).

الفرضية السابعة: (إن أسلوب حياة المبحوث وبالمقارنة مع أسلوب حياة والده، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الاجتماعي العمودي الصاعد، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك والسفر وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات والدخول في النوادي والجمعيات، ورعاية الأنشطة الاجتماعية والنهوايات، والإنتماء إلى عشيرة أو قبيلة).

1. البيانات الواردة في الجدول رقم (39) تبين أن 87% من أفراد العينة يسكنون في منازل وأن نسبة 70% منهم يملكون المنازل، التي يقيمون فيها (ينظر الجدول

رقم 40). كما أن البيانات الواردة في الجدول المرقم (41) تؤكد أن نسبة 67% من المقيمين في هذه المنازل اشتروها من دخلهم الخاص. علماً أن نسبة 58% منهم يقيمون في منازلهم في الفترة ما بعد 2003 (ينظر الجدول رقم 42). وهذا يدل على أن حراكاً اقتصادياً أصيب أفراد العينة حيث تمكن أكثرهم من شراء منازل خاصة بهم..

2. البيانات في الجدول رقم (61) تؤكد أن نسبة 77% من أباء أفراد العينة يملكون المنازل التي يقيمون فيها. أي أقل من نسبة الأبناء بـ 10%.
3. يظهر من الجدولين المرقمين (43، 63) التحول في صيد الأجهزة والمعدات والأدوات المنزلية عند المبحوثين للفترة من 2003 إلى 2010 مقارنة بما تملكه أفراد العينة مع ما يملك آبائهم، وذلك على الشكل التالي:

أ) أن المبحوثين كانوا يملكون 128 سيارة قبل 2003 ليرتفع هذا العدد إلى 385 سيارة بعد 2003. أي بمعدل سيارة واحدة لكل مبحث تقريباً. علماً أن أباء المبحوثين كانوا يملكون 83 سيارة فقط.

ب) عدد أجهزة التلفاز الذي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003 كان 375 تلفازاً، في حين ارتفع هذا العدد إلى 864 تلفازاً بعد 2003. أي بمعدل جهازين وأكثر لكل مبحث. علماً أن أباء أفراد العينة كانوا يملكون 448 تلفازاً.

ج) أما ما يتعلق بامتلاك أجهزة الستلايت فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 174 جهازاً قبل 2003 ولكن بعد 2003 أصبحوا يمتلكون 776 جهازاً. أي بمعدل جهازين لكل مبحث تقريباً. علماً أن أباء المبحوثين يملكون 394 جهازاً.

د) فيما يخص جهاز الكمبيوتر فإن المبحوثين كانوا يمتلكون 59 جهازاً فقط قبل 2003، أما بعد 2003 فأصبحوا يمتلكون 349 جهازاً. أي بمعدل جهاز واحد لكل مبحث تقريباً. علماً بأن أباء أفراد العينة يملكون 32 جهازاً فقط.

(هـ) من الملفت للنظر أن المبحوثين كانوا يمتلكون هاتقين خلويين فقط قبل 2003. أما بعد 2003 فاصبحوا يمتلكون 982 جهازاً أي ما يعادل أكثر من جهازين لكل مبحوث. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 329 هاتفاً خلوياً.

(و) أما بالنسبة لجهاز التكييف - السبليتة فإن عدده كان 39 جهازاً عند مجتمع البحث عام 2003، فارتفع العدد في عام 2010 إلى 346 جهازاً. وذلك بمعدل جهاز واحد لكل مبحوث تقريباً. علماً أن آباء أفراد العينة يملكون 218 جهازاً للتكييف.

(ز) في عام 2003 كان هناك 7 أجهزة مايكرو في حوزة المبحوثين الذين يبلغ عددهم 400 شخص. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 223 جهازاً. ويمتلك آباء أفراد العينة 13 جهازاً فقط.

(ح) فيما يتعلق بجهاز فسالة الملابس الكهربائية فإن عدده كان 79 جهازاً عام 2003. أما في عام 2010 ارتفع هذا العدد إلى 389 جهازاً أي بمعدل جهاز واحد لكل مبحوث تقريباً. علماً أن آباء المبحوثين يملكون 213 جهازاً.

(ط) جهاز فسالة الصحون من الأجهزة التي تستعمل بشكل محدود صموماً، لذا كان عددها في عام 2003، أربعة أجهزة فقط عند المبحوثين. ولكن في عام 2010 أصبح هذا العدد 289 جهازاً. وعند الآباء يتوفر 3 أجهزة فقط.

وإجمالاً يتضح أن المجموع الكلي لتلك الأجهزة والأدوات والمعدات التي كان المبحوثون يمتلكونها قبل 2003 (867) وحدة. وارتفع هذا العدد الكلي إلى (4412) وحدة بعد عام 2003. مما يدل على الحجم الكبير للحراك الذي أصاب أفراد العينة خلال تلك السنوات. وعندما نقارنها مع مجموع ما يملكه الآباء وهو (1733) وحدة (ينظر الجدول 62) حيث يظهر الحجم الكبير لتلك التغير، الذي حصل ليس فقط من حيث زيادة عدد المعدات والأدوات بل ما يمكنه هذا الفرق العددي من تغيير في ثقافة استخدام هذه الأدوات عند الآباء، إضافة إلى إمكانية الخالية، عند الآباء والتي تمكنهم من امتلاك هذه الوسائل الحياتية. بمعنى آخر فإن العدد المتزايد لهذه الأجهزة، تعكس الزيادة في حراك الآباء صعوداً.

4. يتضح من البيانات الواردة في الجداول المرفقة (44، 45) إن نسبة 59% من أفراد العينة يملكون مكتبة شخصية في منازلهم. وأن نسبة 76% منهم يمتلكون هذه المكتبات بعد عام 2003. إن النسبة الكبيرة لعدد الباحثين الذين يمتلكون مكتبة خاصة بهم في المنزل، إنما تدل على تغير في أسلوب حياة الباحثين، وثقافة جديدة تلهم وجود الكتب، والمصادر في المنزل كونها مرجعاً للمعلومات والمعرفة، ووسيلة مفضلة لآوقات الفراغ.
5. يتبين من خلال بيانات الباحثين (46، 47) أن نسبة 28% من أفراد العينة لديهم حسابات توفير في البنك. في حين أن نسبة 72% لا يملكونها. ويعود ذلك إلى ما يعتقده الأغلبية المجتمع الكوردي بأن توفير المال في البنك، عمل لا يتفق مع الشريعة الإسلامية لأنه قائم على الفائدة والربا. علماً بأن نسبة 66% من الذين لديهم هذا النوع من الحساب قد فتحوه بعد عام 2003. فعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين لديهم حساب التوفير في البنك، يبقى أن أكثريةهم فتحو الحساب بعد عام 2003، مما يشير إلى تغير في الثقافة، وأسلوب حياة الأفراد.
6. أكد 50% من أفراد العينة في بيانات الجدول رقم (48) أنهم يقيمون حفل عيد ميلادهم أو عيد ميلاد أفراد من عائلاتهم. وأن 71% منهم بدأوا بهذا النشاط بعد عام 2003 كما تبين في الجدول المرفق (49). في حين أن نسبة 21% من آباء أفراد العينة يقيمون هذه الحفلات ونسبة 79% منهم لا يقيمونها كما يتضح في بيانات الجدول رقم (65). مما يعني أن الأبناء بزيادة 29% من نسبة آبائهم يقيمون هذه النشاطات الإجتماعية. وهذا يدل على تغير في أسلوب حياة الأفراد وفي ثقافتهم، وقيمهم، ومعاييرهم الإجتماعية، حيث يتجهون صوب ثقافة جديدة، وأسلوب حياة عصري، يهتمون بالانسيبات الخاصة، ويحتفلون بها.
7. من خلال بيانات الجدول رقم (50) يتضح أن نسبة 39% من أفراد العينة يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، أو يشتركون هم وأفراد آخرون في عوائلهم في هذه المناسبة. يقابلهم 61% منهم لا يقيمون هذا الحفل، ولا يشتركون فيه. ويتفق معهم نسبة 87% من آباء الباحثين في هذا الموقف، ولا يقيمون حفل رأس السنة الميلادية، ولا يشتركون فيه كما هو واضح في بيانات الجدول رقم

(66). وهذا يدل على تلك الثقافة الدينية التي لا ترى في رأس السنة عيداً يتفق مع الشريعة الإسلامية، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا الواقع الاجتماعي والثقافة السائدة، التي لا تحبذ هذه المناسبة، يمكننا القول إن نسبة 39% من أفراد العينة الذين يقيمون حفل رأس السنة أو يشتركون فيه هم أو أفراد آخرين من عوائلهم نسبة كبيرة إلى حد ما، وخاصة وأن 73% منهم ينالوا بإقامة أو الإشتراك في هذه المناسبة بعد عام 2003 كما هو مبين في بيانات الجدول رقم (51). بناء على هذا التغير العددي يمكننا القول إن تغيراً حصل في أسلوب حياة الأفراد وسلوكهم، وهم متجهون صوب ثقافة عصرية تلمن المتطلبات العالمية، وتحثل بها.

8. يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (52) أن نسبة 54% من أفراد العينة مهتمون بإقتناء التحفريات والمزهرجات والزجاجيات واللوحات الفنية، مقابل نسبة 28% من أبائهم كما جاء في بيانات الجدول رقم (67). أي يفارق 26% لصالح الأبناء. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على زاوية أخرى من التغير الثقافي، وفي أسلوب حياة الأفراد، وسلوكهم، بإتجاه الإهتمام بمستلزمات الديكور المنزلي وهي بمظهر الثقافة السائدة أشياء شكلية لا تستحق أن يصرف الفرد عليها أي مبلغ من المال.

9. بينت المعطيات في الجدول رقم (54) أن نسبة 53% من أفراد العينة هم أعضاء أو مشاركون في ناد أو جمعية أو رابطة لممارسة الهوايات والأنشطة المختلفة. وأن هذا الإهتمام قد ازداد بعد عام 2003 حيث وصلت نسبة المشاركين فيها 66%. في حين أن بيانات الجدول رقم (64) تبين لنا أن نسبة 7% فقط من آباء أفراد العينة كانوا مهتمين بهذا المجال، إذاً إن ثقافة أكثرية أفراد العينة تغيرت بإتجاه الإهتمام بالأنشطة المدينية، والمجتمعية والهوايات الشخصية. مكل ذلك يعد مؤشراً واضحاً لتغير في أسلوب حياة المبحوثين.

10. من خلال بيانات الجدولين المرفقين (55، 64) يتضح أنه قبل عام 2003 سافرت أفراد العينة بإيفاد رسمي وبمضردهم 14 مرة، و49 مرة بعد 2003. يقابله سفر الآباء لمرةٍتين فقط، كما أن أفراد العينة سافرت في إيفاد رسمي

وبمعية عوائلهم 3 مرات قبل 2003، و16 مرة بعد 2003. مقابل عدم سفر أبائهم. في حين أن المبحوثين سافروا بمفردهم من أجل التجارة 20 مرة قبل 2003، و57 مرة بعد 2003. مقابل 8 سفرات قام بها الآباء. كما أن أفراد العينة ومن أجل الفرض نفسه سافروا مرة واحدة بمعية عوائلهم قبل 2003، و3 مرات بعد 2003. في حين لم يسافر آباؤهم. أما في مجال عملهم فكان للمبحوثين 3 مرات بمفردهم قبل 2003 و69 مرة بعد 2003. ومع عوائلهم وفي مجال عملهم لم يسافروا ولا مرة قبل 2003، ولهم 6 مرات بمعية عوائلهم. أما الآباء فقد سافروا في مجال العمل 10 سفرات بمفردهم ولم يسافروا أبداً بمعية عوائلهم. أما من أجل الحاجة الطبية فإن أفراد العينة سافروا قبل 2003 وبمفردهم 8 مرات، أما بعد 2003، فكان عدد السفرات 87 مرة. ومن أجل الفرض نفسه لم يسافر ولا فرد من أفراد العينة مع العائلة إلى خارج البلد قبل عام 2003. أما في بعد 2003 فكان لأفراد العينة 20 سفرًا بمعية عوائلهم. يقابله 48 سفرًا للآباء بمفردهم و12 سفرًا مع العائلة. ومن أجل السياحة فكان لأفراد العينة 22 سفرًا بمفردهم قبل عام 2003، و148 سفرًا بعد عام 2003. أما مع عوائلهم فإن أفراد العينة سافروا 10 مرات فقط من أجل السياحة قبل عام 2003، وبعد عام 2003 كان لهم 119 سفرًا مع عوائلهم. والآباء قد سافروا للسياحة 21 مرة بمفردهم و3 مرات فقط مع عوائلهم. إجمالاً فإن أفراد العينة كان لهم 81 سفرًا قبل 2003. أما بعد 2003 كان لهم 574 سفرًا. في حين أن آباؤهم كان لهم 104 سفرًا. هذه الفروقات في النسب تشكل تقيراً في أسلوب حياة الأفراد من خلال السفر إلى بلدان أخرى لأهداف مختلفة. وإن هذا التحول قد حصل في جانبه الأكبر بعد عام 2003.

11. يتضح من بيانات الجداول للرقمات (56، 57، 68، 69) أن نسبة 74% من أفراد العينة يعتبرون أنفسهم منتمين إلى عشائريهم، وهي نسبة عالية نظراً إلى نوع العينة التي تتكون من أطباء وإساتنة الجامعة وموظفين وتجار جملة وأصحاب السوبر ماركيته أي أن العينة هي بيئة مدنيّة أكثر من كونها ريفيّة والمهم،

التي يمارسونها، هي مهن مرتبطة أساساً بالمدينة وعلاقاتها، وليس بالزراعة والأرض والقرية والعلاقات التقليدية الريفية التي ينتجها الريف. على الرغم من أن النسبة الضار إليها كبيرة فإن نسبة 64% منهم لا ينشدون الإلتزامات المترتبة على ذلك الإلتزام. بمعنى آخر أن الإلتزام الذي يشيرون إليه إنما هو إلتزام حملي أكثر من كونه إلتزاماً واقعي تترتب عليه إلتزامات وواجبات. وهذا متناقض مع ما نجده عند الآباء حيث أن نسبة 81% منهم منتمون إلى عشائر وأن نسبة 77% منهم ينشدون الإلتزامات والواجبات المترتبة على ذلك. وإذا ما قارننا هذه النسب يتضح أن تغيراً قد حصل لصالح الأبناء في تجاوزهم الإلتزامات العشائرية والتوجه نحو القيم الحديثة.

مما ذكر في أصلاه يتبين مجموعة من التغيرات الكبيرة، التي حصلت في أسلوب حياة أفراد العينة في الفترة التي تلت 2003. وبالمقارنة مع أسلوب حياة آبائهم. هذه التغيرات شملت جوانب مادية، وثقافية عامة وخاصة. كما شملت جوانب في القيم والعادات والتقاليد ومعتقدات كانوا يؤمنون بها سابقاً متجاوزين بعضاً منها ومنجبن بدائل لها. كما أن التغيرات شملت علاقات أفراد العينة مع أفراد آخرين في عائلتهم، إضافة إلى علاقاتهم مع الآخرين في المجتمع ومشاركتهم في نشاطات وهوايات. وعلى هذا الأسس نقبل بالفرضية السابعة، التي تنص على أن، (إن أسلوب حياة المبحوثين، وبالمقارنة مع أسلوب حياة والدهم، مؤشر يعتمد في معرفة الحراك الاجتماعي العمودي الناصب، بما يتضمنه من تغيرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حساب توفير في البنوك والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء التحفيات، والإلتصافم إلى النوادي والجمعيات، ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات، والإلتزام إلى عشيرة أو قبيلة).

في ضوء ما جاء في الجانب النظري، والنتائج التي تم التوصل إليها في الجانب الميداني، توصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات. يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. دخل إقليم كوردستان منذ آذار سنة 1991 إلى مرحلة إنتقالية على فترتين، الأولى هي: فترة (الأمر الواقع 1991-2003). والثانية هي: المرحلة الدستورية (2004-). وهما فترتان تعبران عن تغيرات سياسية، على الرغم من اختلافات في بعض التفاصيل ومستوى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، التي حصلت في الإقليم وبالأخص تلك التي تتعلق بالإستقرار والتنمية والتسامح وقمة الأفراد الذين شملتهم عملية حراك إجتماعي عمودي ودرجة سمة هذا الحراك، تمازهاتان الفترتان بخصائص (المجتمع الإنتقالي Transitional Society).

2. ترافق مع التغيرات السريعة والعشوائية، التي جاءت بها أحداث متتالية للفترة من 1991 إلى نهايات العقد الأخير من القرن الماضي، الكثير من التخمين والقوضى نتيجة للتزاحم على النفوذ والور والوكالة، وغيرها للقوى السياسية والإجتماعية الجديدة الملامحة في المجتمع الكوردي في إقليم كوردستان، فأصبح من طبيعة عصرنة المجتمع الكوردي في مرحلتها الإنتقالية، أن تخلق فرصاً ومصادر جديدة تجمع الثروة بطرق شرعية أوغير شرعية. كما خلقت فرص متسارعة للوصول إلى منافذ السلطة السياسية، وتفسير مستمر للمهن، وإيجاد أكثر من فرصة لأكثر من عمل في الوقت نفسه. كل هذا أدى إلى حراك إجتماعي تصاعدي سريع، وغير طبيعي، لا يردمه رادع، ولا ينظمه معيار أو قيمة إجتماعية إلى حد كبير. وهو من جلابه خلق الفرص للإنتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر، وهذا يحيل دون تطور الظواهر الطبيعية، وبالنتيجة يحيل دون تبلور الثقافة والوعي المطبق والأيديولوجية الحقيقية، والتكيف بأسلوب حياة معين بطبقة معينة. فكل

الطبقات تحمل في أطوالها بقايا من الطبقات الأخرى السابقة عليها من حيث الأفكار والقيم والرؤى. هناك طبقات مشوهة من حيث التركيبة والوصف. انها طبقات لا شخصية لها من حيث هي طبقة لذاتها.

3. إن المجتمع الكوردستاني، يمر بمرحلة بناء البنية التحتية الاقتصادية من خلال عملية تنمية، لذا تشكل (القوى العاملة) في إقليم كوردستان الأساس الحقيقي لتصنيف الطبقي للمجتمع، ولكن يبقى أن معدل المشاركة لسكان إقليم كوردستان في سن العمل يبلغ 41%. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع حركة السوق وسوق العمل في إقليم كوردستان. كما أنها تتوزع بشكل متفاوت في النصب بين القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمختلط، لتشكل تفاوتاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولتأخذ القطاع الخدمي الصدارة في ذلك.

4. يشكل التوزيع النسبي بين الجنسين في القوى العاملة، المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته فجوة اجتماعية بين الجنسين، وذلك يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة الذكور من نسبة الإناث في حجم السكان في الأرياف والحضر، وعلى مستوى المحافظات، وعموم إقليم كوردستان. وهذا يدل على تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة، فينتج عنه تناقص في مستوى ودرجة الحراك الاجتماعي التصاعدي للمجتمع ككل.

5. إن التوزيع التام توازن للمشاريع بين المحافظات، يؤدي بالنتيجة إلى إختلال في توازن الحراك الاجتماعي. حيث الحراك يكون أنشط في محافظة ومدينة في محافظة أخرى. مما يتحول إلى لاتوازن اجتماعي من حيث الحصول على فرص العمل، والخدمات والوصول إلى مصادر الدخل والرفاهية، وهذا يؤدي إلى حالة من حراك أفقي غير متوازن بين المحافظات، وتترتب على كل ذلك نتائج سكانية، وبيلة سلبية أخرى كثيرة.

6. إن حالة التلاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة تحول الحراك الاجتماعي إلى عملية غير متوازنة اجتماعياً، حيث

لتحريك فئات مهنية معينة بسرعة أكبر من فئات أخرى، وذلك يخلق حالة من الفجوة الاجتماعية بين مختلف طبقاته وشرائح المجتمع، ويتسبب في خلق لالتوازن وعدم الاستقرار الاجتماعي. حيث ترتقي طبقات وفئات معينة على سلم المهنة والفن والحصول على ما يوفر لهم أسلوب جديد ومعقول من الحياة، تقابلها فئات وطبقات أخرى متأخرة عليها في نوع المهنة، ومقدار الدخل، ونمط حياتهم، والقدرة على الحصول على الخدمات والرفاهية.

7. يتسم النظام الطبقي في المجتمع الكوردي بخاصية النظام الطبقي المفتوح، حيث يتوزع الناس على الطبقات على أساس الثروة، والقوة والهبة غير الموروثة، لتدخل عدة عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية في تكوينه وتحدد تسلسله في السلم الهرمي، من الممكن الانتقال من سلم إلى أعلى أو بالعكس الهبوط من سلم إلى أوطأ منه. وعليه فهو نظام يتيح للأفراد الانتقال داخل النظام الهرجي والتحريك من مستوى اقتصادي واجتماعي إلى آخر أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى.

8. على الرغم من أن خاصية النظام الطبقي المفتوح، هي السمة الاجتماعية البارزة للمجتمع الكوردي فإنه لا يخلو من خصائص النظام الطبقي المغلق كذلك. ففي المجتمع الكوردي عشائر وطوائف مغلقة طبقياً، مثال على ذلك (طائفة الأيزيدية وطائفة الكاكه يية). إن أساس النظام الطبقي عند هاتين الطائفتين هو (الدين) الذي ينظم المراتبية على درجات متفاوتة من حيث المنزلة والمهام الدينية والمكانة الاجتماعية. تستظم في سلسلة متدرجة من المراتب الروحية والاجتماعية، تحدد العقيدة وظائف كل مرتبة منها، وما عليها من الواجبات، والمسؤوليات تجاه المراتب الأخرى. ولكل مرتبة من هذه المراتب امتيازاتها الخاصة ومكائنها الاجتماعية بين المراتب الأخرى. تقوم البنية الاجتماعية للأيزيدية والكاكائية على أسس قبيلة - عشائرية - دينية. وهي ذكورية متشددة. كل الكائنات والسلطات الدينية ومهامها، جميع رؤساء وأعضاء المجالس الروحانية محتكرة بالأطلاق على الرجال. المهام الدينية والاجتماعية في هاتين الطائفتين تتوزع بين مراتبها الروحية

والديوية، وكل مرتبة لا تتعدى صلاحياتها ومهامها إلى صلاحيات ومهام المراتب الأخرى. لا حراك للأفراد والجماعات بين درجاتها (صعوداً أو نزولاً). لا تغيير للسلطات الدينية والواجبات والالتزامات في درجاتها. حتى الزواج عندهما محدد طبقياً. لا زواج بين أفراد ينتمون إلى الطبقات المختلفة في درجاتها. فالزواج محصور بالطبقة، كما أنه محصور بالطائفة كذلك.

9. شهد إقليم كوردستان منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة (1999-2010) تغييرات كبيرة وبنائية في الوضع الاقتصادي. فظهر في الأفق شروط ومستلزمات إقتصادية وسياسية لحراك إجتماعي عمودي صاعد يصيب هذه اثرة المجتمع الكوردستاني في كل طبقاته وفئاته الإجتماعية.

10. في تصنيف الأفراد حسب التراتبية الإجتماعية، وما تترتب على هذا المعيار من مكانات وأدوار وإمكانيات إجتماعية فإن المجتمع الكوردي يأخذ المهنة معياراً في المرتبة الأولى، ويليهما المستوى التعليمي كمعيار في الدرجة الثانية. ومن ثم الإنحدار الإجتماعي (العائلة والأسرة والعشيرة) ف في الدرجة الثالثة وأخيراً تأتي الثروة وتدخل في المرتبة الرابعة معياراً لتحديد المرتبة الإجتماعية.

11. إن الحصول على شهادات علمية عالية تترتب عليه زيادة دخل الفرد، وإرتقاله في العمل ويغير من طبيعة عمله بنسب متفاوتة. كما أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأسباب المادية إلى حراك الأفراد صاعداً إلى مرتبة أعلى في المجتمع الكوردي. تضاف إليه وينسب متفاوتة أسباب أخرى أهمها الجهد الشخصي والطموح، الإلتزام إلى الأحزاب السياسية، الخبرة المهنية، والأمل الإجتماعي، من حيث العائلة والأسرة والعشيرة (المحسوبية والمنسوبية). وتعدل هذه النسب على أن المجتمع الكوردي مقل على واقع جديد ثم يمد الأفراد بتمددون على المحسوبية والمنسوبية أو انتهاز الفرص والحظ أو حتى الإلتزام إلى الأحزاب للإرتقاء على سلم المراتب الإجتماعية. وإنما الإعتماد على المهن، والجهد الشخصي.

12. إن الحراك الاجتماعي بين الأجيال جارٍ في المجتمع الكوردي، والمؤشرات التي تستدل عليها من خلال المقارنة بين المهنة التي يمارسها المبحوثون، بالمهنة التي كان آباؤهم يمارسونها تظهر أن الأقلبية الساحقة من الجيل الجديد لم تمارس المهنة التي كان آباؤهم يمارسونها. وهذه النتيجة تبين درجة الاختلاف بين الجيلين وهي من جانبها تشير إلى حدوث قدر كبير من الحراك الاجتماعي.

13. يتكون الدخل الشهري للفرد في إقليم كوردستان من الدخل الذي يأتي من الراتب، والدخل الذي يأتي من مصادر أخرى تشمل أعمال حرة إضافية، وثروة موروثة، وعقارات، وتوفير في البنك، ودخل أفراد العائلة من الذين يعملون. كل ذلك بنفس متباينة.

14. إن حركة متوسط دخل الفرد من جميع المصادر السابقة، بحسب البيانات التي تم التعامل معها في هذه الدراسة وللفترة من 2003 إلى 2010، تتميز بأنها حركة تصاعدية تراكمية باستمرار، تؤدي بشكل مستمر إلى حراك عمودي متصاعد للأفراد.

15. كل البيانات الواردة في الجداول الخاصة بمؤشر أسلوب الحياة تثبت كلها أن تغييرات كبيرة حصلت في حياة المجتمع الكوردي للفترة من 2003-2010 شملت نواحي كثيرة مادية، وثقافية عامة وخاصة، كما شملت جوانب في القيم، والعادات، والتقنيات، ومعتقدات متجاوزاً بعضاً منها ومنتجاً بديل لها. تجسدت هذه التغييرات في مجالات مختلفة من سكن وفتح حسابات توفير في البنوك، والسفر، وإقامة حفلات أعياد الميلاد، وإستلاك الأجهزة المنزلية المختلفة، والإهتمام بإقتناء الصحفيات، والانضمام إلى النوادي، والجمعيات، ورابطة الأنشطة الاجتماعية والهوايات. والانتماء إلى عشيرة أو قبيلة، كانت لها الأثر الإيجابي الكبير في مجمل الأنشطة، والسلوكيات، والعلاقات وغيرها من عناصر الحياة اليومية للأفراد والجماعات. ماعداً بعض النواحي، التي تتعلق بالمعتقدات الدينية والفروقات الجنسية، التي لا تزال متأخرة بالنسبة إلى العناصر الأخرى، وأن التغيير لم يشملها إلا بدرجة ضئيلة.

16. إن المقارنة بين أسلوب حياة الآباء والأبناء من خلال البيانات الواردة في هذه الدراسة، تثبت أن تغييراً حصل في أسلوب حياة الأبناء وسلوكياتهم وإهتماماتهم الحياتية باتجاه الأهتمام بقضايا وقيم حديثة ومدنية. هذا التغير يشير إلى حصول حراك تصاعدي حصل في المجتمع الكوردي سرى أثره على النواحي المادية والثقافية بين الجيلين

المبحث الرابع: الإقتراحات والتوصيات

(أ) الإقتراحات:

إن الدراسة الحالية تناولت إشكاليات ومؤشرات الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي، في جزء محدد هو إقليم كوردستان - العراق، وخلال فترة زمنية محددة شملت الأصوام المحصورة بين 2003 و2010 غير أنه بحاجة إلى دراسات وبحوث أخرى تصب في اتجاهات وأهداف أخرى. عليه نقترح:

1. أن تحت كلية الآداب / قسم علم الإجتماع في جميع جامعات إقليم كوردستان طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) على إجراء المزيد من البحوث في الحراك الإجتماعي على صعيد إقليم كوردستان - العراق، والمجتمع الكوردي بشكل عام للحصول على مقارنات بين كل جزء من أجزاء كوردستان.
2. أن تقوم وزارة التعليم العالي في حكومة إقليم كوردستان بإجراء المزيد من البحوث عن ماهية الحراك الإجتماعي في المجتمع الكوردي في فترات ومراحل مختلفة من تاريخ هذا المجتمع، للوقوف عند حقيقة البناء الإجتماعي، من حيث الترتيبية الإجتماعية، والتكوينات الطبقية، والحراك ضمن النظم الإجتماعية.
3. إيلاء طلبة الدراسات العليا / قسم علم الإجتماع، الإهتمام بهذه الإشكالية في المجتمع الكوردي، من حيث أسبابها واتجاهاتها، وبالإعتماد على نتائج

مؤشرات أخرى، منها المؤشر السياسي، من خلال معرفة مدى مشاركة الفرد في التنظيمات والروابط السياسية، وعضويته فيها، وأثرها في حراكه الاجتماعي. إضافة إلى ذلك من طريق المؤشر الثقافي وذلك من خلال تحليل تغييرات في المعتقدات، والقيم والأعراف ومقاييس التمييز الجندري، وأثرها في الحراك الاجتماعي.

4. إن دراسة القوى العاملة، والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الكوردي، وحراكها في ضوء المتغيرات والمستجدات الاجتماعية والاقتصادية، وبالعلاقة مع التحولات في العراق وحركة العودة على الصعيد الدولي لها أهمية كبيرة، تستوجب من وزارة التعليم العالي والجامعات في إقليم كوردستان، وإسهام علم الاجتماع في كليات الآداب، بحث الطلبة على إجراء بحوث عديدة، ومن زوايا مختلفة.

(ب) التوصيات:

تأسيساً على نتائج الدراسة ومعطياتها النظرية، وإطلاقاً من تحليل البيانات الجاهزة والبيانات الواردة في الجداول تم إعداد التوصيات التالية:

1. على حكومة إقليم كوردستان العمل على ارتفاع معدل مشاركة سكان إقليم كوردستان، وخاصة من الذين يشكلون القوى العاملة، في عملية تنمية تشمل جميع نواحي الحياة، وبالأخص في عملية بناء البنية التحتية الاقتصادية، وذلك من أجل إيجاد فرص أكثر لحراك اجتماعي يشمل العدد الأكبر من مواطني إقليم كوردستان.

2. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط العمل على معالجة التوزيع اللامتوازن للقوى العاملة في إقليم كوردستان، بين القطاعات الاقتصادية النعم والخاص والمختلط. وذلك لصالح القطاع الخاص والمختلط من أجل معالجة ظاهرة الإكالية على الحكومة، والبطالة المقنعة المتفشية في الدوائر الحكومية، والقطاع الخدمي من جهة، ومن أجل إتاحة فرص أكثر للحراك

الاجتماعي الطبيعي من خلال المهن، وبالإعتماد على الخبرة والإختصاص والجهود الشخصية.

3. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للنساء، ومنظمات المجتمع المدني العمل على معالجة ظاهرة التوزيع اللامتساوي بين الجنسين في القوى العاملة المشاركة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته. وذلك من أجل معالجة تدني مستوى ودرجة الحراك العمودي للمرأة في المجتمع الكوردي.

4. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط، وهيئة الإستثمار، واتحاد مستثمري كوردستان، وجهات أخرى معالجة التوزيع اللامتوازن للمشاريع بين المحافظات من أجل إيجاد البيئة الاجتماعية والاقتصادية، التي تتيح الفرص المتكافئة للحراك الاجتماعي في جميع المحافظات.

5. على حكومة إقليم كوردستان، ووزارة التخطيط، وهيئة الإستثمار واتحاد مستثمري كوردستان وجهات أخرى العمل على معالجة حالة اللاتوازن في تقسيم المشاريع على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل ردم الفجوة الاجتماعية بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع وتقليص اللامساواة وإيجاد الفرص المتكافئة لحراك جميع الفئات المهنية بغية تحقيق العدالة الاجتماعية.

6. على وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية الإرتقاء بالمستوى العلمي في المراحل الدعوميدية المختلفة، وبشكل الدراسات المهنية والحرفية لخلق كوادر وسطيية تحتاجها سوق العمل والإنتاج والتنمية في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة من حياة مجتمعنا الكوردي.

7. على جميع الوزارات، والهيئات الإختصاصية، ومنظمات المجتمع المدني، وال نقابات، والإتحدات الإهتمام بجمع المعلومات والإحصائيات المختلفة لجوانب متعددة من حياة المجتمع الكوردي، وحركة تطوره من أجل رفد البحوث والدراسات العلمية بالمعلومات والأرقام التي توسع مداركها، وتعصف مسيرها وتقني مصداقيتها العلمية.

مصادر الدراسة

أولاً: المصادر باللغة العربية

1. القرآن الكريم.
2. الدستور العراقي.
3. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، 1995.
4. أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي، الجزء الأول، المفاهيمات، المكتب الجامعي الحديث، 1987.
5. أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.
6. أحمد، غريب محمد سيد، الطبقات الاجتماعية - النظرية والقياس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.
7. أحمد، غريب سيد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
8. أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البديسي، بغداد، 1987.
9. أحمد، كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية. التكوين وبنائيات التعرف، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.
10. أحمد، جمال رشيد، ظهور الكور في التاريخ، دار كراس، ج2، ط2، أبريل، 2005.
11. آرون، ريمون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، منشورات مويديت، بيروت - باريس، ط2، 1980.
12. استيتية، دلال ملحس، التغير الاجتماعي والثقافي، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008.

13. الياس، سليم بطرس، دور المثقفين في بناء المجتمع المدني، دراسة ميدانية في إقليم كوردستان - العراق. رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب - جامعة صلاح الدين، أربيل، 2007.
14. أمين، سمير، بعض قضايا المستقبل، دار الفارابي، ط1، بيروت 1990.
15. أمين، سمير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين والواحد والعشرين، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، ط1، 2002.
16. أنجلس، فريدريك، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار النداء للطباعة والنشر.
17. أيفانز برنشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة أحمد أبو زيد، الأسكندرية، 1975.
18. إيفلتون، وليام، القبائل الكوردية، ترجمة: د. أحمد محمود خليل، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، ط1، أربيل 2006.
19. البدوي، الأمير شرف خان، شرقنا، ترجمة: محمد جميل الملا أحمد الروزياني، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، ط2، أربيل، 2001.
20. جدن أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
21. بدوي، السيد محمد، مبادئ علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، ط1، 1971، 3.
22. البدوي، محمد علي، دراسات سوسيولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.
23. برونسن، مارتن فان، الأما والشيخ والدولة، البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، معهد الدراسات الاستراتيجية، ج1، ط1، بغداد - أربيل - بيروت 2007.
24. البمجة، فتحي محمد، التطور الاجتماعي لإقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، بغداد، ط1 2006.
25. بوتومور، تاجه تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وأخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978.

26. يوتومون، ت. به الطبقات في المجتمع الحديث مترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط2، 1979.
27. الجادري، عدنان حسين، الإحصاء الوصفي في العلوم التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003.
28. الجاوهلي، هادي رشيد، الحياة الاجتماعية في كردستان، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1970.
29. جليبي، علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، بيروت 1984.
30. جليبي، علي عبد الرزاق، المجتمع والثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، 1987.
31. جليبي، علي عبد الرزاق، أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
32. جندي، خليل، الأيزيدية والإمتحان الصعب، دار آراس، ط1، أبريل، 2008.
33. جتريج، موريس. علم الاجتماع، ترجمة فؤاد زكريا ومهدي سلام، دار سعد للطبع والنشر والأعلان، القاهرة، لا يوجد سنة الطبع.
34. جورفتش، جورج، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة: أحمد رضا محمد رضا، الهيئة المصرية للكتاب، 1972.
35. جيلنر، انتوني، مقدمة تقنية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون.
36. جيرار بن سوسان، وجورج لايبكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة جماعية، دار محمد علي للنشر ودار الفارابي.
37. حنين، عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4، 1975.
38. الحسن، احسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، دار المربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
39. الحسن، احسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار الال للنشر عمان، ط1 2005.
40. الحسني، وليد، المجتمع المختوح (والخلق)، قاموس الفكر السياسي، 2007.

41. الخشايه مصطفى، المدخل إلى علم الاجتماع، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965.
42. خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، مناهج وأساليب البحث السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002.
43. خصباله، شاكس الأكراد، بغداد، مطبعة شفيق، 1972.
44. خليل، خليل أحمد، مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
45. خليل، سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، مطابع الكويت قايين، الكويت، 1980.
46. الخولي، سناء، مبادئ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.
47. الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق منشورات الجمل، ط1، دون الإشارة إلى منشأ النص، 2003.
48. دال، روبرت إيه، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: نعيم عباس مختار، دار الفاروس للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
49. حسوقي، كمال. الاجتماع ودراسة المجتمع. مكتبة الأنجلو الأمريكية. ط1، القاهرة 1971.
50. الحقس، محمد عبدالوحي، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.
51. جوفرجيه، مورييس. علم اجتماع السياسة. ترجمة سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ط2، 2001.
52. النذهب، محمد عبدالعزيز، التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2006.
53. ديبان، سامي وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1 1990.
54. رازين، فلاحيمين، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. دار الفارابي، بيروت، ط1، تشرين الثاني 1980.

55. رمزون، حسين وعبدان الأحمد، مدخل إلى علم الاجتماع الحديث دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2002.
56. ربيدودون وف. يوريكو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة الدكتور سليم حداد. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط2، 2007.
57. رجاء وحيد دويلري، البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العلمية، دار الفكر، دمشق، 2000.
58. رسول، شورش حاجي، الألفاظ الكورد ودولة العراق، ترجمة مجموعة من المترجمين، الإسلامية، 2005.
59. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، التقدير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
60. السروجي، طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية من العداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر - الإسكندرية، 2009.
61. الزويهي، إبراهيم خليل وآخرون، الاختبارات والمقاييس النفسية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1980.
62. صفان، حسن شحاتة، أسس علم الاجتماع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957.
63. السيد، عبد المعطي، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
64. شاميلوف، أ. حول مسألة الإقطاع بين الكبر، ترجمة: كمال مظهر أحمد، مطبعة العواذ ط2، بغداد، 1984.
65. الشخبي، علي السيد، علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
66. شينو، جان، جمع الإنتاج الآسيوي: بعض منظورات للبحث ضمن كتاب نموذ الإنتاج الآسيوي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت 1972.
67. الملايلي، عبدالله، الصالح في اللغة والعلوم، المجلد الأول، دار الحضارة العربية، بيروت ط1، 1974.

68. عبد الباقى، زيدان، ركائز علم الاجتماع، بدون دار للنشر بدون سنة النشر.
69. عبد الحميد، عالية، الإصلاح الإداري: قضايا نظرية ومداخل للتطوير، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.
70. عبود، زهير حكاظم، الأيزيدية، حقائق وحقايق وأساطير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005.
71. عثمان، إبراهيم، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
72. العزاوي، عباس، عشاكر العراق ج2، الكردية، مطبعة المعارف بغداد، 1947.
73. عزت، فائزة محمد، الحياة الاجتماعية للكويت بين القرنين 10 - 15 م، من مطبوعات الأكاديمية الكويتية، أبريل 2009.
74. علي، حيدر إبراهيم، التغير الاجتماعي والتنمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.
75. العمر، معن خليل، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
76. العمر، معن خليل، ثلاثيات علم الاجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
77. العمر، معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
78. العمر، معن خليل، البناء الاجتماعي - أساليبه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
79. غدنز، انتولي، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، بيروت، ط4، بلا تاريخ الطبع.
80. غرايبة، فوزي وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3 عمان، 2002.
81. الفوزوي، فهمي سليم وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان (2004).

82. فيث محمد عاطفه الماموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1979.
83. فيث محمد عاطفه دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة الطبع.
84. الفندي، محمد ثابت. الطبقات الاجتماعية. القاهرة 1949.
85. فيبر، ماكس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة، محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، دون تاريخ الطبع.
86. القصير، عبد القادر، الطبقة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1 1997.
87. القصير، مليحة صوفي ومعن خليل عمر، المداخل إلى علم الاجتماع. مطبعة جامعة بغداد 1981.
88. قفطان، محمد هاشم محمد، التنمية الاقتصادية، مطبعة الحوادث بغداد، ط1، 1984.
89. قنوص، صبيح محمد، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت ط1، 2000.
90. الكودي، محمود، التحضر، دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة 1986.
91. لاروكه بيان الطبقات الاجتماعية، ترجمة جوزف عبود كبة منشورات عويدات، الطبعة الثانية 1980.
92. لينين، فلاديمير، كارل ماركس، منشورات "طريق الشعب" سلسلة قضايا فكرية (1)، 1999.
93. مارشال، جورج، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة احمد عبدالله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط1، 2000.
94. ماركس، أنجلس، مختاراته الجزء الأول (بيان الحزب الشيوعي)، دار التقدم، موسكو.
95. محمد، مسعود، إلى أمير حسن بور حيثما يكون، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، مؤسسة الثقافة والنشر الكوري، بغداد، 1984.

96. محمد، يوسف، مكانة المكتب، بيروت، دار ابن حزم، 1999.
97. محمد، محمد علي، المفكرون الاجتماعيون، قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع العربي، دار النهضة العربية، بيروت، بلا تاريخ الطبع.
98. محمد، خليل اسماعيل، إقليم كوردستان - العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، دون الإشارة إلى دار النشر، ط1، أربيل، 1999.
99. محو، لقمان أ، الكورد وكوردستان، ترجمة: هفال، مؤسسة موكراني للبحوث والنشر، أربيل، ط1، 2007.
100. مكدول، فيفيد، تاريخ الأفكار الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2004.
101. مصطفى، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج1، بلا تاريخ الطبع.
102. سوريس، جنزبرج، علم الاجتماع، ترجمة: هؤاد زكريا، القاهرة، بلا تاريخ الطبع.
103. ميشيل، نينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: احسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980.
104. نصر، سليم وكلود دويل، الطبقات الاجتماعية في لبنان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1982.
105. النكلاوي، احمد، التغير والبناء الاجتماعي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1 1968.
106. لون محمد عبد المنعم، اسس الاجتماع الأنثامي، دار المعرفة، القاهرة 1960.
- a. wikipedia.org/wiki/Social_mobility
107. نيكيتين، باسيلي، الكر، نقله من الفرنسية وعلق عليه: الدكتور نوري الطائلي، دار سبييرز للطباعة والنشر، ط1، دهوك 2008.
108. نيكيفوروف، فن، الشرق والتاريخ العالمي، حول أسلوب الإنتاج الآسيوي، ترجمة وتقنيهم الدكتور توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت ط1 1981.

109. هاملتون، آي. أم. طريق إلى كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، دار ناراس للطباعة والنشر، ط2، أربيل، 1999.
110. هانتون، صموئيل، النظام السياسي لاجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية خلو عبود، دار المساق، ط1، بيروت، 1993.
111. الهرزاني، نوري ياسين، الكاسكة بيت: دراسة اثنوبولوجية للحياة الاجتماعية، معهد التراث الكوردي، مطبعة آراس، ط1، أربيل، 2007.
112. هولتكرافس، ايكة، قاموس مصطلحات الأنتولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1973.
113. وايف، علي عبد الواحد، المديفة الفاضلة للفارابي، جدة: شركة عكاظ للنشر والتوزيع، 1984.

ثانياً، المصادر باللغة الكوردية

1. ئەسەسەرد، فەرید، دەربارەى شێوەى ئاسایی یەرھەموێنان لە کوردستاندا، لە بەلۆکراوەکانى دەرگای ئاوەندى رۆژنەبرى (کۆمەڵە)، ج1، 1987.
2. ئەسەسەرد، فەرید، ئەتەسسى سیاسى شەرفى کوردستان- 1914- 2005، سەنتەرى لێکۆڵنەوهى سەراتیجى کوردستان، سلێمانى، 2010.
3. نێزمى، مێهەرداد، جەهەردە باسێک ئەمبارەى کوردانەوه، وەرگێڕنى: ئەمین شوان، دەرگای چاپ وپەخشى سەردەم، سلێمانى، 2007.
4. بێشکەجى، ئەسماعیل، کورد و کوردستان ئە نامەگەى ئەسماعیل بێشکەجى بۆ یونسکو، وەرگێڕانى: موکرى، چاپخانهى شەهید ئازاد هەورامى، کەرکوک، ج3، 2006.
5. تۆفێق، رۆبۆلر حەمە، کۆمەڵى هەقە (لە شێخ عەبدولکەرىم شەهۆلەوه ئا حەمەسوورى کلاو قووت- 1920- 1986) فەستەتیوتى کەلمەبوورى کوردى، ج1، سلێمانى، 2010.
6. خەزەندەر، مەرفە مێژووى ئەدەبى کوردى، دەرگای چاپ وپلاکرافتەوهى ناراس، بەرگى یەکەم، ج1، هەولێر، 2001.

7. رەزى، موزىمىر ھەمىزە بۇدجەي گىشتى ھۆكۈمەتى ھەرىكەت، شىيكرىنمە ھەيىكى ئابىدۇرپىيەنە بۇ بېيىكەتە ۋەتەنخانىگان، ئە بىلاۋىگىر ۋەتەنلىك گۇڭفارى (ئابىدۇرپىيە)، ساندىكاي ئابىدۇرپىيەنە گۇرۇستان، ھەيلىر، (1) سالى 2011.
8. زەند، كەرىم، ئابىيىن ۋەيەپ ئە گۇرۇستاندا، سالىمەنى، 1971.
9. شەمىزى، ھەيلىر، ھۆلەنمەي رىزگارى نىشەتمەنى گۇرۇستان ۋەتەنلىك، ھەيلىر، ئەسەسەردە، سەنتەرى ئىكۆنلەنمەي سەنتەرى گۇرۇستان، 4، سالىمەنى، 2006.
10. شىۋانى، مەھمەد، سۆسۈرۈلۈپلى چىيەنە كۆمەلەنمەيگان، دىروازەك بۇ - شىيكرىنمەي چىيەنەمەي كۆمەلەي گۇرۇ (بىلاۋىگىر ۋەتەنمە).
11. عەسكەرى مەسلىھەت، ئابىدۇرپىيەنە ئە بىزۈنمەي ھەيلىر، دىزگاي چىيەي بىلاۋىگىر ۋەتەنلىك، 2، ھەيلىر، 2008.
12. غەيۋور، عەبىدۇللا، سەنتەرى گۇرۇستان، چىيەنەمەي ۋەتەنلىك پەيۋەردە، 2، ھەيلىر، 2005.
13. قەسەلە، عەبىدۇلھەيلىر، گۇرۇ ۋەتەنلىك، ۋەتەنلىك، عەبىدۇلھەيلىر، ھەيلىر، چىيەنەمەي ۋەتەنلىك، ھەيلىر، 2007.
14. كەكەي، ھاشىم ۋەتەنلىك كەكەي، رۇشەيلىك بۇ مېزۋە، گۇڭفارى كارۋان، 38، 1985.
15. ئاقىرىف.م.س. مېزۋە گۇرۇستان، ۋەتەنلىك، ۋەتەنلىك، ۋەتەنلىك، چىيەنەمەي ۋەتەنلىك، ھەيلىر، 2009.
16. مەھمەد، مەسەد، بۇ ئىمەي چىيەنەمەي پەيۋەردە ھەيلىر كۆيەك بۇتە دىزگاي رۇشەيلىرى بىلاۋىگىر ۋەتەنلىك گۇرۇ، بەغدا، 1984.
17. مېرەن، رەھبەر، رەھبەر ئابىيىن ۋەتەنلىك ئە گۇرۇستان، كەكەي، سەنتەرى پەيۋەردە، 2، ھەيلىر، 2000.
18. ھەيلىر، مەھمەد، كەكەي، بەغدا، 1984.

1. Centers.R: " The psychology of social classes"
2. Eble , R.L "Essenyal Of Education Measurement Englewood Cliffs", New Gersy, N.J, Prentice-hall.1972.
3. Encyclopedia of the Social Sciences. Vol.14.
4. Encyclopaedia Britannica ,1985.
5. John Scott & Gordon Marshall. Oxford, Dictionary of Sociology, Oxford university Press Inc, New York,3th edition revised 2009.
6. Lawman,Niomi, Illustrated Dictionary Of Sociology,LOTUS PRESS, FP 2004,New Delhi.
7. Schaeter,Richard T. SOCIOLOGY.Mc Graw Hill.NewYork. 9th edition.2005.
8. S.M.Lipset, R.Bendix.
9. Stewart, Elbert, Sociology- The Human Science, McGraw-Hill Book Company,NewYork,1978.
- 10.Sarokin,p: "Social Mobility".

رابعاً، أطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير.

1. حسن، نوزاد محمد، واقع وآفاق التنمية الصناعية في منطقة كردستان للحكم الذاتي، رسالة ماجستير مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة صلاح الدين (غير منشورة)، 1992.
2. راقية عبداللّاه محمد حردان، التعليم والحرال الاجتماعي، دراسة ميدانية بمدينة سوهاج. (رسالة دكتوراه غير منشورة) 1994.
3. الشمري، احلام جبار عبداللّاه، السلوك العدواني لدى طلبة المرحلة للتوسطة في مدينة بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات جامعة بغداد، 2003.

7. شاپيس، نلور اسماعيل بيكماتاي كۆمه لايىتى كوردستانى عىراق له سالانى شىستىه كاندا، كۆلارى سىنتارى برايتى، چاپخانى وهزوفى پىروفرى له هەرمى كوردستان.

سادساً، السوريات باللغة العربية

1. أبو العينين، فتحي. التمايز الاجتماعي في العمران البشري، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (2)، جامعة قطر، قطر، 1990.
2. بن جئات، زهير، التنمية والحراك الاجتماعي من خلال تجربة القروض الصغرى بتونس، مجلة علوم الأنسائية، السنة الرابعة، العدد 31، تشرين الثاني 2006.
3. الدشولي، شريف، وجهة نظر حول نمط الإنتاج الآسيوي، الثقافة الحديثة، السنة السابعة، العدد الرابع، عدن، نيسان 1978.
4. مناصرة، فاطمة ومحمد الخوالدة، دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات في المجتمع الأردني، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الاول، 2007.
5. فزان، كندال، نحة عن تاريخ الأكراد، دراسة منشورة في المجلة السورية (دراسات كردية) من المعهد الكوردي- باريس، العدد 4، السنة التاسعة، 1993.

سابعاً، المواقع الإلكترونية

1. تيزيني، طيب، المجتمع المفتوح لمرأهان؟
<http://www.alarabatyawm.net> 2009
2. جنتون، محمود سالم علي، اثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي، اطروحة دكتورا 2004-2005، منشورة في عدة مواقع الكترونية.
3. خنسي، بيوان الحزام النقطي في كوردستان، موقع حكومة إقليم كوردستان
www.Krg.org

4. ديفيد نولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مارس / آذار 2010 مقابلة منشورة على موقع العدالة للجميع www.adala4all.org، بإدارة منظمة المجتمع العراقي النموذجي.
5. عبيوني، كامل، مفهوم الحراك الاجتماعي وعلاقته بالدخل والتعليم والمكانة الاجتماعية www.khaledaltowaim.com.
6. غليون، يرهان، التخبية والشعب: مقتطفات من كتابي الأخير، (مع بعض التمديلات) موقع: الحوار المتمدن نشر في 25/1/2011. تم زيارة الموقع في 2011/5/10
7. كبة، إبراهيم، أشكالية الاقتصاد الانتقالي للأستاذ هارل بتلهاييم، موقع مجلة (الثقافة الجديدة): <http://www.althakafaaljadedda.com/337>
8. كبة، سلام إبراهيم عطوف، العشائرية ودولة القادون في العراق، موقع: الحوار المتمدن - العدد 2747، 23/8/2009.
9. ماركس، كارل، أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، من: (الأرشيف الماركسي) ترجمة لجنة بإشراف الدكتور صادق جلال العظم ومراجعتها، حاربان خلدون، منشور على موقع: الحوار المتمدن العدد 2919-2010/2/16
10. موسوعة مقائل من الصحراء، [www.Mokatel.com/Social Mobility](http://www.Mokatel.com/Social%20Mobility)
11. الهاشمي، حميد، المجتمع الانتقالي، نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، موقع: الحوار المتمدن، العدد: 1614 - نشر في 2006/7/17.
12. وتوت، علي، قراءة لحقائق التغيير في المجتمعات التقليدية: العراق وقضايا المرحلة الانتقالية، موقع الدكتور (علي وتوت).
13. [http://books.google.com/P.Sorokin.Social Mobility](http://books.google.com/P.Sorokin.Social%20Mobility).
14. [http://books.google.com/ S.M.Lipset, R.Bendix. Social Mobility in Industrial Society](http://books.google.com/S.M.Lipset,%20R.Bendix.%20Social%20Mobility%20in%20Industrial%20Society).
15. [http://www.springerlink.com/ David L.Sills \(ed.\). International](http://www.springerlink.com/David%20L.Sills%20(ed.)%20International)
16. <http://www.krg.org>
17. <http://www.adala4all.org/PageViewer.aspx>
18. <http://www.althakafaaljadedda.com>
19. [www. Ulum.nl](http://www.Ulum.nl)
20. www.pukmedia.com



Social Mobility In Kurdish Society

Problems and Indicators

Aza Haseeb Qaradaghi



Bibliotheca Alexandrina

1149992



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - جسر الملك - في الصفا - مجمع المعلمين العربي - هاتف: 962 4 463 2796

خليج - الرياض - 1962 79 5651925 - ص ب 8244 - طريق القوي 11121 - جبل الحسين الشامي

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع 100 - وزارة الثقافة - مكتبة كلية التربية - ص ب 5000 - عمان

www.mu-j-arabi-pub.com

E-mail: Moj_pub@hotmail.com